أزمات التنمية السياسية في المنطقة العربية

بين النظرية وتداعيات الحراك

أزمات التنمية السياسية في المنطقة العربية بين النظرية وتداعيات الحراك (يناير 2019)

الباحثون حسب ترتيب الدراسات بالكتاب:

محمد العجاتي، مينا سمير جابي، عمر سمير خلف، شيماء الشرقاوي، ياسمين أيمن

المراجعون حسب ترتيب الدراسات بالكتاب:

جورج فهمي، محمد العجاتي، رانيا زادة، نادين عبد الله

مراجعة لغوية: **أيمن عبد المعطي**

طبعة أولى 2019

رقم الإيداع:

2019 / 8348

الترقيم الدولي/ تدمك

978-977-6648-31-9

1- العالم العربي - الأحوال السياسية

أ. العجاتي ، محمد (مؤلف مشارك)

العنوان : 320 / 956

هذه الأوراق نتاج أعمال مؤتمر: السياسات العامة والعدالة الاجتماعية في مصر، 15 و16 أكتوبر 2018، وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

جميع الحقوق محفوظة للناشر

دار المرايا للإنتاج الثقافي

تليفون: 2023961548 +

البريد الإلكتروني:

elmaraya@elmaraya.net

العنوان: 23 ش عبدالخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة 17، القاهرة ، ج م ع

أزمات التنمية السياسية في المنطقة العربية

بين النظرية وتداعيات الحراك

تحرير: محمد العجاتي

دار المرايا للإنتاج الثقافي

المحتويات

التعريف بالباحثين 9

التعريف بالمراجعين 11

مقدمة: 13

الفصل الأول: 19

أزمة الهوية في المنطقة العربية... هل من جديد بعد الحراك؟ **محمد العجاتي**

الفصل الثاني: 37

التنمية السياسية وأزماتها.. أزمتي التغلغل والتكامل **مينا سمير**

الفصل الثالث: 67

أزمة الشرعية وتداعيات الحراك العربي **عمر سمير خلف**

الفصل الرابع: 87

أزمة التوزيع وإعادة التوزيع بعد سبع سنوات من حراك طالب بالعدالة **شيماء الشرقاوي**

الفصل الخامس: 111

المشاركة السياسية كمحور من محاور التنمية **ياسمين أيمن**

« إلى مرجعنا الأساسي في هذا العمل
استاذنا الذي علمنا وما يزال
إلى د. مصطفى كامل السيد
نهدي هذا العمل » .

التعريف بالباحثين حسب ترتيب الدراسات:

محمد العجاتي: مدير منتدى البدائل العربي للدراسات، باحث في العلوم الاجتماعية، وخبير في مجال المجتمع المدني، حاصل على درجة الماجستير في التنمية السياسية من جامعة القاهرة–كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام 2001. خبرة في مجال إدارة منظمات المجتمع المدني، وكذلك تنسيق المشروعات، والمؤتمرات، وورش العمل، وفرق البحث. عمل كذلك مع عدد كبير من منظمات المجتمع المدني، الناشطة في مجال التنمية والحقوق من دول عديدة: مصر– المغرب– الأردن – السودان. خبير في مجال استشارات التخطيط الاستراتيجي، والتدريب، وبناء القدرات، وتقييم منظمات المجتمع المدني. متخصص في مجال الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، والمجتمع المدني، والحركات الاجتماعية. قدم العديد من الأوراق العلمية في مؤتمرات بحثية، إلى جانب دراسات في عدد من الكتب المحررة والدوريات العلمية ومنها أوراق تحليل وتوصيات للسياسات العامة. كافة الأبحاث والمقالات منشورة على
http://elagati.wordpress.com/

مينا سمير: باحث مساعد بمنتدى البدائل العربي للدراسات، حاصل على بكالوريوس في العلاقات الدولية من جامعة حلوان بالقاهرة، باحث ماجستير في العلوم السياسية، في معهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة. يهتم بقضايا المواطنة وإدارة التنوعات في المنطقة العربية، وله العديد من المساهمات سواء البحثية أو الاستشارية في هذا المجال لعدد من المؤسسات الإقليمية والدولية.

عمر سمير خلف: باحث بمنتدى البدائل العربي للدراسات، حاصل على ماجستير في السياسة الخارجية والاقتصاد السياسي الدولي للثورة المصرية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة 2018، حاصل على بكالوريوس العلوم السياسية من نفس الكلية عام 2010، يعمل على قضايا الاقتصاد السياسي الدولي والسياسة الخارجية والعدالة الاجتماعية والاقتصاد البديل والمؤسسات المالية الدولية والإصلاح المؤسسي، له العديد من الدراسات وأوراق التوصية المنشورة حول هذه الموضوعات ويكتب مقالات لبعض المواقع الإليكترونية بصفة غير دورية.

شيماء الشرقاوي: باحثة مساعدة ومنسقة مشروعات بمنتدى البدائل العربي للدراسات، طالبة ماجيستير علوم سياسية بجامعة القاهرة وأطروحتها حول: الأدب كمصدر للفكر السياسي: دراسة مفهوم المدينة وعلاقات القوة " القاهرة نموذجا"، حاصلة على بكالوريوس في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة عام 2011. الاهتمامات البحثية: السياسات العمرانية، المحليات، الحركات الاجتماعية، والمجال العام.

ياسمين أيمن: مساعد باحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، طالبة ماجستير بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، حاصلة على دبلوم في الدراسات الأفريقية من معهد البحوث والدراسات الإفريقية، حاصلة على بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية جامعة القاهرة 2016، مهتمة بالعلاقات الدولية والنظم السياسية الأفريقية، لها عدد من المساهمات البحثية في عدد من المراكز البحثية الإقليمية

التعريف بالمراجعين حسب ترتيب الدراسات

جورج ثروت: باحث مشارك في منتدى البدائل العربي تتركّز أبحاثه على القوى الدينية في مرحلة الانتقال الديمقراطي، والتفاعل بين الدين والدولة في مصر وتونس، والأقليات الدينية في مصر وسورية. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من الجامعة الأوروبية في فلورنسا عام 2013.

رانيا زادة: حاصلة على درجة الماجستير من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، عن رسالة بعنوان: ''سياسة فرنسا تجاه الوجود السوري في لبنان من 2006-1990''. حاصلة على بكالوريوس العلوم السياسية بذات الكلية. لها ملفات بحثية في مجالات الحركات الاجتماعية والعلاقات الدولية.

نادين عبد الله: مدرس زائر بقسم علم الاجتماع والإنسان والمصريات بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وباحث غير متفرغ بمنتدي البدائل العربي للدراسات ببيروت، وكاتب أسبوعي في صحيفة المصري اليوم المصرية. في 2014 حصلت على الدكتوراه في العلوم السياسية من معهد العلوم السياسية بجامعة جرونوبل بفرنسا، وفي 2006 على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من معهد العلوم السياسية بباريس. وتشمل اهتماماتها البحثية الحركات الاجتماعية والعمالية والشبابية، العلاقات الأورومتوسطي، وإشكاليات الانتقال الديمقراطي والعلاقة بين الدول والمجتمع بالتركيز على مصر.

مقدمة

تواجه الدول النامية بصفة عامة مجموعة من المشكلات والأزمات تعوق عملية التنمية السياسية، عددها ''جابريل الموند'' في خمس أزمات هي: أزمة الهوية، أزمة المشاركة، أزمة التوزيع، أزمة التغلغل، وأزمة الشرعية. وتظهر أزمة الهوية في التشرذم الثقافي والعجز عن الانصهار الوطني في بوتقة واحدة[1]. وتواجه الدول العربية كباقي دول العالم الثالث أزمات التنمية السياسية بشكل متكرر بل ويكاد يكون مستمرا، كما تواجه هذه الأزمات دفعة واحدة على الرغم من المحاولات المختلفة خلال النصف الثاني من القرن العشرين لحلها والخروج منها، وأتت الثورات العربية في نهاية العام 2010 لتؤكد هذا الفشل بل وتؤكد الأحداث التالية لها تجذر هذه الأزمات نتاج التعامل الخاطئ معها منذ ما بعد الاستقلال ولحين خروج الجماهير في منطقتنا منادية بالعدل والحرية والكرامة. وتتميز حالة المنطقة العربية عن غيره في كونه كيانا يقوم على مفهوم الهوية المشتركة في معظم أطروحات منظريه، وهو ما يجعل لأزمة الهوية وضعية خاصة في حالة هذه المنطقة، تجعل منها أزمة المحورية في أزمات التنمية السياسية في المنطقة العربية. ويحاول **هذا الكتاب** من خلال جهود مجموعة من الباحثين الشباب طرح رؤى لهذه الأزمات في ظل التطورات التي أعقبت الحراك الذي شهدته المنطقة في السنوات السبع الأخيرة.

1 - Gabriel Almond, the civic culture, political attitudes and democracy in five nations, N. Y., Princton,1963, p47

وينقسم الكتاب إلى خمسة فصول، يتناول الأول منها أزمة الهوية باعتبارها تتعلق بمفهوم مركب، تساهم العديد من العوامل في تشكله، كما تتأثر كذلك بها، أي تدخل في جدلية مشابهة لتلك التي طرحت بين الهوية والثقافة وهذه العوامل هي عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية. وعليه التوقف عند الهوية باعتبارها ظاهرة جامدة أو بسيطة يعد أحد مكامن خلل التعامل مع هذه الأزمة في منطقتنا، فالهوية متعددة المستويات وقابلة للتطور، وكلما تم تبسيطها أو تثبيتها كلما فقدت العناصر المشتركة بين الأطراف المختلفة داخل المجتمع الواحد، وبالتالي ازداد التعصب وعدم القدرة ليس فقط على تقبل وإنما حتى فهم الآخر داخل نفس المجتمع، وهو ما ينسحب بالضرورة على العلاقة بين مجتمع ومجتمعات الأخرى. ويطرح الفصل الخروج من المأزق الحالي ليس بطرح هوية أحادية جامدة في مواجهة مثل هذا الوضع، إنما في منظومة قادرة على احتواء الهويات المختلفة، وقادرة على خلق تفاعل إيجابي لها مرتكزا على مفهوم المواطنة، يمثل التنوع مصدر إثراء للهوية وليس خطرا عليها وهو ما يستوجب محاولات لوضع تصورات تكاملية وشمولا لمفهوم المواطنة.

ويتناول الفصل الثاني أزمتين هما التغلغل والتكامل أي قدرة الدولة من عدمه على الوصول إلى أطرافها، وغياب ملامح الدولة وسياستها عن تلك الأطراف، مما يعرقل تنفيذ السياسات المخططة، لعدم قدرة الحكومة على الوصول إلى المستوى الأدنى في التنظيم الإداري ولمس الحياة اليومية للسكان. أمام تلك المعضلة، ينتج نوع أخر من الأزمات، وهو أزمة التكامل، حيث أن غياب الدولة ومفهومها كإطار جامع للتنوعات الإثنية والعرقية والدينية في إطارها، هو بالتبعية سببا لتعزيز الانتماءات الأولية، ولا يقصد بالتكامل الوطني التوحد الثقافي والعنصري الذي معه تختفي مظاهر التنوعات داخل المجتمع على

حساب مظهر واحد حتى وإن كان جامعا لكل التنوعات، بل يقصد به أن تحتفظ كل مجموعة من المكونات الاجتماعية بخصائصها التي تميزها، ولكن في ظل حالة الوعي الوطني الجامع لمختلف المجموعات.

أما عن أزمة الشرعية فيتناولها الفصل الثالث باعتبار أن أزمات التنمية السياسية تصبح أكثر إلحاحا في سياق ما بعد الثورات حيث التساؤل عن مدي قبول المجتمع للنظام السياسي واعتقاد المواطنين بأن النمط القائم في توزيع الأدوار السياسية هو النمط الذي يستحق الولاء، كما يتناول الفصل ما يتعلق بأزمة الشرعية من موضوعات مثل تنازع الشرعيات من قبيل: الشرعية الثورية أم الشرعية الدستورية؟ وشرعية المؤسسات السياسية أم شرعية الإنجازات الشخصية؟ وشرعية المؤسسات وعلاقتها بشرعية الاحتجاج وتوزيع القوة في المجتمع. ويخلص الفصل إلى أن أزمة الشرعية قد تطيح بتطلعات الجماهير وتتحول لدوامة عنف مستمرة تساعد على خلق مشروعية للقمع. ويعطي الفصل أمثلة واقعية من دول الثورات العربية على تهميش التنمية في إطار الحديث عن أزمة شرعية ممتدة عقب الثورات العربية، وذلك باعتبار سؤال الشرعية سؤال أولي لأي عملية تنمية تسعى لإرضاء تطلعات الحراك الشعبي العربي.

وفي الفصل الرابع يتناول الكتاب أزمة التوزيع كجزء من أزمات التنمية السياسية وتستعرض الورقة علاقة بنية الدولة العربية بأزمات التوزيع، وتبني السياسات النيوليبرالية ودورها في خلق أزمات التوزيع إلى جانب دور المؤسسات الدولية في ذلك. ويستخلص الفصل أن بنية الدولة العربية لها دورا واضحا في خلق أزمات التوزيع نتيجة لطبيعة نشأة الدولة القائمة على الموائمات السياسية والقبلية وأيضا الفوقية سواء في خلق الطبقات الاجتماعية أو في صنع السياسات والقرارات. كما لعب تبني السياسات النيوليبرالية في الكثير من دول المنطقة دورا في تفاقم

أزمات التوزيع بما فرضته تلك السياسات من تخلي الدولة عن دورها في توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وتحول الحقوق لسلع خاضعة لميكانزمات الأسواق العالمية وما ترتب عليه من إفقار للمواطنين وتزامنه مع تزايد معدلات الفساد وغياب للشفافية والمساءلة. هذا إلى جانب دور المؤسسات المالية الدولية في الترويج لتلك السياسات ودعم تنفيذها وربط المساعدات المالية بتطبيق برامج اقتصادية، ما أدى في النهاية لاختلالات اقتصادية نتج عنها تعميق الفوارق الاجتماعية وانعدام العدالة في توزيع الموارد وأيضا انعدام العدالة في توزيع الأعباء الناتجة عن تلك الاختلالات الاقتصادية. ويعبر استمرار الاحتجاجات المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية عن فقدان النظم القائمة لشرعيتها إلى جانب استمرار تلك النظم في مواجهة الاحتجاجات بالقمع وغياب قنوات المشاركة في صنع القرارات والسياسات يعبر عن مدى ارتباط أزمات التوزيع بأزمتي الشرعية والمشاركة وأن العلاقة بينهم متشابكة. وهناك علاقة متداخلة بين أزمات التوزيع وبين العنف أيضا فتفاقم أزمات التوزيع من شأنه أن يساهم في خلق بيئة حاضنة للعنف خاصة مع الإبقاء على تهميش الفئات الأخرى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وعلى الناحية الأخرى يلعب تصاعد معدلات العنف دورا في تدمير البنى الاقتصادية والاجتماعية بما يترتب عليه من تزايد في معدلات الفقر.

وفي الفصل الخامس والأخير نتناول الأزمة التي يمكنها أن تعكس أثار كل الأزمات السابقة وهي أزمة المشاركة، ويتناول كيفية تبلور مفهوم المشاركة السياسية عبر الزمن، وأشكال المشاركة السياسية المختلفة ما بين مشاركة سلبية وإيجابية، ومشاركة مستقلة ومنظمة وظرفية وفقا لتقسيم أخر، ومن خلال ذلك التقسيم ينتقل الفصل لنقطة أخرى وهي عرض نسب المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية

بأربع دول عربية، محاولا تفسير تلك النسب، وفي غمار ذلك تناول مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تؤثر على المشاركة السياسية في الوطن العربي، لتفسير الأسباب المختلفة لعزوف المواطنين عن المشاركة.

هذا الجهد للمزج بين البعد الأكاديمي والبعد العملي، هو محاولة لربط النظرية بالواقع وتطوير الأولى من خلال ما يحدث على الأرض، وفي ذات الوقت وضع إطار مفاهيمي يمكننا من تحليل الأحداث على أساس علمي. هذا التفاعل بين البعدين العلمي والعملي هو روح العلوم الاجتماعية، التي لا تصنع في معامل ومختبرات إنما هي نتاج التجربة الحية المباشرة وتطور الأحداث.

الفصل الأول:

أزمة الهوية في المنطقة العربية هل من جديد بعد الحراك؟

محمد العجاتي

التعريف البسيط للهوية هو كونها تعبير عن الشعور بالانتماء الذي يستطيع من خلاله الفرد تحقيق مصالحه وتطلعاته إذ لا يستطيع أن يحصل على كافة حاجاته المعنوية والمادية دون هذا الشعور، أي دون أن يكون له رؤية للعلاقة بين ذاته والجماعة، والعلاقة بينه وبين المجتمع الذي يعتبر نفسه جزءا منه، وبين مجتمعه هذا وباقي المجتمعات. الإجابة/ الرؤية حصيلة مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يحمله كل عامل من أبعاد مختلفة.[2]

يطرح العديد من المفكرين مرحلة تكون الهوية العربية كمرحلة لاحقة للتحرر القومي الذي شهده المنطقة العربية ما بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن أخرين يرون أن التحرر جاء نتيجة لتكون هذه الهوية، والمتفق عليه بين التيارين أن ما بعد مرحلة الاستعمار كان مرحلة ''تبلور الهوية العربية''[3] وقد جاءت هذه الهوية نتيجة لتفاعلات تاريخية بين المناطق المختلفة في المنطقة ثم جاء تأثير الإسلام وانتشار اللغة العربية، وتأسيس دولة عربية / إسلامية بالإضافة إلى تطورات أخري اجتماعية واقتصادية. هذه العوامل لم تذب كما حدث في تجارب أخري في ظل التطورات التاريخية المتلاحقة والاتساع الجغرافي بل خلقت ثقافة خاصة وقادت إلى حضارة مميزة[4] في نظر البعض. إلا أنه من الواضح أن تبلور هذه الهوية في العصر الحديث كان في مواجهة مشروعين

2- PW. Preston, op. cit., P54.

3- د. سمير أمين، أزمة المجتمع العربي، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985، ص 16.

4- Abdelaziz Duri, The historical formation of the Arab world-a study in identity and consciousness, London-New York: Croon Helm,1987, p81-92

استعماريين أحدهما هو ''دولة الخلافة'' أو الاستعمار العثماني وهو الجذر الأساسي للتيار الإسلامي في السياسة العربية، والمشروع الأخر هو المشروع الاستعماري الغربي وفكرة الالتحاق به ومواكبته عبر مزيد من الاندماج معه وهو ما يمثل جذر التيار الليبرالي، بل ويمكن كذلك القول إنه جذر التيار اليساري في السياسة العربية وإن كان هذا الأخير يختلف في كونه يستمد أفكاره من فكر نقدي في الحضارة الغربية للنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد. وقد ظهر في بدايات القرن العشرين تيار ينفي عن نفسه كلا الانتمائيين وطرح فكرة العروبة والهوية العربية كبديل مستقل عن كلا الطرفين.[5]

هناك العديد من العوامل التي تساهم في تشكل الهوية وتتأثر كذلك بها أي تدخل في جدلية مشابهة لتلك التي طرحت بين الهوية والثقافة وهذه العوامل هي عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية. كما أن كل عامل قد يتكون من مجموعة من العوامل الفرعية على سبيل المثال العامل الثقافي له العديد من الأبعاد، منها التاريخي واللغوي والديني... الخ. وعليه التوقف عند الهوية باعتبارها ظاهرة جامدة أو بسيطة يعد أحد مكامن خلل التعامل مع هذه الأزمة في منطقتنا، فالهوية متعددة المستويات وقابلة للتطور، وكلما تم تبسيطها أو تثبيتها كلما فقدت العناصر المشتركة بين الأطراف المختلفة داخل المجتمع الواحد، وبالتالي أزداد التعصب وعدم القدرة ليس فقط على تقبل وإنما حتى فهم الآخر داخل نفس المجتمع، وهو ما ينسحب بالضرورة على العلاقة بين مجتمع ومجتمعات الأخرى. ولعل فكر التيارات الإسلامية التي تختصر هويتها في الدين دون غيره وخروج جماعات العنف منها خير مثال على ذلك، وعلى المستوى الثاني تمثل دولة إسرائيل التي تصر على اختزال هويتها في الديانة اليهودية نموذجا لهذه الحالة. بل دعونا نقول إنه في حال

5- عبد السلام الحامدي، العروبة وخصائصها في الفكر القوميّ، https://is.gd/pNhORp

مثل هذا التسطيح والاختزال للهوية داخل أصحاب ذات الهوية قد لا يكون مقبولا أي اختلاف، إذ يعتبر فورا المختلفين محرفين أو مهرطقين، وهو ما نراه بين تيارات اليسار المختلفة، أو حتى يمكن أن تستخدم في إخفاء صراعات مصالح مثلما في حالة العلاقة بين حزبي البعث في العراق وسوريا في الثمانينيات من القرن الماضي.

أولا: العوامل الاجتماعية

تشكل الهوية هو نتاج آليات اجتماعية معقدة تدخل الفرد في مجموعة من النسق الاجتماعية تتمثل في موطنه local وشبكة علاقاته networks وذاكرته Memory[6]. وتمثل الهوية في هذا الإطار مزيجا من العوامل الاجتماعية والنفسية والثقافية وتفاعلا بين التقاليد الخاصة والتوجهات العامة، يعتبر بارسونز الإثنية بؤرة التركيز الأولي لهوية الجماعة لأنها التنظيم الأول الذي يضم جماعة من الناس وهي أداة لتجميع الولاءات للأفراد الأعضاء في جماعة ما. وتؤكد عدة دراسات على مفهوم الإثنية كمدخل لدراسة الهوية العرقية فالأثنية هي تجمع أفراد جماعة ما حول روابط مشتركة ومشاعر متجانسة[7] كالعرق race والنوع gender، وتصبح هذه الرابطة بمثابة درع دفاع ضد أي تهديدات أو صراعات أو تغيرات اجتماعية. إلا أن ترسخ الهوية القومية يجعل من الإثنية مرجع أولي لا يرقى لدرجة الهوية. وجود هوية راسخة في المجتمع لا يمنع وجود انقسامات داخل المجتمع وانتماءات مختلفة وآراء متعارضة، وهو شيء طبيعي بل وصحي، إلا أن المشكلة تكمن في بروز الانقسامات على سطح هذا المجتمع بتحول كل انتماء

6- Immanuel Wallenstein & Peter D. Phillips, National and world identities and the interstate system, Geopolitics and Geo-culture, Cambridge: Cambridge Univ. press,1991, P141

7- أميمة مصطفي عبود، قضية الهوية في مصر في السبعينيات دراسة في تحليل بعض النصوص الخطاب السياسي، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير غ.م.، 1993، ص 127.

مهما قلت قيمته أو صغر حجمه إلى هوية مستقلة في حالة تنافس مع غيرها، كذلك فإن الآراء والمناقشات داخل المجتمع تتحول إلى حالة من الاستقطاب الحاد والتطرف في الرؤية. ويمكننا تبين تكرس هذه الحالة ما بعد ثورات الربيع العربي في الصراع الهوياتي الذي دار حول طبيعة هوية الدولة بين إسلامية أو مدنية، وهو ما جر المجتمعات لاستقطابات حادة إما مكنت الثورات المضادة من استعادة زمام الأمور، أو أوقعت المجتمعات في براثن عنف مجتمعي تحول في معظم الدول إلى حروب بين المستقطبين (بكسر الطاء) والمستقطبين (بفتح الطاء) حيث تحول متبني مفهوم الهوية الواحدة إلى ممارسة العنف ضد شعوبهم من أبناء التيارات والطوائف الأخرى تحت زعم محاربة الطرف الأخر في الاستقطاب الذي يقوم بدوره بممارسة العنف على أبناء التيارات والطوائف الأخرى، ونادرا ما يتواجه الطرفان الرئيسيان[8].

ويمكننا ملاحظة ذلك في الموقف من الغرب داخل المنطقة العربية. فمن جهة نري الذين ينظرون إلى الغرب نظرة الانبهار، والتقليد، والإعجاب المطلق، ومن جهة ثانية نري ذلك العدد المتزايد من الأفراد والحركات الذين يرون الغرب شرا مطلقا، مفضلين العودة إلى شكل أصولي وأولي من التجربة العربية أو الإسلامية. والمشكلة هي أن الحالتين قائمتان على نظرة إلى الغرب وكأنه وحدة منسجمة، وهو بالطبع ليس كذلك[9]. يواكب ذلك حالة من عدم العقلانية ورد المشكلات إلى أسباب ميتافزيقية أو غيبية أو تسييد لنظرية المؤامرة، وإهمال أسباب الأزمات الواقعية، وتغليب النقل من الماضي أو الأخر على الإبداع الذاتي القائم على العقلية النقدية التي تحتاج إلى هوية منفتحة ومتطورة

8- لمزيد من المعلومات حول الحالة المصرية كمثال لهذا الموضوع راجع: محمد العجاتي، التنظيمات اليسارية بعد ثورة يناير (قراءة نقدية) ثورة الفرص وارتباك الأداء، الملف المصري، الأهرام، أكتوبر 2015، https://bit.ly/2q8hhKq

9- د. إدوارد سعيد، سلام بلا أرض، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1995، ص 19.

تحميها من خطر الوقوع في الماضوية أو التبعية[10].

ويصاحب ذلك حالة من الشوفينية تظهر في عباراه البلد أولا "مصر أولا- الأردن أولا- المغرب أولا-...الخ" والتي اتخذت مع صعود خطاب اليمين في العالم من مطلع العام 2013 بعدا أقرب للفكر الفاشي. وللأسف بدلا من تطوير مرتكزات وطنية لمواجهة تلك الخطابات نجد معظم الفئات الرافضة لهذا الخطاب قد وقعت في فخ رفض مفهوم الوطنية ككل تحت ادعاءات أممية في الحقيقة لا تفضي إلى عزل أصحاب هذا الخطاب عن المجتمع وترك المساحات للخطاب اليمين المغرق في الهوية بشكل بسيط وسطحي.

ولعل هذه الحالة هي ما أصابت الأقليات في المنطقة فبدلا من مواجهة إطار جامع يطرحون فيه حقوقهم نجد أنهم عادوا إلى الانتماءات الأولية باعتبارها هوية، ظنا أنها الحامي لهم ولكن في الحقيقة هذه الحالة تعزز فكرة تسييد هوية عامة في المجتمع يقعون كأقلية خارجها وهو ما من شأنه زيادة وتيرة التمييز والاضطهاد ضدهم. بل رأينهم يطرحون أفكار لا تقل رجعية وتمييز في مواجهة الأخر في نفس المجتمع، بل ينتقل كذلك لأسقاطه على قضايا أخرى مثلما نرى في تنامي تيارات وسط الأقليات معادية للحقوق الفلسطينية بل وتتبنى خطابا تجاه هذه الحقوق أقرب للمقولات التي تروج ضدهم كأقليات ويتم التمييز ضدهم على أساسها، وهو كذلك مظهر من مظاهره تبسيط الهوية في انتماء أو مرجعية واحدة يمكن أن نصفه بالطائفية.

10- لمزيد من المعلومات راجع: محمود أمين العالم، المركز الثقافي العربي ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1988. أيضا: د. برهان غليون، اغتيال العقل العربي، المركز الثقافي العربي، المركز الثقافي العربي، 1996، القاهرة.

ثانيا: العوامل السياسية

جزء من آليات تشكل الهوية يتعلق بالممارسات السياسية للفرد وما يحيطه كذلك من ممارسات، ووضعه داخل المجتمع، فعلى سبيل المثال الأقليات لها تأثيرها على التغير الاجتماعي من خلال التفاعل بينها وبين الدولة والمجتمع، فهي محرك أساسي للفرد في رؤيته وتصوره لهويته، "فالهوية القومية تتكون كرد فعل للهويات الأخرى خاصة الهوية الإثنية وكرد فعل لالتقاء جماعة سياسية أو دينية أو عرقية... الخ، وذلك الانتماء السياسي الديني الذي بدأ منذ العصور الوسطى سواء في أوربا المسيحية أو الشرق الإسلامي حيث كانت هوية الفرد المجتمعية تتحدد على الأساس الديني وكان هذا نتاجا طبيعيا لمجتمع يتسم بالثيوقراطية ولكن مع التطور الاجتماعي بدأت تظهر القومية كأساس لهوية الفرد والجماعة"[11]. ويمكننا ملاحظة ذلك في المنطقة العربية في مطلع القرن عندما بدأ النزاع حول استراتيجية مقاومة الاستعمار الغربي بين العودة للخلافة العثمانية، أو إحياء النموذج العربي للمقاومة وانخراط المسيحيين العرب في الاستراتيجية الثانية وإيمان العديد منهم في هذه المرحلة بالقومية العربية كهوية بما تحتويه من بعد إسلامي. وكيف أنه بعد تراجع المشروع العربي بسقوطه في فخ السلطوية والاستبداد عادت من جديد وانفجرت أزمة الأقليات.

في ظل أزمة الهوية في المنطقة العربية والتغيرات في الهيكل الدولي وسيطرة الرأسمالية منفردة على النظام الدولي وهجمة النظام الرأسمالي العالمي الداعي إلى ضرورة إزالة الحواجز الاقتصادية والثقافية وبخاصة السياسية أي الدولة القومية باسم السيولة العالمية أو العولمة أو الكوكبية أي تنميط بلدان العالم الثالث وتسطيحها سياسيا واقتصاديا وثقافيا

11- نفس المصدر ص 138.

لمصلحة هذه الهيمنة الرأسمالية[12]. ثم مع الصعود في النصف الثاني من الحقبة الثانية من القرن الواحد والعشرين لتيارات اليمين في العالم، عادت الهوية كأساس من جديد للتصنيف والصراع ليتراجع خطوات بمفهوم الهوية ويعمق من أثره كأزمة من أزمات التنمية السياسية بجعله مرجعا أساسيا، وبالطبع اليمين والفكر المتطرف دائما ما يلعب دورا في تبسيط الهويات وينمطها وهو ما يبشر في رأيي بموجة عنف متبادلة قادمة في العالم قد تؤدي إلى إشعال حروب في مناطق مختلفة.

ولما كانت الهوية العربية بالأساس مرتبطة بمشروع سياسي كما سبق الإشارة في الحديث عن نشأتها، أو كما تم طرحها في المرحلة الناصرية حيث ارتبط مشروع عبد الناصر بالقومية العربية، التي برز وجودها أكثر في الخطاب الرسمي للدولة الناصرية بعد حرب 1956، كنتيجة حتمية لعوامل داخلية وخارجية تعرّض لها النظام الحاكم. إذ جاء صعود الخطاب الاشتراكي والأيديولوجيا الدولتية (étatisme) كنتيجة طبيعية لتغيّر بوصلة التحالفات لدى الدولة المصرية داخليا وخارجيا، وكذلك لميل الدولة إلى حسم صراعها الداخلي مع الرأسمالية الكبيرة، وقد أدت الأيديولوجيا الدولتية وصعود الخطاب الشعبوي العروبي إلى تحول كبير في السياسة الخارجية المصرية، بداية بالمشاركة في تأسيس حركة عدم الانحياز، مرورا بوقوف مصر إلى جانب حركات التحرر في العالم الثالث وإرسالها جنودا من الجيش المصري إلى اليمن، وصولا إلى أن صارت القاهرة مقرا لزعماء حركات التحرر الوطني ومقصدا لطلاب العلم من المنطقة[13]. وكان من الطبيعي أن يكون لهذا المشروع بعده الخارجي، الذي شرحه عبد الناصر في فكرة الدوائر الثلاث، وتأتي في مقدمتها الدائرة العربية. كذلك كان البعد الفكري، الذي مثله الفكر

12- محمود أمين العالم، الفكر العربي، مرجع سابق، ص 70.

13- محمد العجاتي، الناصرية والهزيمة: انتكاسة أم انهيار للمشروع العربي، الفصل الثاني ضمن كتاب: في تشريح الهزيمة، حرب يونية 1967 بعد خمسين عاما، تحرير: خالد منصور، دار المرايا للإنتاج الثقافي، مصر 2017.

القومي العربي في الشام، كبديل لمناهضة الاستعمار بعيدا عن الهيمنة العثمانية، عنصر جذب لأصحاب المشروع، بالإضافة إلى أن هذه المنطقة يمكن أن تمثل مجالا حيويا للبعد الثقافي في المشروع. وعليه، رأى المشروع الناصري الفكر القومي مشروعا هويّاتيا أكثر انفتاحا من المشروع القُطري، كونه يسمح بدور يُكسب مصر قوة إقليمية تسمح لها بمجابهة قوى الاستعمار، وهي المسألة التي تمثّل، كما سبق الشرح، ركنا أساسيا في فكر هذا الجيل. ولعل التجربة كما في باقي عناصر المشروع كان لها دور مهم، تحديدا في حالتي فلسطين والجزائر اللتين منحتا مصر بسبب دورها فيهما قيمة دولية. وبالتالي لم يكن المشروع القومي العربي مشروعا عرقيا كما يصوّره البعض وإنما مشروعا سياسيا ذو بعد ثقافي.

بعد يونية 1967 تحوّل الخطاب القومي من خطاب لوحدة الشعوب إلى خطاب للتنسيق بين الأنظمة. وربما يكون هذا منطقيا. فمشروع ذو توجه فوقي وخطاب سلطوي، كما سبق الإشارة، لا يمكن أن يعبر على المدى الطويل عن آمال وطموحات الشعوب. بعد الهزيمة استُخدم خطاب «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» لتجنب الحديث عن الثغرات التي أدت للهزيمة. أما الخطاب القومي ذاته، فقد تم تجميده في حدود فكرة تحرير الأرض، فتراجعت القضية الفلسطينية وتزايد الخلاف حول طرق ووسائل التعامل معها وكيفية حلها. فتحول المشروع العربي من فعل يهدف إلى بناء مشروع تحديثي قومي إلى رد فعل أقصى قدراته الآن أن يظل مرجعية شعبية في الأزمات، مثل احتلال العراق وتطورات القضية الفلسطينية. ورغم إشكالية هذه الوضعية إلا أننا يمكننا القول إنه مشروع له أساس مكنه من الاستمرار رغم كل محاولات طمس المشروع، ليس فقط سياسيا بل وثقافيا بل وكذلك مجتمعيا، وإخطارها ما تقوم به حاليا بعض النظم الخليجية بمحاولة إحلال مشروع ديني

طائفي سني بديلا للمشروع العربي، يتحول فيه العدو من الكيان الإسرائيلي المحتل إلى دولة جوار تاريخي هي إيران.[14]

ثالثا: العوامل الاقتصادية

قد تؤثر العوامل الاقتصادية خاصة المتعلقة بالعدالة التوزيعية في هوية المجتمع، وبالذات إذا شعر مواطنون بعدم عدالة هذا التوزيع واستئثار فئة داخل الدولة بثمار التنمية على حسابهم، وتزداد في حالة تحملهم أعباء هذه التنمية. كما يعمق الانقسامات الداخلية ويزيد من أزمة الهوية كأزمة من أزمات التنمية السياسية تقاطعها مع المظالم الاقتصادية لمكونات مجتمعية في الدولة ذاتها. وفي هذا الإطار البلدان العربية غالبا ما تعاني من خلل بنيوي في توزيع الموارد والمقدرات، وهو ما يفسر حالة الإفقار التي يعاني منها كثير من المواطنين في البلدان العربية، وهي الإشكالية التي تأخذ بعدا أعمق في حالة كان هناك تطابق بين الفقر وبين جماعات أو مكونات اجتماعية بعينها خاصة في المناطق التي تتواجد بها تركزات أقلياتية تعاني من الفقر وقلة الموارد، وارتفاع نسبة البطالة. والذي قد يترافق معه استغلال من السلطات للمقدرات الاقتصادية والطبيعية دون انعكاس على مواطني هذه المناطق والجماعات أو سياسات إفقار ممنهجة. إلا أنه حتى في حالات وجود عناصر وأفراد من الجماعات الأقلياتية تحظى بقدر من الموارد والثراء يتم في بعض الأحيان استغلال هذه الصورة من جانب السلطة في البرهنة على حجم التسامح والانفتاح والحريات التي تسمح بها هذه السلطات في سياقها، وفي الوقت ذاته التدليل على نفي أي قضية أو مسألة أقلياتية داخل ربوعها في هذا الصدد أو مطالب في هذا الصدد بدلالة ما يتمتع به البعض منهم من ثراء وثروات، وهي صورة تناقض

14 المرجع السابق.

الواقع الذي عادة ما يعاني فيه بقية أفراد المكون المجتمعي من الأقل حظا اقتصاديا. وهو ما يقود إلى بعد هام في مسألة الحقوق الاقتصادية وما يرتبط بها من مقدرات وموارد، وهو العلاقة الداخلية للمكونات المجتمعية وتوزيع الثروة داخلها على نحو متكافئ للجميع، وهو تحدي أخر تشهده هذه الحقوق والجماعات المختلفة.[15]

وهذه الوضعية تولد شعورا بالغبن لدى الفئات المهمشة وتجعلها تفقد الشعور بالهوية المشتركة مع باقي المجتمع وتنزع للبحث عن خصائص مميزة لها، فتولد حالة صراع هوياتي داخل ذات المجتمع، أو حتى يجعل المجتمعات الأكثر تهميشا على المستوى العالمي تنزع إلى استدعاء الخصوصية الثقافية لمواجهة وضعيتها على الصعيد الدولي. في هذا المجال يمكننا أن نرى أطروحتين الأولى تقول بأن التنمية التي شهدها الغرب قد لا تكون بالضرورة هي ذاتها ما نحتاجه في منطقتنا وهي مقولة يتبناها كثير من الكتاب الذين يركنون للبعد الثقافي في تفسير الهوية مثل د. جلال أمين، والأخرى تقول إن التنمية التي شهدها الغرب هي وهم بالأساس وخدعة وهي مقولة يتبناها الكثير من اليساريين وتيار ما بعد الكولونيالية. الغريب أن المقولتين رغم اختلافهما إلا أنهما تجهلا حقائق لا تتعلق فقط بالمؤشرات الاقتصادية إنما كذلك بما يمكن أن نطلق عليه المؤشرات الحياتية مثل الخدمات العامة وجودتها، ومراعاة فئات مختلفة في تقديم هذه الخدمات من حيث القدرة على النفاذ لها، وإن كان ذلك يا يعني مطلقا أن عملية التنمية في الغرب هي ذاتها ما يجب نقلها للمنطقة وإنما هناك فيها من القيم والآليات ما يمكن استلهامه ووضعه في السياق الخاص بكل مجتمع.

وتظل قضية التنمية بمعنها الشامل والنظام الاقتصادي الرأسمالي السائد

15- للمزيد راجع: محمد العجاتي (محرر)، المواطنة والمكونات المجتمعية في المنطقة العربية، منتدى البدائل العربي، القاهرة 2015، ص 34.

معضلة واضحة يعتقد الكثيرون أن الرأسمالية تعادي الهويات المختلفة وتفرض هوية واحدة للجميع مثلما في كثير من كتابات منظري حركة مناهضة العولمة ومنهم سمير أمين، إلا أن العكس صحيح، فالرأسمالية، كما يظهر في نموذج تعامل النظام العالمي مع دول الخليج، لا تعني بالهوية إلا من بعدين، البعد الأول هو قدرة هذه الهوية على خدمة النظام الاقتصادي العالمي، والثانية قدرة الرأسمالية نفسها على تسليع هذه الهوية لتصبح مطروحة في السوق العالمي.

رابعا: الأبعاد الثقافية للهوية

وجود تاريخ مشترك لإقليم محدد يساهم بشكل مباشر في تشكل هوية المجتمع ورؤية المواطن لهويته، فقد تختفي عوامل الدين أو القبيلة في ظل تاريخ ممتد تتجاور فيه هذه العوامل وتتفاعل عبر أحداث تاريخية. كما أن قراءة التاريخ تتأثر برؤية المجتمع لهويته فعلى سبيل المثال في مصر وبعد حدوث القطيعة المصرية- العربية تحولت القراءة التاريخية الرسمية المصرية من تاريخ دولة ذات هوية عربية تركز على دور مصري في نطاق إقليمي، إلى قراءة تقوم على أن الدولة المصرية هي دولة ذات تاريخ قطري فرعوني مخالف أو على الأقل غير مرتبط بهذا النطاق المحيط، وهو ما نراه في الأطروحات الفينيقية في لبنان أو الآشورية في العراق، أو الأفريقية في السودان. وهنا تتفاعل العوامل الجغرافية مع مفهوم الهوية، فالأولى قد تطرح ما يطلق عليه هوية محلية في المناطق البعيدة أو المعزولة عن الدولة الأم وقد تطرح مفاهيم مثل الأمة أو الدولة المنقسمة divided nations أو الهوية دون القطرية، أو قد تتطابق مع حدود الدولة فيما يطلق عليه الهوية القطرية. كما أن هوية تقوم على الثقافة الواحدة أو اللغة المشتركة قد تكون عامل هام في تحديد جغرافية الدول باستبعاد مناطق من الدولة أو محاولة السيطرة

عليها بالقوة، أو هوية تتعدى حدود دولة لتشمل إقليما أوسع جغرافيا، وهو ما يهدد عملية التنمية المشتركة في أي منطقة أو مجتمع.

العامل اللغوي كذلك له دور في علاقتها بالهوية تتسم بدرجة عالية من الأهمية، فاللغة كوسيلة اتصال مسيطرة على مستوى الأمة تخلق ثقافة متجانسة وتحفظ مؤسسات الثقافة القومية مثل نظام التعليم القومي[16]. فالفكر عندما ينتمي إليه فرد فإنه يكتسبه عن طريق اللغة التي يستخدمها. القيم التي تشكل الفكر والسلوك والتي تعبر عن تجربة في الحياة تتحدد بناء على معناها في اللغة التي تستخدمها، فالعالم بالنسبة للفرد هو انعكاس لهذه القيم فاللغة هي الوجود للإنسان التي تعني أننا بالأساس أسرى بنية لغوية حاملة للمعاني[17] وعلى الجانب الأخر الهوية تؤثر بشكل ملحوظ في اللغة اليومية المستخدمة بما تحمله من مخزون ثقافي، وهو ما يمكننا ملاحظته بالنسبة للغة العربية فصحي أو عامية على مستوى المنطقة العربية. كما أن الدين مكون أخر لا يمكن تجاهله أو إغفاله ولعل صعود التيارات اليمينية في أوروبا والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة بأفكارها التي تعود إلى الدين أو تحديدا المذهب الديني الغالب كل في دولته دليل على أنه لا يمكن تجاهل هذا المكون.

وسط كل هذا التنوع ووفقا للبعد الثقافي للمواطنة فإن لكل مواطن الحق في الحفاظ على هويته الفرعية وله حق الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية بحرية وله الحق في اعتناق ما يرغب من أفكار، وينظر هذا المدخل للتنوع الثقافي والحقوق المرتبطة بالهوية كأساس للمفهوم. وهو المفهوم الذي أفاد من عملية إعادة ترسيم العلاقة بين الدين والسلطة الزمنية في أوروبا، والسماح بحقوق كل جماعة دينية مختلفة في اعتناق ما

16 - Hall S., op. cit, P. 292
17- PW. Preston, op. cit, P. 67-

تراه، وأن تتمتع به، وهو الحقوق التي اكتسبت أبعادا جديدة في ضوء ظهور تنويعات ثقافية وفرعية أحدث، وظهور كثير من القوميات وأدى لظهور هوية جامعة في هذه المجتمعات وليس هوية مصطنعة ومفروضة من أعلى.[18]

ومع تفاقم مشكلة الأقليات، وتنامي الصراعات في كثير من الدول والمجتمعات على خلفية التمايزات الثقافية والاجتماعية، بين مجموعات ذات وزن نسبي أكبر وأخرى أقل، وبالرغم من صدور العديد من الإعلانات والمواثيق في القانون الدولي بخصوص هذا الشأن، إلا أنه توجد مشكلات عالمية في دمج الأقليات مع المجتمع، أي أن تلك المواثيق حتى الآن لم يحقق المرغوب منها، وهو ما من شأنه أن ينعكس في تقوية بنية الدولة وعكس ما يطرحه البعض عن مخاطر هذا المفهوم واعتباره مدخلا لتقسيم الدولة. إلا أن التجربة التاريخية في حالات عدة أقربها جنوب السودان، التي نتجت عن حرب أهلية أشعلتها ممارسات قائمة على التمييز والتهميش وعدم الإدماج في عملية التنمية، من قبل الشماليين تجاه الجنوبيين المختلفين عنهم عرقيا، دينيا ولغويا، وهو ما ينطبق على تجربة الأكراد في مختلف المناطق المتواجدين فيها. أما النوبيين في مصر، والتي تعود مشكلاتهم إلى بدايات القرن الماضي مع موجات التهجير المتتالية التي تعرض لها أهل النوبة. كان النوبيون قد تم تهجيرهم قسرا أربع مرات في القرن العشرين: في 1902، 1912، 1932، و1964 بسبب مشروعات الري على نهر النيل وكان أخرها مشروع السد العالي خلال ستينيات القرن الماضي والذي أدى إنشاءه إلى إغراق القرى النوبية وتهجير سكانها إلى مناطق أخرى بعيدة عن أرض النوبة. وتدور مطالب النوبيين حول حقهم في العودة إلى المناطق التي لم تغرق في النوبة القديمة، وإعادة فتح الملف الخاص بالتعويضات النوبية

١٨- محمد العجاتي، المواطنة والمكونات المجتمعية في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ٣٠.

على إثر التهجير، والاهتمام بالثقافة النوبية واللغة النوبية، وعلى الرغم من عدم وجود مؤشرات لتحرك جاد نحو تقرير المصير، إلا أن أصوات تظهر كل حين تلمح بهذا المطلب. وهو ما يدل على أن تغييب التنمية والتي ينتج عنها شعور بغياب مفهوم المواطنة، يعززه شعور فئة معينة في المجتمع بالاضطهاد هو الطريق إلى تهديد للهوية الجامعة؛ وهو ما تثبت صحته تجربة الدولة الأوروبية الحديثة، والتي كانت المواطنة فيها عامل استيعاب وضمان لوحدة الدولة، واستمراريتها.[19]

تظل واحدة من المشاكل الأكبر في منطقتنا هو ما يمكن أن نطلق عليه ''تثقيف الهوية'' أي اختزالها في المكون وهو المكون الثقافي. ما بين من يري اللغة هي المكون الوحيد، وآخرون يرونه العرق، وطبعا تيار كامل يرجعه للدين. هذا الاختزال كما سبقت الإشارة يؤدي إلى حالة من التعصب الذي من شأنه توليد عنف مجتمعي أو عنف قائم على الهوية بالأساس، والهوية المتعددة الأبعاد المنفتحة هي الحل لمواجهة هذا الهوس الثقافوي وليس نزع الناس من هويتهم، ولا طبعا كما يظن البعض، أنهم قادرون على إلغاء فكرة الهوية من الأساس.

١٩- المرجع السابق.

خاتمة:

الجديد فيما يتعلق بأزمة الهوية في المنطقة ليس وجود أطروحات ومشروعات بديلة للهوية العربية على المستوى الكلي أو على مستوى الدول القطرية المختلفة، إنما الجديد الذي برز خلال العقود الثلاثة الأخيرة هو طغيان وغلبة الطابع الأيديولوجي على تناول الفكر العربي لأزمة الهوية بظهور تناقض مصطنع في أغلب الأحيان بين دوائر الانتماء المختلفة، وحالة الجمود التي أصابت الفكر العربي وعدم قدرته على التوائم مع التطورات، ليس المقصود بالتوائم معنى الانصياع أو الخضوع إنما التفاعل حتى ولو في شكل مقاومة أو مواجهة. وهو ما مكن من طرح مشروع هوياتي أكثر انغلاقا قائم على الطائفية للمنطقة، زاد الدفع نحوه بعد حرب لبنان في 2006 وانطلق بعنف بعد ثورات الربيع العربي من جانب قوى الثورة المضادة للحفاظ على عروشهم، وهو ما نقل المنطقة من مفهوم الهوية الجامعة لردة للهويات الأولية القبلية أو الطائفية أو العرقية، فأصبح الحكم في رؤية التاريخ والحاضر مرجعه الأساسي هو الطائفة أو القبيلة التي ينتمي إليها صاحب الفكر.

الخروج من المأزق الحالي لا يكون بطرح هوية أحادية جامدة في مواجهة مثل هذا الوضع إنما في منظومة قادرة على احتواء الهويات المختلفة، وقادرة على خلق تفاعل إيجابي لها مرتكز على مفهوم المواطنة، فالتنوع يمثل مصدرا لإثراء الهوية وليس خطرا عليها وهو ما يستوجب محاولات لوضع تصورات تكاملية وشمولا لمفهوم المواطنة مثل أن تعرف المواطنة باعتبارها: العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بين الأفراد بما يترتب عليه من حقوق وواجبات، بغض النظر عن الدين، الجنس، اللون، أو المستوى الاقتصادي، أو الانتماء السياسي والفكري. إلا أن واقع الحال في الدول العربية يثبت أن كل من المداخل الأربعة للمواطنة القانوني، السياسي، الثقافي والاقتصادي، يعاني من فجوات كبيرة إذا ما قورن

بالنظرية والصورة المثالية التي يفترض أن تكون عليها حقوق كل مدخل منها، وهو ما يمكن رصده على أكثر من مستوى. وهو ما يمكنه أن يولد إشكاليات على مستوى الهوية كما سبق الحديث. وهنا يبرز دور الديمقراطية كمنظومة قيمية وليس فقط كعملية سياسية في النظام الذي يمكنه استيعاب المكونات في المجتمع في عملية سياسية تشعر مكونات المجتمع المختلفة أنها شريك أساسي في هذا المجتمع وأنها طرف أصيل في تطوير هوية مشتركة، لا تجور على حقوقهم كأفراد أو جماعات سواء حقوق ثقافية أو اقتصادية.

إلا أننا في النهاية يجب أن نشير إلا أننا لسنا في عالم منعزل بل أن هذه تطورات على المستوى الدولي وصعود اليمن ذو الخطاب الهوياتي المعادي لمفاهيم التعايش والمواطنة من جانب، والتنميط الرأسمالي للهويات يمثلا خطرا أساسيا على المنطقة ويحفز الخطاب المماثل في المنطقة العربية فعلى سبيل المثال كلما زاد تمسك هذا الخطاب بفكرة الدولة اليهودية على أرض فلسطين كلما زاد الخطاب الطائفي والدعوة للدولة الدينية ذات الهوية الأحادية في المنطقة ككل. وهو ما يؤكد أن الهوية المحلية أو الإقليمية أو حتى الإنسانية ليست منعزلة في تطورها بعضها عن بعض وأن أي تنمية سياسية تحتاج لربط بين المستويات المختلفة لهذه الهويات بشكل طبيعي قائم على التفاعل والتلاقح، وليس الفرض والقمع.

الفصل الثاني:

التنمية السياسية وأزماتها.. أزمتا التغلغل والتكامل

مينا سمير جابي[1]

1 – راجع الورقة: د. جورج فهمي

تمهيد:

ينصرف الحديث عن التنمية السياسية وأزماتها إلى العديد من الظواهر السياسية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتي كان أبرزها على المستوى الدولي انتصار دول الحلفاء وظهور الثنائية القطبية ونشأة النظام العالمي الجديد، والذي نتج عنه حتمية نيل المناطق التي خضعت لاستعمار الدول الغربية لعقود طويلة على استقلالها.

لم تكن العديد من تلك المناطق قبل الاستعمار تتخذ النمط الغربي في هيكلتها لمنظومة الحكم والدولة، بل استمدت شكلها نتيجة تطورات عدة لعبت فيها التفاعلات البينية سواء داخليا أو مع محيطها الأوسع الدور الأكبر في تطوره واستقراره، مما أدى في النهاية إلى وجود صيغة حكم تراعي الاختلافات الدينية والعرقية والأثنية والثقافية والاقتصادية، تضم بين ثنايتها مختلف طيف المكونات المجتمعية للدولة. فعلى سبيل المثال كانت للعديد من مناطق أفريقيا قبل الاستعمار تجاربها الخاصة للحكم والسياسة، والتي كانت تحمل في داخلها آليات توازن بديعة، تضمن إلى حد بعيد عدم إساءة استعمال تلك السلطة فيما لا يحقق المصالح العامة والمستدامة للجماعة المحكومة، فعرفت القارة الأفريقية نظم حكم مختلفة منها ما يتميز بدرجة عالية من المركزية، لكنه يقوم على وجود مجتمعات ذات كيانات قوية تحتوي المجال العام، وتكون حلقة الوصل بين العشيرة أو القرية من جانب والسلطة المركزية من جانب آخر، وقد شاع هذا النموذج في القارة أيضا، تحديدا في سيراليون وليبيريا وساحل العاج. ومنها تجارب بدت في ظاهرها مركزية

يتحكم فيها الفرد، إلا أن الثقل فيه يكون للجماعات الفرعية، وفي هذا الشكل كانت عضوية الفرد العادي في جماعة فرعية تجعله بالتبعية عضوا في النظام السياسي، حيث كانت تلك الجماعات الفرعية هي المنوطة بتحصيل الديون وصناعة الأسلحة وجمع الغذاء وحل المنازعات العشائرية، ومن ثم الدفاع المسلح عن كيان وحدود الدولة. في هذا النموذج كان الثقل يقع في قاعدة الهرم السياسي، مثل البمبا في تنزانيا، والأشانتي في غانا، والهايا والشمبالا في تنزانيا، والهوسا في نيجيريا، والبالويا في زائير، واللور واللنج في أوغندا.[20]

إلا أن الوجود الاستعماري أدى إلى تغيير تلك الصيغة واستبدالها بالأنماط الغربية، وذلك إما نتيجة التواصل المباشر مع الغرب والاطلاع على تجاربه، أو في بعض الحالات نتيجة لتشجيع المستعمر ذاته لذلك التوجه، حيث أنه أقل كلفة وأكثر قابلية للسيطرة وأكثر تحقيقا لمكاسبه وأهدافه الاستعمارية، حيث أنه دائما ما كان يجيد الضغط وتوجيه النخب الحاكمة المنبثقة عن تلك الصيغ.

فيما بعد، وعقب تبلور النظام العالمي الجديد وإنتاجه لعدد من الأدبيات المتعلقة بالحقوق الإنسانية للأفراد والشعوب، وتبلور ذلك في مبادئ ومواثيق وعهود دولية، خاضت الشعوب المحتلة حراكها من أجل نيل الاستقلال، غير أن أهم ما اتسم به ذلك الحراك هو بناء قياداته لشرعيتهم وفق معطيات تتعلق فقط بالنضال من أجل الاستقلال مغلفة بمسحة كارزماتية تلعب دورا لا بأس به في تحديد وجهة الرأي العام في الدول النامية وتسهم في خلق الزعيم الأوحد مع نخبة حاكمة غير كفؤة في شئون الحكم والإدارة حتى وإن كانت لعبت أدوارا كبيرة في الحصول على الاستقلال، من دون أي مراجعة لشكل أنظمة الحكم التي تبنتها

20- محمد عزت، هل كانت أفريقيا غنية وديمقراطية قبل مجيء الاستعمار؟، ساسة بوست، 20 يناير 2016، https://goo.gl/VPQHvd

الدول المستقلة والتي اتخذت من الشكل الغربي شكلا لها، دون مراعاة لسياقاتها وطبيعتها وطبيعة مكوناتها وأطرافها وأنماطها الاقتصادية، وهو ما أدى إلى العديد من الإشكاليات التي ظهرت في تلك الدول بعد الاستقلال، منها أزمات التنمية السياسية.

أولا: أزمة التغلغل الوطني (Penetration)

يمكن تعريف أزمة التغلغل بأنها عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفاذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة، وفرض سيطرتها عليه بحيث يصعب الوصول إلى المجتمع، مما يعرقل تنفيذ السياسات المرسومة، فتنفيذ الحكومة لسياسات ذات مغزى يتوقف على قدرتها على الوصول إلى المستوى الأدنى في التنظيم الإداري ولمس الحياة اليومية للسكان، أي امتداد سيطرة الحكومة المركزية إلى جميع المناطق الجغرافية للدولة، وشمول أداء النظام السياسي لوظيفته في المجالات كافة، وبكيفية مناسبة، وهذا يقضي إدخال المجتمعات في إطار شبكة من العلاقات الرسمية والتفاعلات والخدمات التي تشرف عليها الحكومة المركزية، الأمر الذي يعتمد على درجة التناسق بين الأجهزة الحكومية المختلفة، ويعكس مستوى الفاعلية في الأداء والإنجاز[21].

فالتغلغل هو التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم وهو الوصول إلى كافة الفئات والطبقات الاجتماعية المشكلة لمجتمعها. بمعنى إعمال القوانين والسياسات داخل الإقليم، والقدرة على استخدام أدوات العنف عند الضرورة إذا ما اقتضت الظروف استخدام العنف مثل حماية الأمن القومي وإنفاذ القانون وتغليب المصالح الوطنية وذلك ووفقا للمعايير القانونية التي نظمتها الأدبيات السياسية المختلفة محليا ودوليا. وهذه القوانين والسياسات قد تتعلق بالضرائب، تجنيد، تحقيق

21- محمود خيري عيسى، مذكرات في التنمية السياسية، القاهرة، بروفيشنال للإعلام والنشر، ص 90.

الانضباط، الإسكان، التعليم، والاقتصاد بصفة عامة... إلخ. فالقدرة على التغلغل تؤدي إلى استقرار الدولة وبالتالي تحقيق التنمية السياسية المرجوة.

يذكر أن أدبيات التنمية السياسية قد تعرضت لدى نشأتها لمؤثري الأيديولوجية الليبرالية الأمريكية من جانب، والأيديولوجية التنموية من جانب أخر، وقد أدت هذه الخلفية الثقافية إلى نمو الأدبيات السلوكية بخصوص التنمية السياسية، ممثلة انتقالا هاما من المرحلة الشكلية القانونية إلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، بحيث كانت القضية المحورية هي كيفية إحداث تنمية سياسية في الدول الجديدة في أفريقيا وأسيا بشكل يؤدي إلى إقامة الديمقراطية الليبرالية فيها.[22] وقد كان هذا التركيز على التحرك نحو الديمقراطية الليبرالية مجرد جزء من نظرية أشمل للتحديث، قائمة على التفرقة بين الحداثة والتقليدية في كافة العلوم الاجتماعية وهو التقسيم الذي استند إلى أفكار «ماكس فيبر» حول التقليدية كحقيقة سابقة عن الدولة وعلى العلاقات العقلانية وعلى التصنيع، ومنها جاء تعريف التنمية السياسية بأنها تمثل إسهام علم السياسة في نظرية التحديث التي تقاسمتها كافة فروع العلوم الاجتماعية.

على أن التطورات التي حدثت على أرض الواقع في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي تمثلت في عجز النظم السياسية القائمة فيها ليس عن تحقيق التغيير المنشود نحو تحديث مؤسساتها وممارساتها السياسية ومحاكاة الأنماط الغربية فحسب، وإنما أيضا مجرد البقاء أو الاحتفاظ بقدراتها على أن تحكم، وهو ما عبر عنه «صمويل هنتينجتون» بالانتقال من التأكيد على الديمقراطية، إلى التأكيد

22- مصطفى كامل السيد، قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث، بروفيشنال للإعلام والنشر، 1986، القاهرة، ص89.

على النظام العام[23]. وبشكل عام واستنادا إلى مجمل دراسات التنمية السياسية، فإن المقومات الأساسية لمفهوم التنمية السياسية تتمثل في ثلاثة مفاهيم أساسية هي المساواة، التمايز والقدرة، وأن أي خلل في تلك المفاهيم ينتج عنه واحدة أو أكثر من أزمات التنمية السياسية، والتي منها أزمة التغلغل.

أسباب أزمة التغلغل (قدرة الحكومة على التدخل):

يشير التغلغل السياسي إلى قدرة الحكومات على النفاذ أو الولوج إلى أطرافها الذي يمكن المركز السياسي والإداري والقضائي في المجتمع السياسي من تحقيق وجوده واكتساب القبول له في أطراف هذا المجتمع ويجعله يحوز القدرة على تنفيذ سياساته الإنمائية وتحقيق أهدافه القومية، وهكذا يتضمن هذا البعد امتداد قدرات الحكومة المركزية في كافة المجالات إلى جميع المناطق الجغرافية بما في ذلك أصغر الوحدات الإدارية في المجتمع السياسي الجديد.

والافتراض الأساسي الذي يستند إليه القول باعتبار القدرة على التدخل أحد الأبعاد الأساسية في عملية التنمية السياسية هو أن النظام السياسي سوف يؤدي مهامه بطريقة ناجحة إذا ما قامت الاتصالات بين الجهاز الإداري والمواطنين على أساس من الفهم والقبول المتبادلين واكتساب درجة من التكرار المنتظم.

ومن الناحية العملية فإن هذا البعد يعني أن تتمكن الحكومة من فرض الضرائب واستخلاص موارد أخرى من المجتمع وأن تتمكن من تحقيق الانصياع لقوانينها ولوائحها وأن تكون لها القدرة عموما على توجيه السلوك الاجتماعي بطرق تشجع على إشباع المطلبين الخاصين بتقوية أجهزتها من ناحية وزيادة رفاهية المجتمع من ناحية أخرى.

23- صمويل هنتنجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلوعبود، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى 1993.

هو عملية تنظيمية واسعة النطاق مرتبطة بتأسيس دول جديدة بعد الاستعمار، وهو مفهوم مجازي يشير إلى العمليات التي يقوم من خلالها المركز السياسي والإداري والقانوني للدولة، وتشكل تلك العمليات جزءا لا يتجزأ من مفهوم تشكيل الدولة، فإلى جانب العمليات التي من خلالها تحقق السيادة الخارجية، فإن النجاح في السيطرة على البيئة الداخلية محدد رئيسي لنفاذ الدولة وقدرتها، وبالتالي فإن أي خلل في ذلك يشكل أزمة تغلغل[24]، يمكن القول أن ازمه التغلغل لها أسباب متعددة أبرزها الأسباب الجغرافية، حيث اتساع الإقليم وشاسعته وتضاريسه الوعرة، يؤثر على تغلغل الدولة في بعض المناطق، كما هو الشأن في الهند على سبيل المثال، بالإضافة إلى الأسباب العرقية، حيث تعدد الأعراق والطوائف والإثنيات يكرس أزمة التغلغل لدى بعض الدول، كما الحال في العراق.

والملاحظ أن أزمة التغلغل تعد تعبيرا عن الاختلالات الهيكلية، كما أن لها علاقة وطيدة بأزمتي الهوية والشرعية ففي حالة عدم القدرة على التغلغل في أرجاء الإقليم، تكون السلطة السياسية فاقدة للشرعية في هذه المناطق كما أن مواطنيها يفتقدون للمواطنة حيث تغيب لديهم مسألة الولاء للوطن مما يولد أزمة هوية، كما أنها قضية لا تثور فقط في البلدان التي تحررت من السيطرة الاستعمارية وإنما تثور أيضا في البلدان الصناعية ذاتها وإن كان ذلك يحدث بدرجات مختلفة، كما أنها ترتبط أيضا بمشكلة تحقيق التناسق بين الأجهزة الحكومية المختلفة.[25]

24- James S. coleman, the concept of political penetration, springer link, https://goo.gl/2sGy98

25- مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص 95.

نماذج لأزمة التغلغل:

تنجم أزمة التغلغل عن عجز النظام السياسي ومؤسساته عن تجسيد الإرادة المجتمعية والتعبير عنها مما يؤدي إلى عجزه عن ممارسة أدواره على كامل الامتداد الجغرافي للوحدة السياسية أفقيا أو في كامل مستويات البنية المجتمعية عموديا.

في البرازيل، التي عانت من معضلات مركبة حتى العقد الأول من الألفية الثالثة فنظرا لتأخر تنفيذ القوانين، وضعف المؤسسات، وعدم التساوي في الدخل، والفقر، والتي أدت إلى حلقة مغلقة تدور فيها مشكلتي التسرب التعليمي وعصابات المخدرات، بمعنى أن أطفال الأحياء الفقيرة يتسربون من التعليم فتضيع فرصهم في الحصول على وظائف محترمة فلا يجدوا أمامهم سوى العمل في عصابات المخدرات، وتلك العصابات تقاوم بشدة كافة برامج الإصلاح الحكومي للأحياء الفقيرة لأن هذا الإصلاح من شأنه الإضرار بتجارتها، ومن ثم يزيد الفقر والجوع بسبب عدم الحصول على التعليم وهكذا، حتى تتصل الدائرة وتغلق وتحكم الخناق على مستقبل النمو والتقدم في البرازيل[26]، وهو ما يعد نموذج جلي لأزمة التغلغل في ظل غياب واضح للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ولذلك فإن معدل الجريمة في البرازيل مرتفع للغاية مقارنة بالمعايير الدولية؛ فتبعا لإعلان جنيف عن العنف المسلح في عام 2010 فإن معدل القتل العمد يبلغ في البرازيل 25.7 حالة قتل لكل مائة ألف من السكان، وهو أحد أعلى معدلات الجريمة في العالم، وترجع معدلات العنف العالية هذه إلى انتشار المخدرات ونشاط العصابات المرتبطة بها إذ أنه وفقا لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ففي

26- امل مختار، تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ 3 يونية 2012، https://is.gd/AEJgun

العام 2008 كان عدد المستخدمين للمواد المخدرة 15.506.000، وهو الأمر الذي أخذته الحكومة في الحسبان عند رسم السياسات الصحية للتعامل مع هذا المعدل المرتفع من تعاطي المخدرات والجرائم المرتبطة بها فأتاحت 37.994 سرير لخدمة الأشخاص الذين يرغبون في الإقلاع عن تعاطي المخدرات في المستشفيات البرازيلية.[27]

إذن كانت الحكومة على وعي بأن مكافحة الجريمة المنظمة وعصابات المخدرات ترتبط وثيقا بسياسة الحد الأدنى للأجور والذي تم ربطه بمعدلات التضخم وسياسة الضمان الاجتماعي التي طبقت على العاملين في القطاعين الخاص والحكومي، واشتملت مظلتها صغار المزارعين في الريف، والعاملين الفقراء في الحضر، ومثلت وسيلة فعالة لتقليص الفقر بين المسنين[28]، ثم برامج الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر فبرنامج بولسا فاميليا يربط بين تلقي الأسر للدعم وإلحاق أبنائها بالتعليم وكذلك المتابعة الصحية لأحوالهم وهو بالتالي يستهدف لنقلهم من تحت خط الفقر لمستويات الدخول الأعلى وقد استفاد من البرنامج 11 مليون أسرة أي 64 مليون شخص وحرك البرنامج مع السياسات الاجتماعية وسياسة الحد الأدنى للأجور أكثر من 23 مليون شخص منهم من الطبقات الدنيا للطبقة الوسطى الجديدة التي يتراوح دخلها بين 457- 753 دولار شهريا.[29]

أي أن برامج الحماية الاجتماعية والتي تعد أحد مظاهر تغلغل الحكومة في المجتمع، وفرت مصدرا بديلا للعديد من الأسر عن

27- UNODC,Brazil National Focal Point: Drug Abuse and Drug Dependence Treatment Situation, available at: https://is.gd/zRAu0C

28- هدير عبد المنصف شحاته، تجارب التنمية. البرازيل نموذجا، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 5 مايو 2017، https://goo.gl/Ns9AT4

29- عمر سمير، العدالة الاجتماعية: دروس من تجارب أمريكا اللاتينية، في وائل جمال وآخرون، العدالة الاجتماعية.. مفاهيم وتطبيقات «دليل تدريبي»، القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، 2014، ص 29-30

الالتحاق بعصابات المخدرات، ورغم انخفاض معدلات الجريمة المنظمة لا تزال البرازيل تعاني من نشاط تلك العصابات وبالذات معدلات القتل المرتفعة ولكن بدوافع جنائية.

أما في العراق وفي أعقاب الغزو الأمريكي في 2003، الذي أدى إلى هشاشة الوضع الأمني في العراق الناتج عن ضعف تدريب القوات الأمنية للجيش والشرطة المعاد تأسيسهم، وسط وجود شبهات فساد داخل مؤسسات الدولة، ومع تعالي النزعات الطائفية والقبلية وإعلاء تلك القيم على قيم المواطنة، ظهرت مليشيات مناطقية وطائفية شكلت خطرا على الأوضاع الأمنية في البلاد. ولا ريب في أن التنازع السياسي بين المكونات السياسية بعد إسقاط نظام صدام ومحاولة حلق مناخ سياسي قائم على التعددية، قد أدى إلى وجود مخاوف بين مختلف الفرقاء السياسيين كل من الأخر، أدت تلك العوامل إلى حالة من الاغتراب وفقدان الثقة وانعزال كل طائفة عن الأخرى، وانحيازها لمن يخاطبها على أساس المناطقية أو الهوية المذهبية.

فضلا عما سبق ذكره هناك تشكيك في قدرة الجيش على حفظ الأمن، استنادا إلى انه تم تشكيل غالبية عناصر الجيش والقوات الأمنية العراقية بعد عام 2003 من مليشيات أحزاب سياسية وأفراد قليلي الكفاءة والاحترافية العسكرية، مع خضوع المؤسسة العسكرية لسياسة توزيع الحصص والمناصب بين الكتل السياسية، على وفق التقسيمات الطائفية والقومية للمناصب. إذ أن منصب وزير الدفاع هو من حصة العرب السنة، ووزير الداخلية من حصة العرب الشيعة. أما رئيس أركان الجيش ونائب وير الداخلية، فيكون من حصة الكرد، وتنزل فكرة الحصص حتى أدنى الفرق والألوية العسكرية، بل وحتى عدد طلاب الكلية العسكرية. هذه الأمور مجتمعة جعلت بعض الخبراء يرجحون أن المؤسسة العسكرية العراقية لن تكون عاملا لحفظ الأمن، بل سيتوزع

سلاحها وعناصرها على وفق تنوعها المذهبي والقومي والإثني.[30]

نصت المادة التاسعة من الدستور العراقي الدائم على أن تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكوّنات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تميز أو إقصاء. أن هذا النص يستبطن خضوع القوات المسلحة والأجهزة الأمنية لأسس التقاسم والمحاصصة[31]، في حين أن ينبغي أن تكون القوات المسلحة فوق أي توجه حزبي وفئوي أو إثني أو قومي، معتمدة على معايير الوطنية والكفاية والخبرة.

ومن ناحية أخرى، عدم نجاح قيام مصالحة وطنية عراقية شاملة وحقيقية بحيث تفضي إلى اتفاق أو ميثاق وطني يتضمن المبادئ الرئيسة، والآليات التي تقبلها جميع القوى السياسية العراقية. نتيجة لما تقدم اتخذت أزمة التغلغل مدى يصعب التنبؤ بما ستؤول إليه مستقبلا، إلا إذا استطاعت الحكومات العراقية المتعاقبة أن تبني قواتها المسلحة، وكذلك قطاعات الشرطة والأمن وفق أسس مهنية عالية وحيادية وطنية وتفرض سيطرتها الكاملة وضبط الحدود مع دول الجوار وتحسين علاقاتها مع دول العالم.

إن الدعوات المتكررة من قبل القادة السياسيين والبرلمانيين إلى نزع سلاح المليشيات وان يصبح السلاح في يد الدولة حصرا، هي من قبيل الدعوات الواقعية الرامية إلى دمجها بالمجتمع العراقي كافة وتجنبا لحدوث الحرب الأهلية. ورغم أن هذا التوجه هو خطوة إيجابية تخدم النظام السياسي، إلا أن التحدي الحقيقي يتمثل في آليات تنفيذ هذه الخطوة ومدى فاعليتها بخاصة فيما يتعلق بالجيش والشرطة العراقيين اللذين سيتم دمج عناصر من الميليشيات المسلحة فيهما، فضلا عن حدود قدرة الحكومة على توفير فرص العمل للعناصر المسلحة

30- العراق إلى أين، التنمية السياسية أم الديمقراطية، الوطن العمانية، 3 مايو 2014، https://goo.gl/Ha53J3

31- دستور العراق، https://goo.gl/dBfNcR

الأخرى التي سيتم دمجها في الحياة المدنية في وقت يعاني فيه المجتمع العراقي من ارتفاع حاد في معدلات البطالة. ولكن الأهم من هذا فان التوافق بين القوى العراقية الرئيسة على الصيغ السياسية والمؤسسية لشكل النظام السياسي وطبيعة الدولة، هو الذي سيدعم عملية حل المليشيات المسلحة التابعة للقوى السياسية، وذلك لحساب جيش عراقي موحد وشرطة عراقية موحدة يوفران الأمن والحماية للجميع. اما التعثر في تحقيق هذا الهدف فانه سيشكل دافعا للقوى العراقية المسلحة بشكل أو بآخر، بوصفها ركيزة لتأمين مصالحها السياسية في ظل مجتمع تعددي تتقاسمه الانتماءات العرقية والدينية والطائفية والقبلية. ومع أن الانتخاب بالقائمة المفتوحة أدى إلى تغيير 80 % من أعضاء مجلس النواب السابق، إلا أن القيادات والرموز السياسية حافظت على مواقعها، بل أن بعضها حصل على أغلب الأصوات.

تجلت أزمة التغلغل بشكل واضح في اجتياح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لمناطق شاسعة في العراق، لعل أبرزها مدينة الموصل بمحافظة نينوى، ذات الكثافة السكانية السنية، والتي تعالت الأصوات سواء عقب اجتياحها عن مساعدة من عدد الأهالي للتنظيم بحجة أنهم ينتمون أيضا إلى المذهب السني، وهو ما أدى إلى ارتفاع وتيرة العمليات الانتقامية ضد المكون السني عقب تحرير المدينة وعودة سكانها في يوليو 2017. لذلك تعد تلك الأزمة مثالا عمليا لأزمة التغلغل وما قد ينتج عنها.

ثانيا: أزمة التكامل الوطني (Integration)

يمكن تعريف التكامل الوطني بأنه الوعي بالهوية المشتركة بين مواطني البلد، أي أنه على الرغم من أننا من تعدد الإثنيات أو الانتماءات سواء كانت طائفية، دينية، لغوية، عرقية أو غير ذلك، فالتكامل

الوطني يمكن اعتباره بأنه النقيض لطغيان الأغلبية، أو فرض ثقافتها وخصائصها. إلا أن إدراك تلك التنوعات يكون مصحوبا بإدراك حقيقة الوحدة تحت مظلة وطنية، أي الشعور بالتوحيد أو الوحدة تجاه بلد واحد بغض النظر عن الاختلافات الفردية فيما يتعلق بالدين أو المنطقة أو العرق أو الثقافة أو الطبقة، وهذا النوع من التكامل مهم جدا في بناء أمة قوية ومزدهرة.[32]

ولا يقصد بالتكامل الوطني التوحد الثقافي والعنصري الذي معه تختفي مظاهر التنوعات داخل المجتمع على حساب مظهر واحد حتى وإن كان جامعا لكل التنوعات، بل يقصد به أن تحتفظ كل مجموعة من المكونات الاجتماعية بخصائصها التي تميزها، ولكن في ظل حالة الوعي الوطني الجامع لمختلف المجموعات.[33]

يعرف إرسنت هاس التكامل على أنه: العملية التي من خلالها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية الاجتماعية والثقافية نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة فالتكامل ادن لخلق مؤسسات تكون لها القدرة على صنع القرارات المهمة.[34]

ويتقارب تعريف هاس مع تعريف ليون ليندبرغ للتكامل إذ يعتبره «العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة

32- Omna Roy, Short Essay on National Integration in India, Important India, 6 May 2015, https://goo.gl/5j0NaK

33- Shona Khurana, National Integration: Complete Information on the Meaning, Features and Promotion of National Integration in India, preserve articles, https://goo.gl/3wW2xf

34- Haas, Ernst B. "International integration: The European and the universal process." International Organization 15.3 (1961)

جديدة»[35]

في حين نجد كارل دوتش في تعريفه للتكامل يركز على زاوية أو معيار غير ذلك الذي استند إليه هاس بحيث عرف التكامل على أنه: «الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي».[36]

إجرائيا فإن التكامل هو عبارة عن عملية تقارب مرحلية ويتميز التكامل بكونه يهدف إلى بناء أجهزة ومؤسسات دائمة كما أنه يقوم على خلق شخصية قانونية ويتميز بوجود أهداف مشتركة.

إذن فالتكامل هو عملية وحالة نهائية، على حد سواء. ويكون هدف الحالة النهائية عندما تندمج الأطراف الفاعلة هي تكوين جماعة سياسية. وتتضمن العملية أو العمليات الوسائل أو الأدوات التي تتحقق بوساطتها تلك الجماعة السياسية. فالتكامل هو عملية مستمرة تسعى من خلالها مجموعة من الوحدات الوطنية بدافع الشعور الجماعي لمجتمعاتها والحاجة في بعض المجالات إلى تفويض بعض وظائفها أو اختصاصاتها لسلطة أعلى لها القدرة على اتخاذ القرارات في عده المجالات.[37]

الشروط الواجب توفرها لتحقيق العملية التكاملية:

يمكننا الحديث عن شروط يجب توفرها لتحقيق العملية التكاملية منها التجانس الاجتماعي وهو العنصر الهام لتقوية الوحدة الوطنية، وإذا أردنا تناول نموذج لدولة تذخر بالتنوعات باختلافاتها، فالهند تعد نموذجا حيث تضم توليفة دينية ليست بالسهلة يطغى عليها الديانة

35- Lindberg L.N. (1994) Political Integration: Definitions and Hypotheses. In: Nelsen B.F., Stubb A.CG. (eds) The European Union. Palgrave, London

36- KARL DEUTSCH AND THE STUDY OF POLITICAL SCIENCE, https://goo.gl/9HkMuP

37- حمدوش رياض، محاضرات في نظرية التكامل والاندماج، جامعة قسنطينة، https://is.gd/0000K2

الهندوسية التي تمثل النسبة الأكبر وهي 80% من السكان بالإضافة ديانات أخرى كالإسلام والبوذية والمسيحية والسيخية وعلى الرغم من العديد من المناوشات الطائفية خاصة بين المسلمين والهندوس والتي لها من الأسباب التاريخية الكثير ولعل أبرز تلك الأسباب موروثات الحقبة الاستعمارية وتأسيس دولة باكستان للمسلمين من الهنود، إلا أنها أيضا تعد أحد نماذج التعايش حيث استطاعوا جميعا العيش معا رغم اختلافاتهم الدينية وذلك لأن الدولة سعت لإيجاد هوية واحدة استطاعت خلالها ضم جميع الاختلافات وذلك التجانس الاجتماعي يعد مثالا هاما يبرز أهمية احتواء الديانات المختلفة وتوحيدهم تحت هوية واحدة تربط الجميع.[38]

بالإضافة إلى ذلك، فإن تشابه القيم، المصلحة المشتركة أيضا من الشروط الواجب توفرها لتحقيق العملية التكاملية والتي تسعي إلى تحقيق العديد من الأهداف سواء الاقتصادية أو السياسية.

أنواع التكامل:

في الحقيقة أن عمليه التكامل لا تقتصر فقط علي التكامل الاجتماعي والذي سبق تعريفه بل لها أنواع كثيره منها التكامل الاقتصادي: يتمثل في تكوين الأسواق ومناطق اقتصادية مشتركة ويتم ذلك عن طريق توحيد السياسات الضريبية والجمركية وإزالة كل العوائق والتدفق الحر للسلع والخدمات، أو التكامل السياسي إدماج بعض المؤسسات السياسية القومية ونقل السيادة على السياسة الخارجية إلى أجهزة دولية مشتركة، ومن أمثله ذلك الاتحاد الأوروبي ونرى التكامل الاقتصادي في سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة بالإضافي إلى التكامل السياسي والأمني

38- Jeandroz, P. (2017). Religions de l'Inde. [online] Edelo.net. Available athttps://is.gd/Z2XuQ9.

حيث يعتمد الاتحاد الأوروبي في بنيته التنظيمية على 3 أجهزة إدارية تعرف بما يسمى المثلث الإداري وهي مجلس الاتحاد الأوروبي، المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي. كما نلاحظ أن فكره الاتحاد الأوروبي مبنيه علي: مبدأ الوحدة، الديموقراطية، الشراكة، التكامل والتعاون.[39]

التكامل الوطني: وهو الشعور بالتوحيد أو الوحدة تجاه بلد واحد بغض النظر عن اختلافاتها الفردية فيما يتعلق بالدين أو المنطقة أو العرق أو الثقافة أو الطبقة.[40] والتكامل الوطني هو وسيلة لاطلاع الناس على قوة الوحدة بين الناس الذين يعيشون في بلد ما. ومن الجوانب الإيجابية له للحد من الاختلافات الاجتماعية –الثقافية والاقتصادية فضلا عن أوجه عدم المساواة بين سكان البلد. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال وحدة ووئام الشعب. وينبغي أن يتقاسمون أفكارهم وقيمهم ومسائل أخرى لتعزيز روابطهم. يجب أن يشعر الناس ويعيشون الوحدة داخل التنوع.[41]

والهند بلد متعدد الأعراق ومتعدد اللغات. وعلى الرغم من كل هذه الاختلافات، وباستثناء بعض المناوشات على أسس عرقية بين الحين والأخر وبعض الاستثناءات، فإن الهند كيان سياسي يخضع كل جزء منه للدستور نفسه ويتعايشون مع بعضهم البعض سلميا، ويحترموا ثقافة ودين الأخرين. هذه التنوعات هي سمة من سمات الهند. ولكن ثقافة الهند تجعل شعبها يشعرون بأنهم أبناء الأم الهند. الهند مثال ممتاز على «الوحدة في التنوع». الغزوات الأجنبية والفتوحات من وقت

39- DANS, REGIONALE, and Traite Constitutionnel. «L'Union Europeenne.» (2002).

40- Dominique SCHNAPPER, INTÉGRATION NATIONALE ET INTÉGRATION DES MIGRANTS: UN ENJEU EUROPÉEN, https://goo.gl/6A5CCH

41- Zolberg, Aristide R. "Patterns of National Integration." The Journal of Modern African Studies 5.4 (1967): 449-467.

لآخر، فشلت في القضاء علي روح وحدة الثقافة. أن التكامل الوطني له أهمية كبيرة في الهند لتعزيز التنمية الفردية في هذا البلد وجعله بلدا قويا. أن الهند بلد يعيش فيه الناس من مختلف المناطق والأديان والثقافة والتقاليد والعرق واللون والعقيدة معا.

الاندماج الوطني هو مبدأ يجمع بين جميع الناس الذين يعيشون في الأمة لجعل هوية واحدة. الاندماج الوطني هو شعور خاص يربط الناس معا في رابطة مشتركة واحدة من الأمة دون أن يلاحظ الدين أو الطبقة أو الخلفية أو اللغة.

الدستور الهندي أدرك أن هناك تهديدات لتلك الوحدة من مختلف القوى. ونتيجة لذلك، وضع بعض الضمانات في اتخذت شكل مثل الديمقراطية والعلمانية والمساواة الاجتماعية وهكذا، فإن الدستور هو أهم قوة تعزز التكامل الوطني. أن الهند دولة علمانية. وهذا يعني أن لكل مواطن الحق في ممارسة دينه. ولا يمكن للحكومة أن تبدي تفضيلا لدين واحد على حساب دين آخر. وهذا النظام العلماني يسمح بالتعددية الدينية والثقافية دون تفضيل معتقد على آخر، وهكذا نصت الفقرة 295 من الدستور الهندي على أن كل من يحاول بسوء نية وبقصد مبيت المس بالمشاعر الدينية لفئة من المواطنين سواء بالكلمة المكتوبة، أو المنطوقة، أو باستخدام علامات معينة، أو سب ومحاولة القيام بذلك سيكون تحت طائلة القانون الذي يعاقب إما بالسجن لمدة ثلاث سنوات على الإساءة للمشاعر الدينية، أو الغرامة، أو هما معا.

لا تثير التعددية القومية أو الإثنية أو الدينية أو المذهبية أو اللغوية مشكلة لأية دولة، إلا عندما تتداخل مع اعتبارات قانونية وسياسية، يساء بسببها أو في ظلها استخدام الدستور والقانون سياسيا، إذ تبدأ عندها التكوينات المجتمعية التي لا يتم الاعتراف بها وبمواطنيتها أو

على الأقل الانتقاص من مواطنيتها قياسا إلى مجموعات أخرى داخل الدولة يجري تقديمها عليها لاعتبارات الولاء، تبدأ هذه التكوينات بتبني وإشاعة فكرة اختلافها عن باقي تلك المكونات، وبقدر ما تتصاعد سلبية السياسات والقرارات الحكومية تجاهها، تتصاعد سلبية مواقفها منها وصولا إلى لحظة مطالبتها بالانفصال عندما تبلغ تلك السياسات والقرارات درجة المساس بكرامة تلك الجماعات وقيمها القومية أو الاعتقادية أو الثقافية بسبب ما تمارسه ضدها من تمايز واختلاف وميش وإقصاء وإنكار للحقوق على أسس إثنية ودينية ولغوية وثقافية.[42]

في النهاية يمكننا القول إن بالرغم من الصراع المتعدد الذي شهدة تاريخ الهند إلا أنها استطاعت في نشر فكرة التعايش بين الثقافات المختلفة هذا وبالإضافة إلى الكثافة السكانية العالية والتي تزيد عن المليار. يصبح الأن التساؤل حول هل تستطيع مصر نقل تلك التجربة وتحقيق تكامل وطني مثل الهند؟

العقبات التي تواجه التكامل الوطني:

تتحدد أنماط السلوك وفق عوامل اجتماعية وثقافية مثل اللغة والمنطقة والدين والطائفة، وتنقسم الطبقات إلى طبقات الفرعية، واللغة إلى اللهجات، والمنطقة إلى مناطق الفرعية، والدين إلى الطوائف على أسس عرقية أي فروع، وبالكاد تخلو دولة من تلك المعطيات.

وأمام تلك المعطيات تبدو هناك الكثير من الأطروحات المزعجة مثل غياب السلم الاجتماعي الذي قد يؤدي إلى حرب أهلية، أو التقسيم الذي ينتج عنه تفتيت وحدة التراب الوطني، وهنا يتضح الهدف من التكامل الوطني الذي يعمل على دحض تلك الأطروحات، والحفاظ

42- ياسين محمد حمد، عبد الجبار عيسى، التعامل مع الأقليات في إطار إدارة التنوع: دراسة مقارنة بين العراق والهند»، https://goo.gl/y6hWPg

على حالة الوحدة، إلا أن التكامل الوطني يواجه العديد من العقبات، والتي يمكننا أن نستخلصها من ضوء التجربة الهندية كالتالي:

أولا الطائفية:

حيث تعد الطائفية بمثابة الخطر الأكبر الذي يواجه التكامل الوطني، والمقصود بالطائفية هنا الانحياز الشديد للطائفة سواء كانت دينية أو عرقية، وتغليب مصالحها على مصالح الوطن، أي العودة إلى الانتماء الأولي، غير أنه لا يمكن أن تتم مواجهة الطائفية من دون مواجهة مسبباتها، حيث أن الدافع وراء الطائفية في الأغلب يكون بغرض الاحتماء والحصول على مصادر للقوة أو حتى الفخر، لذا فإن كانت الطائفية تمثل أحد عقبات التكامل الوطني، فإن مسبباتها أيضا تعد عقبات تحول دونه، وأهم تلك المسببات:

- **غياب الديمقراطية:** ففي غياب الديمقراطية عادة ما تكون هناك فئة أو طائفة تحتكر السلطة، وليس شرطا أن تكون تلك الفئة معبرة عن توجه الأغلبية من الشعب، أي أننا أمام نموذج لحكم الأوليجاركية أو الأقلية، سواء كانت أقلية طائفية أو فئوية أو غير ذلك، ويترتب على ذلك عدم تداول السلطة، وعدم قدرة السلطة على التعبير عن رؤية وتوجهات الشعب، مما يجعل الانتماءات الأولية تعلو على الانتماء الوطني، حيث بذلك تستمد كل طائفة قوتها من تماسكها، وكذلك تعمل على تحقيق الاستقرار للمنتمين إليها.
- **اللاشعور الاجتماعي:** وهو نتيجة منطقية للتقوقع داخل الانتماءات الأولية، فحتى وإن توفر المجال الجيوسياسي إلا أن كل طرف يجهل الطرف الأخر، فلا يعرف عنه أو عن ثقافته، عاداته، دينه إلا قشورا أن صحت، حيث أنه في الغالب يؤدي الانغلاق

إلى خلق العديد من الروايات الخاطئة عن الآخر، والتي تعزز من الشعور بالأفضلية والتمييز الذي ينعكس على الطائفة بالمزيد من شعور القوة، حتى وإن كان شعورا وهميا.

- **كثرة الإحباطات المجتمعية**: والتي تنتج عن قضايا مثل البطالة، الأزمات الاقتصادية وغير ذلك، والتي تؤدي إلى حالة من التوتر العام التي قد تنعكس على احترام التنوع وقبول الآخر، وتخبرنا الأدبيات التاريخية أنه عندما تعاني الدول من إحباطات كبرى فإن الأقليات والمكونات المجتمعية الأقل قوة قد تكون عرضة للخطر، ولعل نموذج أرمن الدولة العثمانية مثالا على ذلك.

ثانيا: انعدام الطابع الوطني

والمقصود هنا غياب الطابع الوطني عن دستور البلاد ومؤسساتها وثقافتها وتفعيل القانون، حيث أن الإشارة إلى أو تعزيز أحد الانتماءات أو تمكين أحد المكونات على حساب الانتماءات والمكونات الأخرى من شأنه أن يزيد من العزلة الاجتماعية، ويعد مبررا لغياب حس الانتماء الوطني ويزيد من التماسك على أسس طائفية في حين يزيد من التباعد بين المكونات وبعضها، بل يجب العمل على تعزيز قيم المساواة وتفعيل القانون، حيث يطبق قانون البلاد الذي من المفترض أن يكون على مسافة واحدة من الجميع على الجميع، دون اعتبارات طائفية أو وضع موازين قوى الأغلبية أو معايير الثروة أو غير ذلك في الحسبان.

كما يجب على الدول التي تشهد تنوعات كبيرة أن تدرك أن ثقافتها هي ما ينتج عن ذلك الخليط المكون من مجموع الثقافات التي بداخلها، وهذا لا يعني على الإطلاق إيجاد نوع من التماهي الثقافي سواء كان بالإجبار أو بالتهميش الذي يؤدي إلى محو إحدى الثقافات، بل تعزيز

تلك الثقافات في إطار من التكامل مع الثقافات الأخرى.

وبالنظر إلى التجربة الهندية، نجد أنها قد اعتمدت العلمانية كأساس في الدستور الهندي، وهو ما يعني حظر إكساب أي مؤسسة رسمية صيغة ذات أبعاد طائفية، وهو ما انعكس على التعليم والعمل وحتى التمثيل السياسي للأقليات والفئات المهمشة. نظريا، من شأن تلك السياسات أن تزيد من التقارب بين مختلف المكونات المجتمعية، وتعزز الرابطة الوطنية فيما بينها، وتذيب الاختلافات القائمة على الطائفة أو اللغة أو العرق أو الدين.[43]

التجربة الهندية في التكامل الوطني (نموذج ناجح):

تعد الهند دولة شديدة التنوع من حيث الثقافة واللغة والدين والطائفة والناس. لذلك، بعد الاستقلال، كانت قضية التكامل الوطني من المهام الرئيسية للقادة السياسيين. وأصبح المفهوم أكثر أهمية، حيث تم تشكيل ولايات مختلفة في عام 1956 على أساس اللغة. وعلاوة على ذلك، بدأت بعض ولايات مثل البنجاب وجامو وكشمير تطالب بأن تصبح دولة منفصلة وتعالت المطالبات بالاستقلال.

تاريخيا، لعب الدين واللغة الدور الأكبر في توحيد الهند جغرافيا وديموغرافيا، حيث خلق الدين المشترك الشعور بالتقارب الذي ساعد في اندماج الأمة. وقد لعبت أيضا لغتين رئيسيتين وهما السنسكريتية وبالي نفس الدور. ولكن مع الغزو الخارجي عبر التاريخ وصولا إلى الغزو البريطاني أدى إلى إضافة المزيد من الأديان واللغات في البلاد مما أدى إلى زيادة التنوعات بين المكونات المجتمعية للشعب الهندي، والتي عمل الاستعمار على تعزيز الاختلافات فيما بينها مما صعد من حدة

43- Puja Mondal, Problems of National Integration in India, your article library, https://goo.gl/QOMt0e

الانقسامات وأجج الصراع البيني على أسس دينية ولغوية، خاصة بين الهندوس والمسلمين، والتي انتهت بما يعد أكبر انتكاسة على الاندماج الوطني في الهند، وذلك بانفصال باكستان عام 1947.

ولم يكن الدين أو اللغة هما فقط العنصران اللذان استغلهما الاستعمار لزرع التفرقة بين الهنود، ولكن أيضا نشأت اختلافات بين الأغنياء والفقراء، الريفيين وسكان المدن والشمال والجنوب، وعلى الرغم من ذلك فشل الاستعمار في تحقيق استمراريته بالرغم من سياسات التفرقة والشحن المستمر بين الأطراف المختلفة، حيث عدت قضية الاستقلال ثابت التفت حوله جميع أطياف الشعب الهندي، لذلك وبعد الاستقلال، انتهجت الحكومة سياسات قائمة على العلمانية والتسامح والتكامل الوطني، وذلك وفق أسس دستورية سعت لتوفير فرص متكافئة للشعب بأكمله بغض النظر عن الطائفة والدين والعقيدة ومكان الميلاد وما إلى ذلك، وجعل اللغة الهندية لغة رسمية في البلاد.

على الرغم من كل تلك الجهود، لا تزال هناك فجوة ما، حيث أمام إشكاليات بسيطة تتبخر كل تلك المعطيات وتتجلى بقوى الانتماءات الأولية وتحكم العصبيات التي تنحاز بالولاء للدين واللغة أكثر من انحيازها لمعيار الوطن، مما يجعل الاختلافات اللغوية والطائفية والإقليمية بمثابة أهم التهديدات التي تواجه التكامل الوطني للهند.

ويرى المهتمون بتلك القضية في الهند أنه لتحقيق التكامل الوطني، يجب على كل مواطن أن يحدد نفسه بنفسه على أنه هندي أولا، ليس من البنغال أو البنجاب أو من الجنوب أو الشمال، وألا يتم تحديد الهوية على أساس المنطقة واللغة والدين والطائفة والثقافة، حيث تعد الطائفية تلك هي التحدي الأكبر الذي يهدد وحدة الهند. كما أن الاهتمام بالتعليم وغرس مبادئ التكامل الوطني لدى الأطفال منذ الصغر وتعليمهم قبول الآخر وأفكاره وعاداته وتقاليده ومعتقداته ولغته

أمرا لا ينتقص من عقائد ومعتقدات الآخرين، وأن قبول التنوع هو السبيل الوحيد للتعايش في الدول التي تشهد تنوعات مجتمعية.

مؤخرا شهدت الهند منذ مطلع القرن الحالي تصاعد لموجات قومية هندوسية معادية لغير الهندوس بدعوى الحفاظ على التقاليد والخصوصية للأغلبية الهندية الهندوسية، وأمام ضعف حزب المؤتمر الوطني الهندي العلماني والذي ينتمي أيدلوجيا إلى يسار وسط الخريطة السياسية، وتفشي الفساد وسوء الحكم في ظل إدارة التحالف التقدمي الذي يقوده الحزب، صعد اليمين المتطرف في الهند إلى سدة الحكم في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وسط موجة عالمية لتصاعد اليمين القومي، بقيادة حزب الشعب القومي اليميني والذي يتبنى خطابا أيدلوجيا قوميا متشددا.[44]

مما يجعل المجتمع الهندي يواجه تحديا حقيقيا واختبارا لمدى ثبات وقوة تجانسه وتنوعاته التي صمدت لقرون طويلة،

السودان نموذج فاشل في التكامل الوطني:

مثل الاحتلال المصري للسودان عام 1821 الحقبة الاستعمارية الأولى في تاريخ السودان الحديث، قبل ذلك لم تكن السودان بشكلها المعروف بعد الاستقلال، فلم تكن دولة موحدة أو قبائل يجمعها نظام سياسي موحد، بل كانت دويلات متعددة مثل مملكة دارفور ومملكة الفونج وغيرهما، لكل منها نظامها الخاص وطبيعتها في الحكم والإدارة وإن كانت القبلية هي السمة المميزة لذلك الحكم.

في ظل الحكم الإنجليزي ـ المصري للسودان (1899-1956) إثر اتفاقية الحكم الثنائي، والذي نتج عنه بداية تبلور الدولة الحديثة في السودان إداريا وتنظيميا، إلا أنه أيضا شهد بداية أزمة الجنوب، حيث

44- اليمين المتطرف ولحظات فارقة في الهند، الشبيبة، 21 مايو 2014، https://goo.gl/NPcygS

أنه عمل على إضعاف الوجود الشمالي في الجنوب تحت ذريعة أن هذا الوجود يمكن أن يتسبب في اضطرابات، إذ أن أبناء المديريات الجنوبية لا ينظرون إلى الشمالي إلا من خلال الذكريات القديمة حين كان يعمد بعض أبناء الشمال إلى استرقاق الجنوبيين، مما دعا الأخيرين إلى توصيف الأولين ''بالجلابة''. بالإضافة إلى إضعاف الثقافة العربية، سواء بإحلال الإنجليزية محل العربية كلغة عامة أو بتشجيع انتشار اللهجات المحلية وتحويلها إلى لغات مكتوبة. وتعزيز الفجوة الدينية بين الجنوب والشمال[45].

أدت تلك السياسات إلى وجود أزمة ثقة بالإضافة إلى الفجوة الهوياتية بين الشمال والجنوب، وتفجر الأوضاع بعد عقد اتفاقية فبراير 1953 بين مصر وبريطانيا لتقرير مصير السودانيين والتي ترتب عليها نتائج عكسية على الجنوب، كان منها غضب الجنوبيين من أنه لم يسع أحد من المتفاوضين لمعرفة آرائهم، ثم ما جرى في الانتخابات التي أعقبت المعاهدة من إسراف للوعود التي قطعت لهم سواء من جانب الأحزاب الشمالية أو من جانب المصريين، وهي الوعود التي لم يتحقق منها شيء. ووصلت إلى ذروتها عندما بدأ الشماليون عام 1955 في إعادة تنظيم القوات العسكرية وتقرر نقل بعض مجموعات الفرقة الاستوائية إلى الشمال، الأمر الذي انتهى بتمرد هؤلاء، وهو التمرد الذي كان بداية لتفجر مشكلة الجنوب التي تحولت إلى حرب واسعة بين الشمال والجنوب.[46]

تتلخص أزمة التكامل الوطني في تصريح جون قرنج ''الإسلام لا يمكن أن يوحدنا، المسيحية لا يمكن أن توحدنا، العروبة لا يمكن أن توحدها، الأفريقية لا يمكن أن توحدنا، فقط السودانية هي ما يمكن

45- يونان لبيب رزق، مشكلة جنوب السودان.. أصل النشأة الأولى، الجزيرة نت، https://goo.gl/CgwfYd

46- المرجع السابق.

أن يوحدنا''، حيث سبق التقسيم السياسي تقسيما أيدلوجيا وعرقيا ودينيا بينيا بين الشمال والجنوب، أدى إلى تهميش الجنوب واستثناءه في مراحل تاريخية بلورت شكل الدولة ومقدراتها.

وتتجلي هوة تلك الفجوة بين الشمال والجنوب في ضياع فرص تحقيق السلام والحفاظ على وحدة الدولة السودانية في سياسات حكومات السودان بعد الانفصال والتي عززت الانتماءات العقائدية والقومية دون مراعاة الاختلاف لدى سكان الجنوب، الذي يختلف دينيا وعرقيا عن الشمال، وهو ما ساهم في زيادة حدة الرغبة في الانفصال لدى الجنوب، خاصة وأن الجنوبيين شديدي الانتماء القبائلي والديني، الذي ربما ساهم لشدته في ردة فعل مضادة من حكومة الخرطوم اتسمت بتزايد الممارسات التهميشية للحكومات السودانية المتعاقبة منذ الاستقلال عن مصر وبريطانيا عام 1956، وفي النهاية بالإضافة إلى الأف القتلى من الطرفين وأضعافهم من المصابين والمشردين، انفصل الجنوب عن الدولة الأم وأعلن استقلاله في 9 يوليو 2011.

الخاتمة:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين استقلال الغالبية من الدول التي خضت لاستعمار، وهو ما نتج عنه دول ناشئة الكثير منها ضم أعراقا وقوميات لم تكن متحدة في كيان سياسي واحد قبل الاستعمار، كما لم تكن تجمعها رقع جغرافية مرسمة بالحدود السياسية، تلك الحدود التي في عدة حالات فصلت بين مجموعات تنتمي إلى نفس الجماعة سواء كانت عرقية أو لغوية أو دينية وطائفية، وهو ما نتج عنه تنوع في المكونات المجتمعية لتلك الدول الناشئة، في بعض النماذج تم إيجاد صيغ للعيش المشترك، غير أنه في نماذج أخرى أدى ذلك إلى نزاعات عرقية مزقت المجتمعات والدول.

عليه، فإن كثير من تلك الدول الناشئة عانت وتعاني من أزمات التنمية السياسية، والتي منها أزمتي التغلغل والتكامل، فأزمة التغلغل وهي عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفاذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة، وفرض سيطرتها عليه بحيث يصعب الوصول إلى المجتمع، مما يعرقل تنفيذ السياسات المرسومة، فتنفيذ الحكومة لسياسات ذات مغزى يتوقف على قدرتها على الوصول إلى المستوى الأدنى في التنظيم الإداري ولمس الحياة اليومية للسكان، أي امتداد سيطرة الحكومة المركزية إلى جميع المناطق الجغرافية للدولة، وشمول أداء النظام السياسي لوظيفته في المجالات كافة، وبكيفية مناسبة، وهذا يقضي إدخال المجتمعات في إطار شبكة من العلاقات الرسمية والتفاعلات والخدمات التي تشرف عليها الحكومة المركزية، الأمر الذي يعتمد على درجة التناسق بين الأجهزة الحكومية المختلفة، ويعكس مستوى الفاعلية في الأداء. وتعود أزمة التغلغل إلى عدة أسباب منها الجغرافية، حيث اتساع الإقليم وشاسعته وتضاريسه الوعرة، يؤثر على تغلغل الدولة في بعض المناطق، كما هو الشأن في الهند على

سبيل المثال، بالإضافة إلى الأسباب عرقية، حيث تعدد الأعراق والطوائف والإثنيات يكرس أزمة التغلغل لدى بعض الدول.

أما التكامل الوطني فهو الوعي بالهوية المشتركة بين مواطني البلد بالرغم من التعددية بكافة أشكالها، فالتكامل الوطني يمكن اعتباره بأنه النقيض لطغيان الأغلبية، أو فرض ثقافتها وخصائصها. إلا أن إدراك تلك التنوعات يكون مصحوبا بإدراك حقيقة الوحدة تحت مظلة وطنية، أي الشعور بالتوحيد أو الوحدة تجاه بلد واحد بغض النظر عن الاختلافات الفردية فيما يتعلق بالدين أو المنطقة أو العرق أو الثقافة أو الطبقة، وهذا النوع من التكامل مهم جدا في بناء أمة قوية ومزدهرة.

ولا يقصد بالتكامل الوطني التوحد الثقافي والعنصري الذي معه تختفي مظاهر التنوعات داخل المجتمع على حساب مظهر واحد حتى وإن كان جامعا لكل التنوعات، بل يقصد به أن تحتفظ كل مجموعة من المكونات الاجتماعية بخصائصها التي تميزها، ولكن في ظل حالة الوعي الوطني الجامع لمختلف المجموعات.

إجرائيا فإن التكامل هو عبارة عن عملية تقارب مرحلية ويتميز التكامل بكونه يهدف إلى بناء أجهزة ومؤسسات دائمة كما أنه يقوم على خلق شخصية قانونية ويتميز بوجود أهداف مشتركة.

إذن فالتكامل هو عملية وحالة نهائية، على حد سواء. ويكون هدف الحالة النهائية عندما تندمج الأطراف الفاعلة هي تكوين جماعة سياسية. وتتضمن العملية أو العمليات الوسائل أو الأدوات التي تتحقق بوساطتها تلك الجماعة السياسية. فالتكامل هو عملية مستمرة تسعى من خلالها مجموعة من الوحدات الوطنية بدافع الشعور الجماعي لمجتمعاتها والحاجة في بعض المجالات إلى تفويض بعض وظائفها أو اختصاصاتها لسلطة أعلى لها القدرة على اتحاد

القرارات في عده المجالات.

وللوصول إلى تلك الغاية يجب الوصول إلى التجانس الاجتماعي وهو العنصر الهام لتقوية الوحدة الوطنية، وإذا أردنا تناول نموذج لدولة تذخر بالتنوعات باختلافاتها، بالإضافة إلى ذلك، فإن تشابه القيم، المصلحة المشتركة أيضا من الشروط الواجب توفرها لتحقيق العملية التكاملية والتي تسعي إلى تحقيق العديد من الأهداف سواء الاقتصادية أو السياسية.

الفصل الثالث:

أزمة الشرعية وتداعيات الحراك العربي

عمر سمير خلف[1]

1- راجع الورقة: أ/ محمد العجاتي

مقدمة:

تتناول هذه الورقة أزمة الشرعية كأزمة من أزمات التنمية السياسية في مراحل التحول الديمقراطي حيث تتعمق هذه الأزمة من خلال ما يطلق عليه فجوة التوقعات حيث ما يبدو أنه هناك دائما فجوة تصل لحد التناقض بين رغبات التغيير الجذري والمؤسسات والقوانين السائدة، في محاولة للوقوف على أبعاد هذه الإشكالية، وهو ما ظهر في أكثر من حالة في المنطقة العربية ما بعد 2011، ويقصد بالشرعية قبول المجتمع للنظام السياسي واعتقاد المواطنين بأن النمط القائم في توزيع الأدوار السياسية هو النمط الذي يستحق الولاء. وتدور أزمة الشرعية على ثلاث مستويات يتعلق الأول بالمجتمع السياسي ذاته ويتعلق الثاني بالنظام السياسي القائم في هذا المجتمع ويتعلق الثالث بأشخاص من يتولون المناصب الرئيسية في ذلك النظام السياسي[47]، وفي هذا الإطار تتناول الورقة:

- **الشرعية الثورية والشرعية الدستورية أية علاقة؟**

وهي الإشكالية والتحدي الرئيسي في هذا المجال والذي برز في حوارات ما بعد الثورات في المنطقة للمسارعة في الدخول في مسارات التعديلات الدستورية والجدل حول البرلمان أولا أم الدستور أولا؟ الانتخابات والآليات أولا أم المؤسسات والتوازنات؟ وفي هذا الإطار تقارن الورقة بين الحالة المصرية والتونسية والمغربية.

47- مصطفى كامل السيد، قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث، مرجع سابق، ص 93-94.

تتحصل النظم السياسية على المشروعية القانونية والدستورية عن طريق المؤسسات الدستورية وصناديق الاقتراع، أو عبر أدوات الاستيلاء العسكري على السلطة، أو عن طريق ثورة شعبية قادتها النخبة السياسية وصاغت شعاراتها وأدارت فصولها إلى النهاية، لكن هذه النخبة وتلك الأنظمة السياسية لا تملك تثبيت أركان النظام السياسي وتأمين استقراره واستمراره من دون توفير القدر الضروري من الشرعية السياسية التي تصنع له مقبولية لدى الناس، أي تجعله في أعينهم نظاما شرعيا ومقبولا للحكم من خلال برامج وسياسات وتفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية تحمل قدرا من التوافق حولها، والشرعية في أبسط تعريفاتها هي قبول الغالبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم، وأن يمارس السلطة، بما في ذلك استخدام القوة.[48]

ووفقا لهذا التعريف فالثورات العربية تعتبر لحظة فارقة لإسقاط شرعيات نظم ظلت مستقرة لعقود بطرق سلطوية مختلفة، ومن ثم فالثورات تعبير عن الحركة السياسية الناجمة عن وصول الجماهير لأكبر قدر من التوافق حول عدم شرعية النظام القائم وعدم القدرة على تحمل كلفة بقائه سواء من الناحية السياسية أو من حيث كونه عبئا على عملية التنمية سواء بفساده أو اعتماده على شبكات المحسوبيات التي تسيطر على الاقتصاد والمجتمع وبالتالي تخلق نمطا تنمويا مشوها لم يستطع المجتمع تحمل تبعات هذا التشوه في النمط الاقتصادي.

لكن الملاحظ في المراحل الانتقالية التابعة للثورات العربية أن تونس شهدت في فبراير 2013 أزمة شرعية حادة عانت منها حكومة الترويكا (حزب حركة النهضة- حزب المؤتمر من أجل الجمهورية-حزب التكتل من أجل العمل والحريات)، على إثر مقتل المعارض شكري بلعيد، وعلى أثر الفجوة المتسعة بين التطلعات والتوقعات التي انتخبت

48- السيد يس، صعود الشرعية الثورية العربية، جريدة الحياة اللندنية، 27 نوفمبر 2011.

على أساسها أحزاب الترويكا مقارنة بالنسق البطيء للتغيير الذي اتبعته حكومة الترويكا والتصدع في التوافقات السياسية لأحزابها، تلك التوافقات التي كانت على وشك الانهيار[49]، لكنها بالنهاية استطاعت أن تنتقل من الشرعية السلطوية القائمة لشرعية ثورية فشرعية دستورية وقانونية وسياسية بتوافقات سياسية سريعة بين النخب السياسية، فيما تسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة مقاليد السلطة وهو في النهاية مؤسسة بيروقراطية تابعة للنظام السابق أو شهدت قدرا عاليا من الاستقرار في العلاقة به وإن مثلت الثورة لحظة تعارض مصالح بين تمسك هذه المؤسسة بذلك النظام أو شرعية ما تملكه من سلطة وامتيازات في ظل السخط الشعبي الشامل على النظام، وكانت تملك توافقات مع الرؤية العالمية السائدة لما يجب أن يكون عليه الوضع في مصر ورغم تردد المجلس العسكري في تسليم السلطة لكن لم يكن أبدا ليستمر المجلس بدون حد أدنى مقبول من الشرعية الدستورية، أي بدون انتخابات متفقة مع القيم الدولية التي يتحدث عنها فريد هاليدي وأهمها هي حرية السوق والديمقراطية التمثيلية وهو ما حول الثورة برمتها واختزلها لمسار إصلاحي غاية في البطء والضيق مقارنة بما كانت عليه التطلعات الشعبية[50]، وهنا كانت الفترة التالية على الثورة فترة عدم توافق شديد بين القوى السياسية وبعضها البعض وبينها وبين المجلس الأعلى للقوات المسلحة فالقوى الشبابية ظلت ترى التنسيق مع المجلس العسكري خيانة للثورة وصارت هذه تهمة للتيار الإسلامي والأحزاب المدنية التي بدا أنها تقوم بالتنسيق مع المجلس العسكري.

في المقابل فإن اليمن التي قامت عملية تحويل الشرعية فيها على

49 – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف بعنوان «الأزمة السياسية في تونس»، فبراير 2013، https://is.gd/2whTiR

50– عاطف شحات سعيد، الثورة المصرية في عصر الاخوان، موقع الثورة الدائمة، العدد الثالث، مارس 2013، https://is.gd/yJ10A2

أساس من المبادرة الخليجية المفخخة بأليات نقضها إذ أمنت خروجا كريما لنظام شن حربا ضروسا ضد المتظاهرين في ظل اضطراب موازين القوى الداخلية والتدخلات الإقليمية فقد تشتت تحالف اللقاء المشترك وقوى الثورة لم تبلور فصيلا سياسيا يعبر عنها وأنصار صالح بقوا مأمنين على مصالحهم وفي مأمن من المقاضاة وتحول الحوثيون إلى القوة السياسية والعسكرية الأكبر والتي سعت للسيطرة على بقية المدن اليمنية بعد طول صراع بين القوى السياسية اليمنية، وسرعان ما انقضوا على السلطة في فبراير 2015، وبعد جلسة طارئة لمجلس الأمن يوم 22 مارس 2015 حول الأوضاع في اليمن، أرسل الحوثيون تعزيزات عسكرية جديدة إلى جنوب اليمن، وطالبت الحكومة بحظر جوي وتدخل قوات «درع الجزيرة». وهو ما حدث في 26 مارس، حيث إعلان المملكة العربية السعودية بدء عملية «عاصفة الحزم» التي تستهدف إعادة الشرعية إلى اليمن، بمشاركة 10 دول عربية، وإعلان أجواء اليمن منطقة محظورة، ومنذ ذلك الوقت دخل اليمن في أزمة شرعية حادة[51] حولت كل موارده إلى الجهود الحربية سواء لاستعادة الشرعية الدستورية أو لجهود الإغاثة الإنسانية وأصبح الحديث عن التنمية رفاهية إذ لم تنجح جهود السعودية والتحالف العربي في تثبيت شرعية نظام عبد ربه منصور هادي حتى الآن.

وفي ليبيا ورغم وصولها لتوافقات سريعة حول خريطة طريق للمرحلة الانتقالية ورغم حظوة المجلس الوطني الانتقالي بالتوافق الشديد حوله في البداية كونه مكونا من شخصيات معارضة للنظام السابق واعتباره ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الليبي واعتراف الدول به تباعا، وصولا للمؤتمر الوطني العام وبرلمان طرابلس المنتخب والحكومات المنبثقة عنه والتي لم تنجح في بناء المؤسسات الأمنية ولا حماية الثورة فسرعان ما

51- منتدى البدائل العربي، الأزمة اليمنية.. ثورة لم تنجز»، https://is.gd/FdjqR7

شهدت انتقالا سريعا من حالة الثورة السلمية لحالة تنازع الشرعيات وصولا للدعوة لانتخابات في طبرق في يونية 2014 خروجا على المؤتمر الوطني العام ومساره وبالتالي أصبح لدينا حكومتين وبرلمانين وعمليتين عسكريتين، استخدام الأطراف المختلفة للسلاح كوسيلة لتثبيت شرعيته أو للحصول على نصيبه من السلطة والثروة وإطلاق عمليات عسكرية كبري متصارعة على أسس مناطقية وسياسية مختلفة، وتحول هذا الصراع لتقاطعات مختلفة ما بين مدن تتقاتل بتقاسماتها وتمايزاتها العرقية والجغرافية ومظالمها التنموية التاريخية وهو ما عطل أية عملية تنموية سياسية متوقعة عقب الثورة.[52]

وبعبارة أخرى لقد أضحت أزمة الشرعية في ليبيا هي محور الصراع السياسي بين أغلب ّالمكونات، فعدم استقرار الوضع السياسي أثناء عملية التحول الديمقراطي أدى إلى استمرار الصراع والتنافس السياسي حول الشرعية ما بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية والقانونية، خصوصا ظل التنافس الحاد بين مجلس النواب في طبرق، والمؤتمر الوطني العام في طرابلس بعد إصدار المحكمة الدستورية بعدم شرعية مجلس النواب الذي زاد من تفاقم الأزمة السياسية في ليبيا[53]، وهي الأزمة التي لم تجبها المؤتمرات الدولية لحل الأزمة ولا اتفاق الصخيرات الذي لايزال الطرفان الرئيسيان مختلفان حول بعض نقاطه وترتيباته الأمر الذي يعوق أية محاولة للحديث عن استقرار أو تنمية وتكتفي الأطراف بالبحث عن مصدر جديد للشرعية سواء باتفاق الصخيرات أو بجولات الحوار الأممية.

52- المركز الليبي للبحوث والتنمية، ليبيا في عمق الأزمة: تنازع الشرعيات وسيناريوهات المستقبل، سبتمبر 2014، https://is.gd/7aFNFp

53- محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، مجلة المستقبل العربي العدد 432، ص 124-136، https://is.gd/zYxWHw

- **شرعية الميدان أم شرعية البرلمان؟**

يرتبط هذا السؤال بالسؤال السابق حول الشرعية الثورية أم الشرعية الدستورية، يكاد الفكر العالمي يجمع على أن الثورة تكون دائما وأبدا «غير دستورية» ومخالفة للقانون، بل هي احتجاج على أوضاع قانونية ودستورية سائدة ولذلك لا تكتسب شرعيتها من الدستور أو عبر الآليات القانونية المعتمدة، وإنما من ثوريتها، وبالتالي أصبح مفهوم الشرعية الثورية معتمدا في السياسة الدولية ذلك أن الثورة إذا انتصرت تغير الدستور عادة وتشرع بمراجعة القوانين واللوائح والترتيبات السائدة قبلها[54]، وفي استمرارية الاحتجاج رغم قيام القوى السياسية بالسير في مسارات سياسية إصلاحية إشكالية وهي إشكالية شرعية البرلمان والمؤسسات السياسية الجديدة أم شرعية الميادين والاحتجاجات التي أنشأت هذه السلطة الجديدة ذاتها وقد برزت هذه الإشكالية في أعقاب انتخاب البرلمان الأول أو الهيئة التأسيسية الأولى في دول الثورات وهناك استمرارية لها إلى الآن إذ هناك نبذ للانتماء للمؤسسات السياسية كالأحزاب والمجتمع المدني أحيانا باعتبارها تتناقض بالضرورة مع الاحتجاجات بأشكالها المختلفة وهي إشكالية رئيسية في معادلة الثورة والتغيير، وهنا يمكن النظر بجوار الحالة المصرية التي سرعان ما دخلت في هذه الإشكالية في 2012 بتصريحات الإخوان وانتقاداتهم للتظاهرات في الشارع أثناء انعقاد جلسات البرلمان[55] للحالة اليمنية التي توافقت القوي السياسية المحلية والإقليمية فيها على المبادرة الخليجية ثم عادت بعض القوى للشارع لنقض هذه المبادرة فحدثت أزمة شرعية أدت للاقتتال، أيضا فإن ليبيا شهدت احتجاجات عقب انتهاء ولاية

54 – محمد رفعت، ثورات ناجحة، وثورات فاشلة، وأخرى مغدورة، رصيف 22، 19 فبراير 2017، https://is.gd/m7NEfc

55 – صلاح عيسى، شرعية الميدان وشرعية البرلمان، المصري اليوم، 3 فبراير 2012، https://is.gd/ijpI5L

المؤتمر الوطني العام والمجلس الوطني الانتقالي وسعيه للتمديد لنفسه وسرعان ما تشكلت لجنة فبراير من سياسيين مناوئين للمؤتمر من أجل إحداث أزمة شرعية تعيد رسم خارطة الطريق وتدعو لتعديل الإعلان الدستوري والترتيبات التي ارتضتها قوى الثورة[56].

فبعيد الثورات مباشرة بدأت القوى السياسية التقليدية في دول الثورات العربية بالمناداة بضرورة السير مباشرة في مسارات انتقالية تؤول إلى إنشاء مؤسسات سياسية ودساتير وقوانين وتشريعات على أساس من توازنات القوى السياسية المتخيلة في تلك اللحظة وهذه الدعوة للإسراع قوبلت بدعاوى وتساؤلات منطقية من قبل القوى الشبابية غير المؤطرة حزبيا وأيديولوجيا –وهي قوى أساسية في المشهد السياسي الثوري–حول أولوية العمليات السياسية المطلوبة هل الدستور أولا أم البرلمان؟ ومن يختار ممثلي الشعب في جمعيات كتابة الدستور وعلى أي أساس يتم اختيارهم؟ وكيف يتم رسم خرائط الطريق الانتقالية في بلدان الثورات؟ وما هي طبيعة النظام السياسي الأكثر تمثيلا للشعب؟ وما هو النظام السياسي الأكثر توافقا مع هذه الأنظمة المرجوة أو المعلن أننا بصدد تأسيسها عقب هذه الثورات؟

في هذا الإطار وبينما سارت القوى السياسية التقليدية وبعض القوى الجديدة في مسارات سياسية كان الشارع العربي لا يزال يفرز مطالبه ويحاول التأثير على تلك القوى لرسم مستقبله سواء عبر التظاهر أو الاحتكاك المباشر مع السلطة الانتقالية الحاكمة في ذلك الوقت والباحثة عن شرعية، وكان المحك المفصلي لأزمة الشرعية في تلك الفترات هو أن أولوية السلطة هو الاستقرار بينما هي تحكم في عقب ثورات وهي بطبيعتها كان يجب عليها التفكير من حيث هي سلطة انتقالية

56- بوابة الوسط الليبية، نص توصيات لجنة فبراير المعتمد من المؤتمر الوطني العام، 13 أغسطس 2014، http://alwasat.ly/news/libya/28522

لا تؤسس لذاتها وإنما تدير الأمور اليومية لمرحلة انتقالية، ومن نافلة القول أنه وبينما كانت القوى السياسية في مصر تتصارع حول شرعية البرلمان وشرعية الميدان استطاعت السلطة القضائية التي لم يطالها أي تغيير أن تحل البرلمان استنادا لثغرات قانونية وضعها المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتسقط بذلك أول مجلس شعب منتخب وتخلق فراغا دستوريا وأزمة شرعية جدية ليمتد أثرها للمرحلة التالية إذ يصدر المجلس العسكري إعلانا دستوريا مكملا يستحوذ به على سلطة التشريع حتى بعد انتخاب رئيس جديد للبلاد، بحيث أن أزمة الشرعية الممتدة تلك عطلت مسار التغيير وعطلت نقاشات القوى السياسية حول الدستور وأولويات المرحلة الانتقالية. نفس الوضع تكرر في الحالة الليبية إذ استصدرت قرارات بعدم دستورية انعقاد المؤتمر الوطني العام ثم صدر قرار من المحكمة بإلغائه وبالتالي كان هناك استخدام من قبل القوى السياسية للسلطة القضائية لتسوية خلافاتها السياسية وهو أثر غاية في السوء على الثورات وعلى السلطة القضائية وهو أثر مباشر لأزمة الشرعية.

- **شرعية الإنجاز أم شرعية تقاسم المسؤوليات؟**

وهي الإشكالية التي تشغل بال من يحاكمون الأنظمة السياسية بأدوات ومعايير غير سياسية أحيانا كما أنها إشكالية تسلط يرى أن مجرد وصوله للسلطة يضمن له شرعية البقاء فيها حتى تنتهي مدته أو على الأقل مع استبعاد المجتمع من معادلة السلطة أو تهميشه باعتباره قد أدى دوره في ممارسة حقه للتصويت وعليه أن ينضم لصفوف المتفرجين، ومن هنا أثار بعض المفكرين العرب السؤال الجدير بالتحليل وهو: هل البرامج المعلنة تكفي وحدها لقياس تلك الشرعية أو منحها أو حجبها؟ من النافل القول إن الجواب البديهي هو أن المعلن لا يكفي،

وأنه ليس أداة القياس المناسبة للشرعية، وأن التجربة وحدها تقطع بالحكم، إيجابا أو سلبا، على شرعية نظام سياسي. ولكن، ماذا لو أن الشعارات فعلت فعلها السحري في الناس قبل –أو حتى من دون– أن يتحقق منها الكثير أو القليل؟ هذا ليس سؤالا فرضيا، وإنما يُبنى على مقتضى وقائع وسابقات في الاجتماع السياسي المعاصر. هل ننسى أن تلك الشعارات والوعود، في مجتمعات الاقتراع الديمقراطي، هي التي تأخذ نخبة سياسية إلى السلطة حتى من دون أن يحصل للناخبين يقين قاطع بأنها ستجد طريقها إلى التحقق؟ هل ننسى أن أنظمة قامت واستمرت تعد وتتقن صوغ الشعارات وبرمجة الأهداف من دون أن تنجز شيئا ذا بال، و–هذا الأهم– من دون أن تشهد نزيفا في شعبيتها؟[57] وشرعية الإنجاز تعني بالنهج الإداري الذي تدار عبره الشئون العامة باعتبارها تستهدف توسيع حجم المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار وتوزيع المكتسبات التنموية بطريقة عادلة على الصعيد الديموغرافي وعلى المستوى الجغرافي لذا شكل النهج السياسي والإداري مقياسا لحركة الإنجاز والتطور وعمليات التحديث والتنمية التي تشهدها المجتمعات[58]، وللعديد من دول الخليج والملكيات العربية دلالة عميقة في هذا الإطار وبالذات فيما يتعلق بالتطور الإداري والتنسيق البيني ومحاولات إعادة التوزيع لضبط الإيقاع الشعبي بالتوازي مع أية اضطرابات إقليمية للاستحواذ على رضاء الشارع.

وبينما تعثرت معظم القوى الثورية العربية في إنجاز تحول ديمقراطي فإن الحالة التونسية استطاعت فيها القوى السياسية والمجلس الوطني التأسيسي إنجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية من دستور وانتخابات برلمانية ورئاسية بتوافقات وإن بدت إصلاحية إلا أنها حافظت على

57– عبد الإله بلقزيز، أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي، https://is.gd/KGhNrw

58– حازم قشوع، شرعية الإنجاز والأوراق الملكية، صحيفة الرأي الأردنية، 24 مارس 2018، https://is.gd/FYMMHp

مسار الحقوق والحريات الأساسية متسعا واستطاعت تفويت فرصة أزمة الشرعية على قوى الثورة المضادة[59]، وفي مقابل النظم التي قامت بتغيير النظام فإن نظما ملكية عربية كالمغرب والأردن أنجزت تعديلات دستورية وقانونية وحققت قدرا من توسيع الحقوق والحريات العامة أعطى النظم القائمة مزيدا من الشرعية ربما أقوى من بعض تلك النظم التي جاءت بعد ثورات الربيع العربي والتي لا تزال تلقي باللوم على المجتمع في أية مطالبات بالتنمية أو بالحرية وتستبق المطالبات بالحديث عن حريات مسئولة دون الحديث عن حكومات مسئولة ومساءلة.

- **شرعية القوة في مقابل قوة الشرعية:**

وهو سؤال مرتبط بتوازنات القوى في الفترات الانتقالية وكيف يمكن للثورة وقواها أن تجذر نفسها ومصالحها وهل تحتاج لتغيير موازين القوى السائدة وكيف تحمي استمراريتها وتشرعن ذاتها؟ فثمة تلازم بين القوة والشرعية ويتضاد معه التلازم بين القهر وفقدان الشرعية، إذ يرتفع معدّل قوة دولة كلما ارتفع معدل شرعيتها في وعي مواطنيها، ويُصيب قوتها الضعف كلما دب شرخ في شرعيتها. وكلما تصدّعت الشرعية وبطل عند الناس النظر إلى دولتهم بحسبانها تمثلهم أو ترعى مصالحهم، كلما انقلبت قوة الدولة إلى قهر وقمع، حين تلجأ دولة إلى ممارسة هذا النحو من السلطة القهرية، مثلما هو حاصل في أكثر البلاد العربية، فهي بذلك تفصح عن أزمة الشرعية فيها وتكشف عن مقدار ما تعانيه من غياب المشروعية السياسية للسلطة. أن ممارسة القهر تعبير عن عجز فادح في القوة لدى السلطة والدولة وليس تعبيرا عن القوة أو عن فائضٍ في القوة لديها كما يُعْتَقَد. الدولة القوية، المطمئنة إلى قوتها في الداخل، لا تلجأ إلى ممارسة

59- عمر بلحاج صلاح، عودة الثورة المضادة في تونس؟، مركز كارنيجي الشرق الأوسط، 25 أبريل 2014، https://is.gd/ypWhc2

القوة العمياء، أي القهر، لأنها لا تخاف المجتمع ولا تخشى على نفسها من حَرَاكِهِ السياسيّ. وما ذلك الشعور منها بعدم الخوف لإفراط في الثقة بقوتها وبقدرة تلك القوة على ممارسة ردع في الداخل، وإنما لثقتها بأنها تتمتع بالشرعية وبالمشروعية، وبأنها دولة «لجميع مواطنيها المتساوين أمامها وأمام قوانينها.[60]

وفي بعض الحالات العربية وهو ما يمكن أن نتطرق له من خلال الحالة اليمنية والسورية كمثالين بارزين لذلك، حيث تحولت عملية التحول الديمقراطي أو التحول الثوري لدرجة ما من درجات الاحتكاك بين المؤسسات العسكرية والأمنية والمجتمع بدرجات متفاوتة بحيث تصبح الجيوش النظامية أو القوة المسلحة والأجهزة الأمنية طرفا رئيسيا في المعادلة السياسية تستطيع أن تفرض شرعيات معينة أو تحمي شرعيات توصلت إليها أطراف سياسية أو تتنازع الشرعية والسلطة السياسية مع الأطراف السياسية الأخرى وتحيل شرعيات الثورة والحراك لشرعية القوة وتضعف قوة الشرعية الثورية التي كانت تبيح للأنظمة في وقت التحرر من الاستعمار في القرن الماضي أن تفعل ما تشاء بدعاوي حماية مكتسبات الثورات، لتتحول الثورات لأنماط من التفاوض على هوامش حريات وهوامش للعيش في حالات والبقاء على قيد الحياة في حالات أخرى.

وهنا تتلازم مع ظاهرة سلطة الأمر الواقع أو شرعية القوة مقولات سلفية أو حتى شيعية قائلة بشرعية المتغلب وقد أفضت هذه المقولات عبر التاريخ العربي الإسلامي إلى استمرارية ظاهرة استبداد السلطة وتمييع علاقتها بالدين وبالأمة بحيث أصبح أساس ممارسة السلطة يرتكز على الغلبة والقهر وتغييب الجماهير[61]، وهي في الحقيقة مقولات تتنافي مع

60- عبد الإله بلقزيز، القوة والعنف والشرعية، المدونة الشخصية للدكتور عبد الإله بلقزيز، بتاريخ 2009/1/10، https://is.gd/KGhNrw

61- على فياض، نظريات السلطة: في الفكر السياسي الشيعي المعاصر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط3، 2016، ص 93-94، https://is.gd/Hmz5fF

جوهر مفهوم الشرعية باعتباره يشير إلى قدر من المقبولية والرضاء العام عن السياسات والبرامج والأشخاص الذين يحكمون ويقومون بعملية تخصيص قيم ومقدرات المجتمعات سواء في المستويات التمثيلية الدنيا كالمحليات أو في المستويات الوسيطة كالبرلمانات وكبار مسئولي السلطة التنفيذية أو رأس السلطة التنفيذية سواء أكان منتخبا انتخب مباشر أو غير مباشر وفقا لطبيعة النظام السياسي في هذا المجتمع.

- **أين المجتمع في معادلة الشرعية؟**

وما تأثير ذلك في عملية التنمية السياسية بشكل عام؟: فحيث أن للتنمية السياسية مدلولات عديدة من ضمنها المدلول الاقتصادي القائل بأن التنمية السياسية تتحقق عن طريق بلوغ مستوى من التنمية الاقتصادية يكفي لإشباع الحاجات المادية للمواطنين وتحقيق تقارب معقول بين تطلعاتهم الاقتصادية ودرجة تلبيتها[62]، فإن المجتمع هو الحاضر الغائب في أية معادلة للشرعية لسلطة سياسية في دولة حديثة أيا كانت مصادر شرعيتها سواء العرف أو القانون والدستور أو القوة حتى، وفي حالات الربيع العربي كانت الشعوب والمجتمعات هي المحرك لإنهاء شرعية الأنظمة القديمة والمتطلع لبناء أنظمة جديدة بشرعية جديدة وهو ما كان يؤمل هذه المجتمعات بتحقيق شرعية وتنمية سياسية بمدلولات سياسية واقتصادية وقانونية وإدارية وبثقافة سياسية جديدة غير تلك السائدة وقت حدوث الثورات.

وفي العموم تواجه النظم المستقرة فضلا عن النظم الانتقالية أزمة نقص الشرعية بين الحين والآخر إذ تتزايد حاجة السلطة للتدخل في الحياة الشخصية للمواطنين وحتى في الديمقراطيات التمثيلية بينما لا تقابل هذه الحاجة السلطوية المتزايدة استجابات لحاجات المواطنين الاقتصادية

62- مصطفى كامل السيد، مرجع سابق ص 81.

والاجتماعية وهو أمر يحتاج لتبرير من قبل السلطة ويتسبب فيما يعرف بنقص أو تآكل الشرعية التمثيلية legitimacy deficit[63] وهي أزمة تثيرها افتراضات التحول إجباريا لنمط الديمقراطية التمثيلية عقب الثورات التي تلعب الجماهير والحراكات في الشارع الدور الأكبر فيها، وبعبارة بسيطة فإن جوهر هذه الأزمة أن من جاءوا للسلطة بالتظاهر يغلقون الباب أمام التظاهر والتنظيم كحقوق أصيلة للمجتمعات في حين أنهم يروجون لديمقراطية انتخابية صناديقية كمظهر وحيد للتعبير عن تطلعات هذه الجماهير.

وفي الحالة المصرية كان المجتمع حاضرا أو على الأقل تم استحضاره في عملية التأسيس للشرعية الجديدة بتعديلات الدستور في مارس 2011 ثم بالانتخابات البرلمانية والرئاسية 2011-2012 ثم في أزمة حل البرلمان أولا ثم في أزمة الشرعية الحادة التي أحاطت بعملية عزل الرئيس مرسي سواء من قبل القوى الداعية للتظاهر ضده أو من قبل أنصاره، ثم تم استبعاد المجتمع من المعادلة السياسية إلا بالقدر الكافي لإضفاء الشرعية على النظام السياسي الجديد. فبين إخوان كانوا يستدعون الجماهير لتأييد قرارات البرلمان والرئيس التي لم تكن تحتاج لتأييد وصولا لمرحلة طلب التفويض في مواجهة الإرهاب المحتمل[64].

أما في الحالة التونسية فقد ظل الشارع التونسي مؤثرا ومستدعى رغم التحول لشرعية دستورية وقانونية قائمة على توازن قوى شبه تقليدي لكن يحظى بقدر من المقبولية السياسية وإن شهدت النخب السياسية بعض الانقسامات حوله لكن ثم حد أدنى من التوافق حول طبيعة

63- Nimer Sultany, Law and Revolution: Legitimacy and Constitutionalism After the Arab Spring, Oxford University Press, 2017, https://is.gd/PI1zLB

64- عمرو عادلي، بين فاشية مجهضَة وأخرى محتملة، مجلة بدايات، العدد السادس صيف 2013، https://is.gd/cFmWGw

السلطة السياسية ومصدر شرعيتها مع الحفاظ على حدود مقبولة من الحقوق والحريات العامة وإن كان هناك درجة عالية من عدم الرضاء عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الجديد وهو ما يجعل عملية التنمية السياسية تسير للأمام ولكن ببطء، لكن تتبدى في الحالة التونسية رغم كل ما مرت به من منعطفات مقولات قوة الشارع التونسي كسلطة تغيير في ذاته[65] بحيث ظل يستطيع فرض تغييرات على موازين القوى السائدة في كل حدث أو مناسبة سياسية كبيرة.

أما في الحالتين اليمنية والليبية فلم تستطع أطراف الثورة أن تتوصل لتوافقات مع بعضها البعض أو مع الأنظمة القديمة لتحقيق معادلة تنمية سياسية تحفظ أرواح المواطنين أو تحقق بعضا من شروط وجود وبقاء الدولة ونشوء السلطة السياسية ذاتها بل ينتقص من دور المجتمع لصالح أدوار دول الجوار والقوى الخارجية، وفي الحالة السورية تظل المعادلة السياسية الرئيسية بين النظام والرعاة الإقليميين والدوليين له وللمجموعات المسلحة المناوئة له على اختلافها وتنوعها ما يجعل عجلة التنمية السياسية في الحالات الثلاث تدور لكن في الاتجاه العكسي بحيث إنها تدمر الدولة وتخلخل مفهوم السلطة السياسية وتضعف المجتمع وتزيد انقساماته دون آليات واضحة للخروج من هذه الحالة، إذ يتحول الجهد المجتمعي لأعمال إغاثية بدلا من الحديث عن المؤسسات والمشاركة والتنمية والمستقبل.

لكن في المجمل يتم استدعاء المجتمع في مناسبات مرتبطة بأزمات شرعية سواء بمقولات مؤيدي الشرعية أو المناوئين لها وهي في الحقيقة استدعاءات تزيد من الانقسامات المجتمعية ولا تؤكد حضورا موضوعيا لهذه الجماهير بحيث أنه حالما يتحقق الغرض من الاستدعاء يتم تنحية

65- بوحنية قوي، كاريزما الشارع التونسي وقوة التغيير السياسي، مجلة الديمقراطية، العدد 45، فبراير 2013، https://is.gd/OdRWxY

الجماهير وحراكات الشارع جانبا لصالح آليات القمع والسلطوية، كما أن الجماهير الهاربة من السياسة تسعى عادة لاستدعاء المؤسسات الأمنية أو العسكرية والقوى التقليدية لتحل محلها فما كادت ثورات الربيع العربي تضع نهاية لحالة الخصومة التي اتسمت بها علاقة المجتمعات العربية بالسياسة، عبر دفعهم صوب التحرك لإسقاط أنظمة الاستبداد بطرق سلمية وحضارية، ثم المشاركة بفاعلية في كل الاستحقاقات السياسية التالية، حتى فجعت الجماهير المتصالحة حديثا مع السياسة والمتلاقية أخيرا مع الديمقراطية، من تدني مستوى أداء النخب السياسية المدنية وإخفاقها الذريع في الاستفادة من الحدث الثوري كما الزخم الشعبي الكثيف المتهافت بحماس غير مسبوق على المشاركة السياسية[66].

وفي إطار أزمة الشرعية كإحدى أزمات التنمية السياسية فإن تحركات الشارع تعد مصدرا من مصادر منع أو منح الشرعية، والتحركات المقصودة هنا تتميز بخاصية تعبير التحركات عن الشعب بكافة مكوناته دون إقصاء أو تمييز علي أساس العرق أو الدين أو المذهب، كما تتميز بخاصية الشمول لكافة سبل التعبير السلمي المتاح سواء رضيت عنه السلطة أم لم ترض ولذلك لا تنحصر تحركات الشارع في المظاهرات والاعتصامات، فإلي جانب ذلك يمكن اعتبار الندوات والمؤتمرات ونشاطات المنظمات غير الحكومية والنقابات والجمعيات المهنية، التي تجمع الطيف السياسي في نشاطات وحوارات وطنية مشتركة جزءا من تحركات الشارع، طالما كانت تجري خارج الهامش المسموح به من قِبَل السلطة أو لا ترضي عنه السلطة في العادة وكذلك يمكن اعتبار المدونات والنشر الإلكتروني والكتابة في الصحف والحديث الجريء في وسائل الإعلام وتسمية المظالم بأسمائها وتعريف الاستبداد والفساد

66- بشير عبد الفتاح، استدعاء للجيش أم هروب من السياسة، الجزيرة نت، 7 مارس 2013، https://is.gd/uPnvKC

وتحديد مرتكبيه هي أيضا من تحركات الشارع التي ينبغي على السلطة السياسية التحسب لها حفاظا على شرعيتها الانتخابية، كما أن مسارات السياسة لا تتعارض بالضرورة مع هذه التحركات في الشارع بل هي في الأغلب مكمل لها أو وسائل لتصحيح أخطائها.

خاتمة:

يمكن القول أن التخبط الذي أعقب الثورات العربية وأدخلها في مسارات متعرجة هو نابع من خلل في فهم معنى الثورة ومدلولاتها بقدر ما هو ناجم عن اختلالات موازين القوى في الواقع وتعقيداته فليس هناك ثورة في التاريخ تطيع الدستور الثورات تكون دائما وأبدا غير دستورية ومخالفة للقانون بل هي ضد البنية القائمة وترتيباتها ومفهوم الشرعية الثورية يأتي بالتحديد من صلب هذه الحقيقة إذ أن الثورة تستمد شرعيتها من نفسها ومما ترفعه من مطالب ومظالم تسعى لتغييرها وليس من أي قانون وضعي فالثورة هي حالة استثنائية فوق دستورية وفوق قانونية ولا تخضع لأحكام القضاء.

لا يعني هذا أن الثورات لا تؤسس لأوضاع دستورية وقانونية جديدة بل على العكس تماما إنها محاولة لإدماج التطلعات الحقيقية للجماهير التي لم تفلح المؤسسات السياسية والدستورية والقانونية في دمجها في الدساتير والقوانين بحيث تصبح معبرة عن طموحات وتطلعات هذه الجماهير دون الحجر على حقها في الاحتجاج والتنظيم والتظاهر، إنها محاولة حقيقية لبناء الدساتير والقوانين واللوائح وفقا لتطلعات الجماهير لعدالة تصحيحية ولتغيير جذري للأوضاع السابقة.

إن محاولات إحدى القوى السياسية المشاركة في ثورة ما إخماد تحركات الجماهير في الشارع بالحد من تحركاتها أو تجريمها أو تحويلها لفعل مناوئ للشرعية الدستورية الجديدة يحيل هذه القوة لسلطوية جديدة ويفقدها أية شرعية ثورية ويعزز مواقف مناوئيها ويحدث أزمة شرعية حقيقية قد تطيح بالثورة ذاتها وبتطلعات الجماهير وقد يتحول لدوامة عنف مستمرة توجد مشروعية لاستخدام السلطة لمقولات محاربة العنف والتطرف لإجهاض الثورات والإجهاز عليها حيث تصبح قيمة الأمن المفتقد عالية لدى قطاعات من المواطنين وهنا على قوى الثورة ألا تلوم

إلا نفسها إذا لم تصل لتوافقات فيما بينها تمكنها من تغيير قواعد اللعبة السياسية لأوضاع أكثر قابلية للاستمرار وأكثر قدرة على الانتصار على شبكات المصالح التقليدية التي قامت ضدها الثورات.

الثورة فعل مجتمعي لا ينبغي أبدا أن يقلل من شان مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار سواء بالاحتجاج أو باستحداث آليات لتقدير أصواتهم وآرائهم في قضاياهم بل يقوم على ضرورة إشراكهم في الفعل السياسي ويقوم على اقتسام السلطة والثروة وتوزيعها أو إعادة توزيعها على أكبر قدر ممكن من المواطنين برؤية تصحيحية.

لا تنمية سياسية أو اقتصادية دون شرعية للقائمين على القرار السياسي والاقتصادي في المجتمع وبالتالي فالافتراض بأن السياسة والاقتصاد مجالين فنيين ونخبويين هو افتراض سلطوي متناقض مع الثورة مفهوما وواقعا، فعمليات رسم وتنفيذ السياسات ينبغي أن تتسع لتشمل أكبر قدر من المواطنين لضمان تحقق مسئولية مشتركة بين السلطة والمجتمع ولتفادي أزمات الشرعية أو الحد من نطاقها وحدوث شكل ما من أشكال الاستقرار على أوضاع أفضل من سابقاتها.

الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي هو العامل الرئيسي في ضمان استمرار شرعية النظام السياسي، وهو الذي يمكن هذه الأنظمة من تحقيق شرعية إنجاز والتأسيس لهذا الاستقرار عقب الثورات يتطلب عدالة تصحيحية وعملية إعادة تخصيص سلطوي للقيم وللدخول والملكيات وهياكل السلطة حتى يشعر المواطنون برضاء يمكن أن يستمر لفترة نيابية أو رئاسية كاملة.

الفصل الرابع:

أزمة التوزيع وإعادة التوزيع بعد سبع سنوات من حراك طالب بالعدالة

شيماء الشرقاوي[1]

1- راجع الورقة: أ/ رانيا زادة

في البداية ماذا يمكننا القول عن ماهية أزمة التوزيع، أزمة التوزيع هي جزء من أزمات التنمية السياسية وتتعلق تحديدا بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع وتتعلق إعادة التوزيع بسياسات مالية محددة كفرض الضرائب أو إعادة توزيع الأراضي على سبيل المثال، وقد تعني أزمة التوزيع ليس فقط توزيع عوائد التنمية وإنما أيضا توزيع أعباء التنمية.[67]

ترتبط أزمتا التوزيع وإعادة التوزيع بالعديد من أزمات التنمية السياسية الأخرى وعلى رأسهم أزمتي الشرعية والمشاركة، فبالنسبة لأزمة الشرعية، هناك علاقة بين التوزيع وبين قضية الشرعية والتي تتعلق بدرجة قبول ورضا المواطنين عن النخب الحاكمة وسياساتها، وفي هذا السياق هناك جانبين لتلك العلاقة، الأول يظهر عند سيطرة وانتفاع النخب الحاكمة بالموارد دون غيرهم من المواطنين وهو ما يشكل أزمة في شرعية تلك النخب والتي تصبح قائمة على استغلال سلطتها للمزيد من السيطرة على الموارد وليس على مشاركة المواطنين ومدى رضائهم. والجانب الأخر يرتبط بأن عملية إعادة التوزيع تعزز من شرعية النظام ودرجة قبول المواطنين له.

وعلى الناحية الأخرى، عدم وجود فرص للمشاركة وغياب آليات لمشاركة المواطنين في عمليات صنع القرارات في النظام السياسي، يعيق من عملية التوزيع للموارد لأن المركزية في اتخاذ القرارات تؤثر على مدى الوصول لاحتياجات المواطنين الفعلية حتى يكون توزيع الموارد عادلا.

67 مصطفى كامل السيد، قضايا التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث (القاهرة، بروفيشنال للإعلام والنشر، 1986)، ص 98-99.

إلى جانب ذلك تتضمن عملية إعادة التوزيع زيادة مشاركة المواطنين في إدارة النظام الاقتصادي.

وبالتالي، فالهدف الأساسي لتلك الورقة هو محاولة الوقوف على أسباب استمرار أزمة التوزيع وإعادة التوزيع بعد مرور 7 سنوات على بداية الثورات العربية، من خلال تناول واستعراض مظاهر وأسباب أزمة التوزيع كجزء من أزمات التنمية السياسية في المنطقة العربية تحديدا بعد مرور سبعة سنوات على الانتفاضات العربية منذ 2011. وكيف لعبت أزمتي التوزيع وإعادة التوزيع دورا هاما في التأثير على مسارات التحول ومطالب التغيير على المستوى السياسي وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية. وعليه سنبدأ باستعراض مختصر لأصول أزمة التوزيع في المنطقة ما قبل الثورات عام 2011 مع أمثلة من دول المنطقة العربية وذلك من خلال استعراض نقاط محددة ومنها علاقة بنية الدولة العربية بأزمات التوزيع وإعادة التوزيع، تبني السياسات النيوليبرالية ودورها في خلق أزمات التوزيع وإعادة التوزيع إلى جانب دور المؤسسات الدولية في ذلك الشأن. وأيضا استعراض مظاهر تلك الأزمة على مدار السبع سنوات الماضية.

أولا: أصول أزمتي التوزيع وإعادة التوزيع

أ) أزمة التوزيع وبنية الدولة العربية:

كان هناك عدة تحولات طرأت على الدولة العربية منذ نشأتها بداية من نموذج دولة التحرر المقاومة للاحتلال والاستعمار حيث برزت الزعامات العسكرية في مراحل ما بعد الاستقلال وتبنيها خطاب التحرر من الظلم والفقر بالتوازي مع التحرر من الاستعمار، ثم التحول تدريجيا لنمط الدولة الوطنية الريعية التي تعلي من قيم السوق وتفتقد لأسس لشرعية وجودها، إذ يقدم القطاع الخاص أغلب الخدمات. وتجدر

الإشارة هنا إلى أن معظم هذه الدول لم تنشأ وفقا لعقود اجتماعية وإنما وفق أمر واقعي سواء تواجد هذا الواقع قبيل الاستعمار أو فرضه هذا الاستعمار على المجتمع بتناقضاته.

فعلى سبيل المثال كان للقبلية والطائفية حضور واضح في بنية معظم دول المشرق لأنها بالأساس قامت على تكريس التمايزات، بينما في دول كمصر والعراق وبعض دول المغرب العربي التي شهدت عقود إذعان من قبل المجتمع للتأسيس لسلطة سياسية ملكية مستقلة نوعا ما عن الحكم العثماني منذ قرنين من الزمان، فنجد أن هذه السلطة قامت على تفاوض بين أعيان المجتمعات وبين مندوبي السلطة العثمانية لإنشاء الدولة للحفاظ على امتيازاتهم. وبالتالي فهذا الأساس لنشأة الدولة قد خلق أزمة توزيع في دول ما قبل مرحلة الاستقلال الوطني نتيجة لتكريس الفوارق الطبقية والاجتماعية للحفاظ على المكتسبات السياسية.[68] فعلى سبيل المثال يمكننا الإشارة ما حدث في مصر منذ بداية حكم محمد علي، فلم تكن البعثات التعليمية أو منح الأراضي في عهد محمد علي أو في عهد الخديوي إسماعيل معبرة عن الاعتراف بحق المواطنين خاصة من الطبقات الأقل حظا في التعليم أو في تملك الأراضي، بقدر ما كانت تلك السياسات هادفة لخلق طبقات موالية ومؤيدة لسلطة الحكم وضمان ولائهم من خلال منحهم تلك الامتيازات.[69]

وأما في مرحلة التحرر الوطني تم تبني واستخدام سياسات تقوم على إعادة توزيع الثروات، وعلى الرغم أنه كان هناك ميل نحو تأسيس قدر من عدالة التوزيع وقواعد عادلة لبناء مؤسسات الدولة إلا أن هذه

68 – المرجع السابق.

69 – للمزيد حول هذه الفكرة يمكن النظر في:

1 – خالد فهمي، «الجسد والحداثة: الطب والقانون في مصر الحديثة»، دار الكتب والوثائق القومية»، 2012.

2 – تيموثي ميتشل، «حكم الخبراء»، المركز القومي للترجمة، 2011.

السياسات قامت بتغيير النخب الحاكمة وليس بتعديل الخلل في بنية الدولة وأثرها على توزيع الموارد والثروات، والمثال الأهم في ذلك قانون الإصلاح الزراعي الذي تم تطبيقه في مصر بعد أقل من ثلاثة شهور من ثورة 1952، ورغم تمليكه أراض للفلاحين المعدمين فإنه استخدم كذلك كأداة إلى ضرب مصالح الطبقة الحاكمة قبل الثورة من ملاك الأراضي.

وبالتالي يمكننا القول إن هناك ارتباط جلي بين أزمتي التوزيع وإعادة التوزيع وبين بنية الدولة العربية وتطوراتها المختلفة منذ بداية دولة التحرر الوطني ما بعد الاستقلال في الخمسينيات والستينيات. فعلى سبيل المثال، قد لعبت السياسات المتبناة من نظم ما بعد الاستقلال دورا في عمليات التوزيع وإعادة التوزيع حينذاك وقد كانت تتسم هذه السياسات بقدر من التوجه نحو العدالة الاجتماعية ولكنها لم تتمكن من تحقيق نتائج على المدى الطويل وذلك لأن تلك النظم كرست لفكرة التماهي بين النظام والدولة وهو ما أدى بعد تغير زعامات تلك النظم لسيطرة مجموعات ترتبط بمصالح النظام الاقتصادي العالمي السائد[70] وهو ما ألقى بظلاله على تعميق الفجوات الاجتماعية والطبقية وخلق المزيد من الأزمات من حيث توزيع الموارد. [71] وقد ظهر ذلك على سبيل المثال في حالة مصر في السبعينيات مع التوجه نحو سياسات الانفتاح وما تلا ذلك من تطورات عمقت من أزمتي التوزيع وإعادة التوزيع، وفي حالة تونس أيضا مع بدء تبني برامج الإصلاح الهيكلي الاقتصادية منذ أواخر الثمانينيات.

على الناحية الأخرى اتسمت بنية الدولة بالفوقية وهو ما خلف

70- محمد العجاتي وعمر سمير، بنية الدولة والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية: أزمة سياسات أم أزمة بنيوية؟، في تحرير محمد العجاتي،'' العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية»، (القاهرة، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2016).

71- المرجع السابق.

إشكالية غياب المشاركة، إذ تصنع السياسات وتنفذ وفق رؤية من أعلى دون النظر لاحتياجات ومطالب المواطنين المعنيين بهذه السياسات، ومن ثم تصبح أية سياسات غير معبرة عن رؤية شاملة للتنمية ولا تعزز من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجموعات باعتبارهم مواطنين، ومن ثم يغيب الحق في التنمية والتعليم والصحة والسكن والنفاذ للخدمات العامة بشكل عام أمام برامج للمساعدات الاجتماعية أشبه بالرشوة الاجتماعية.

وهو الأوضح في حالة دول الخليج التي تحولت بنيتها وفقا لتحول النمط الاقتصادي السائد إلى نمط الدولة الريعية التي تعتمد على النفط بشكل مباشر، وقد جاء التفسير لطبيعة السلطة السياسية معتمدا على أن النظام الاقتصادي في الخليج ولد كدولة ريعية لا تفرض الضرائب على مواطنيها، بل تقوم على عكس كل دول العالم، بالدفع لهم في دولة رفاه غير ضريبية، وعبر توظيفهم في جهاتها الإدارية والخدمية والأمنية.[72]

ولذا فقد لعبت ولا زالت تلعب بنية الدولة العربية دورا في خلق أزمات التوزيع وإعادة التوزيع، حتى بعد ثورات الربيع العربي والتي تمت مواجهتها من قبل تحالفات النظم السياسية ومجموعات المصالح لضمن بقاء شبكات علاقات القوة المسيطرة على موارد تلك الدول.

ب) السياسات النيوليبرالية وأزمة التوزيع:

ترجع بدايات المشروع النيوليبرالي في المنطقة إلى ثمانينيات القرن الماضي، وتجلى هذا في العديد من التحولات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية. فإلى جانب العناصر المتعلقة بالتدخل الخارجي ودور المؤسسات الدولية، كانت هناك دوافع محلية مركزية وراء صعود المشروع

72- المرجع السابق.

النيوليبرالي في المنطقة العربية اختلفت من دولة لأخرى ولكنها اتسمت بعدة سمات عامة على مستوى السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية.[73]

وقد اختلفت تلك الدوافع بحسب التوجه الاقتصادي لكنها اتسمت في كل الأحوال بإعادة تصميم البنى الاجتماعية وتعديل صياغة مشروعات الحكم للتعامل مع أزمته المركبة الاقتصادية والسياسية. كما اتسمت في جانب منها أيضا بصعود نفوذ التمويل والقطاع المالي وبالتداخل الإقليمي المتزايد. [74]

ولكنه في كل الأحوال قد تم التخلي عن التوجهات التنموية لصالح سياسات تدور حول توقع قيام القطاع الخاص، عوضا عن الدولة، بالنهوض بالتصنيع، كما تدور حول إعادة توجيه الإنتاج من استبدال الاستيراد إلى التصدير، مع أدوار كبرى مخصصة للاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج ونقل العمليات نحو الدول الأقل تكلفة.

وفي الواقع فقد أدت تلك الإصلاحات النيوليبرالية إلى حدوث اضطرابات اجتماعية، ولا سيما حين شملت السياسات على تخفيض أو إلغاء دعم السلع الأساسية والطاقة. وقد فشلت تلك السياسات النيوليبرالية في المنطقة العربية فشلا ذريعا في تعزيز التنمية، سواء التنمية الاقتصادية أو التنمية البشرية.[75]

وقد أدى انخراط الدول العربية في العولمة النيوليبرالية إلى اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية ذات عواقب وخيمة على الظروف المعيشية لأغلب فئات المجتمع. كما ساهمت هذه السياسات في تركيز الثروة بين أيدي فئة قليلة وهيمنة رأسمالية المحاسيب على الاقتصاد،

73- المرجع السابق.

74- المرجع السابق.

75- جلبير الأشقر، العدالة الاجتماعية والنيوليبرالية، نحو تنمية عادلة اجتماعيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مؤسسة فريدريش إيبرت، 2017، ص 20-23.

مستفيدة من تداخل المال والسلطة.

وبالتالي فقد ساهم تبني تلك السياسات النيوليبرالية وخاصة السياسات التقشفية التي تطبقها العديد من الدول العربية حاليا (مصر، المغرب، تونس، سوريا على وجه الخصوص) في تفاقم أزمات التوزيع ويرجع هذا بالأساس إلى تبني نظرة اقتصادية ضيقة تعطي الأولوية للتوازنات الاقتصادية الكلية على حساب التوازنات الاجتماعية. فالأسبقية حسب منظري النيوليبرالية يجب أن تعطى لاسترجاع ثقة المستثمر وتسديد الدين ولو على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. فقيم العدالة والتضامن تبقى عصية على التفكير الاقتصادي الضيق الذي ترتكز عليه السياسات النيوليبرالية.[76]

ج) دور المؤسسات الدولية في أزمات التوزيع وإعادة التوزيع:

تجدر الإشارة أيضا للدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية في تعميق أزمات التوزيع وإعادة التوزيع في المنطقة من خلال ترويجها للسياسات النيوليبرالية في المنطقة، فكان تحول النيوليبرالية إلى مشروع حكم في المنطقة العربية مصحوبا باتفاقيات التجارة الثنائية وبالانضمام لمنظمة التجارة العالمية وبضغوط ووعود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[77]

وقد خضعت الدول العربية تباعا، منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، لمعالجة المؤسسات المالية الدولية وكانت الحكومة المغربية الأولى على رأس القائمة، حيث شرعت منذ 1983 في تطبيق سياسة إعادة الهيكلة، ثم تلتها الحكومة التونسية سنة 1986، ثم حكومات كل من مصر (1991) والجزائر (1994) وكذلك الشأن بالنسبة

76 – محمد سعيد السعدي، الفوارق الاجتماعية في المنطقة العربية: المفهوم والاشكاليات، ضمن «الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية «، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2017.

77– وائل جمال، لماذا يتواصل المشروع النيوليبرالي في المنطقة العربية، في «العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية»، مرجع سابق.

للأردن ولبنان وسوريا وموريتانيا واليمن والسودان. وبذلك خيم على جزء كبير من المنطقة العربية نظام إعادة الهيكلة الرأسمالية لعدة عقود من الزمن. وقد أدى هذا النظام إلى القضاء على دولة الرعاية واستنزف مواردها إلى جانب تفكيك الاقتصاديات المحلية وخضوعها لسيطرة السوق العالمية. ولم تستفد من هذا النظام، بالإضافة للقوى الرأسمالية العالمية، إلا قلة من رجال الأعمال والمضاربين المحليين، فيما كان نصيب الأغلبية الساحقة الانحدار الاجتماعي.[78]

ويتركز ضغط إعادة الهيكلة، بدرجة أولى على ميزانية الدولة، سواء على مستوى مصادر تمويلها أو على هيكلة نفقاتها. والتي تكتسب من خلال ما تعبئه من موارد مالية وما تنفقه في شتى القطاعات، دور بالغ الأهمية في حياة البلاد.

وتفرض سياسة إعادة الهيكلة على ميزانية الدولة هدفا أساسيا يتمثل في استمرار خدمة الدين، مما يضمن استمرار نظام المديونية الذي يمول بدوره النظام القائم ويضمن استمراره.

وتتضمن كافة هذه البرامج نفس الإجراءات وتستعمل نفس الأدوات لتحقيق نفس الغايات. وهي برامج يجري تطبيقها في المنطقة العربية كما في عدد كبير من أقطار العالم منذ عشرات السنين وهي ما انفكت ترفع راية الإصلاح الرأسمالي الليبرالي لخدمة مصالح الرأسمال العالمي وحلفائه المحليين. في مقابل استنزافها لمقدرات الشعوب ونشرها الخراب الاجتماعي على نطاق واسع وتدميرها للمحيط الطبيعي. ومع ذلك فإن جميع هذه الاتفاقيات تزعم أنها تسعى للزيادة في الاستثمار ودفع عجلة النمو الاقتصادي لتحسين الأوضاع الاقتصادية بما يحقق النمو الاحتوائي لشرائح سكانية أوسع، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي

78- فتحي الشامخي، ما بعد الربيع العربي ومسؤولية المؤسسات المالية الدولية في تفاقم الفوارق الاجتماعية، في «العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية»، مرجع سابق.

لحماية الفقراء ومحدودي الدخل وإتاحة الموارد العامة للاستخدام في الإنفاق على البنية التحتية والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وتوفير فرص الشغل. كما تزعم جميع الحكومات برنامج محلية الصنع مائة بالمائة.[79]

إن ما يلفت الانتباه خلال السنوات السبع الأخيرة التي تلت موجة الثورات في المنطقة العربية هو تمكن المؤسسات المالية الدولية من تعزيز موقعها في المنطقة من خلال إحكام قبضتها على العديد من الحكومات وفرضها المزيد من برامج إعادة الهيكلة الرأسمالية الليبرالية، وهو ما تسبب في تفاقم عجز رصيد العدالة الاجتماعية الذي يغذي بدوره التفاوت الاجتماعي.

وقد سجلت السنوات بعد الثورة إبرام العديد من اتفاقات إعادة الهيكلة مع المؤسسات المالية الدولية بوتيرة لم تشهد المنطقة العربية مثيلا لها قبل الثورة.

واستمرت تلك السياسات النقدية المتبعة بعد الربيع العربي في الكثير من الدول مع الاستدانة إما من الصندوق الدولي أو البنك الدولي، فعلى سبيل المثال في **الحالة التونسية**، تم إبرام اتفاقيتين مهمتين مع صندوق النقد الدولي بقيمة تفوق 5 مليار دولار يمتدان على 6 سنوات، وهي فترة معالجة طويلة للغاية تدل على فقدان الدولة لسيادتها في تحديد سياساتها بحرية فيما فقد الشعب حقه في تقرير مصيره بنفسه. وهناك الأردن، التي أبرمت مع صندوق النقد اتفاقا بقيمة تفوق 0.7 مليار دولار لفترة تمتد على ثلاث سنوات. وفي مصر، هناك سعي حثيث لعقد اتفاق مع الصندوق حول حزمة من الشروط التي تشمل العديد من قطاعات الإنتاج والأنشطة المصرفية والمالية والشؤون الاجتماعية وهو ما تم أبرام مرحلته الأولى في 2016. وفي المغرب أبرمت الحكومة

79- المرجع السابق.

مع الصندوق اتفاقها الثالث منذ سنة 2012 بقيمة تناهز 3.5 مليار دولار لتمويل حزمة جديدة من التعديلات الهيكلية وإجراءات التقشف يتم تنفيذها خلال العامين القادمين[80].

واللافت أيضا في هذه الاتفاقات هو تعاظم الدور المباشر لصندوق النقد الدولي في تحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول وهو الدور الذي كان يضطلع به بالخصوص البنك العالمي. وفي ذلك أكبر دليل على تراكم المصاعب الاقتصادية ودخول أغلب اقتصاديات البلدان المعنية في مأزق لا يبدو له مخرجا، علاوة على احتدام الأزمة الاجتماعية التي أخذت في العديد من الدول منحى أزمة إنسانية حقيقية. [81]

ثانيا: مظاهر أزمتي التوزيع وإعادة التوزيع

ستقوم الورقة في هذا الجزء بتناول أزمتي التوزيع وإعادة التوزيع ومظاهرها خلال السبع سنوات الماضية في المنطقة العربية، ويمكننا هنا الإشارة لبعض تلك المظاهر والتي بدأت مع موجة الثورات العربية منذ نهاية ديسمبر 2010 في تونس مرورا بمصر واليمن وسوريا في 2011 ووصولا للحراك في العراق ولبنان عام 2015. ومن المهم ذكره في هذه الحالة هو أن المطالب الاقتصادية والاجتماعية كانت من جوهر هذه الاحتجاجات عام 2011 وكانت المرتكز الأساسي للاحتجاجات عام 2015. تتجلى مظاهر أزمتي التوزيع وإعادة التوزيع أيضا في تعميق الفوارق الطبقية والاقتصادية في الكثير من دول المنطقة العربية، إلى جانب ازدياد حدة اللا مساواة سواء على مستوى الدخول أو على مستوى الظروف المعيشية.

80- المرجع السابق.
81- المرجع السابق.

أ) تركز الثروات وتزايد التفاوتات الاجتماعية:

عادة ما تتركز سلطة الحكم في يد تحالف طبقي من طبقات وفئات اجتماعية مختلفة، وأحيانا تخلق الدولة من خلال ممارساتها طبقة خاصة بها مثلما حدث في نهايات فترة التحرر الوطني في دول مثل الجزائر ومصر حيث نمت طبقة البرجوازية الجديدة التي كانت قد حصلت على أكثر مكاسب ممكنة في ظل سيطرة الدولة على قطاعات الإنتاج وكان من صالحها في هذه اللحظة تحول الاقتصاد إلى اقتصاد السوق، بما يساعدها على تحقيق أرباح من الوساطة في بيع وخصخصة الشركات أو الدخول في شراكات مع شركات عالمية عبر تأسيس وكلاء محليين. وهو ما يظهر في حالة العراق ولبنان في نماذج المحاصصة الطائفية، حيث تحول تقاسم السلطة بين الطوائف إلى تقاسم للثروة بين مجموعة السياسيين، فأصبح مصدر شرعية الزعامات الطائفية هو انتمائهم لهذه النخبة وليس لطوائفهم.

وفي حالات أخري كمصر والأردن والمغرب وتونس قد ظهر هذا مع بدايات تطبيق سياسات التكيف الهيكلي منذ التسعينيات، وما صاحب ذلك من تشكل طبقة جديدة بما تحمله من سمات، وتصبح هذه الطبقة دولة داخل الدولة، وهو ما يعزز من غياب الشفافية وصعوبة الرقابة عليهم، وبالتالي فهذا يفتح الباب للممارسات غير العادلة والاستحواذات والاحتكارات التي لا يمكن مواجهتها أو الحد منها.

يأتي واقع هيمنة الطبقات الحاكمة خاصة في العائلات الملكية بالدول العربية، وفي أسر الحكام العرب وأبنائهم بالجمهوريات، وهو ما ينطبق أيضا على أسر كبار الوزراء وأبنائهم، وغالبا ما يحيط بمعظم تلك الأنظمة مجموعات من رجال الأعمال يكونوا الواجهة لممارستها الاقتصادية، والتي تتمتع بطيف واسع من التسهيلات والحماية مما

يساعدها على أن تكون رقما مؤثرا في المعادلة الاقتصادية، وهو ما يجعل هذه الطبقات تقف بكل قوة ضد أي تغيير لقواعد اللعبة السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية لما يمثله ذلك من تهديد مباشر لمصالحها وأرباحها، فنحن أمام عناصر وآليات مترابطة بالاقتصاديات العربية تجاوزت حدود السيطرة على اقتصاداتها الوطنية وتحولت للسيطرة على الاقتصاديات الإقليمية بالمنطقة عبر التحالفات الاقتصادية والشراكة في الصناديق والأسهم وشركات الـOffshore، وكل ذلك يؤكد ويسعى لاستمرار وتكريس الطبقية وانعدام عدالة التوزيع في المجتمعات العربية واقتصاداتها.

وقد تجلت مظاهر انعدام عدالة التوزيع في صور الاحتكار على سبيل المثال، ففي حالة سلطنة عمان على سبيل المثال، سيطرت فئات من «المحاسيب» على الاقتصاد بطرق قانونية بحكم هيمنتها على مفاصل صنع القرار وتشكيلها لأغلب التشريعات المنظمة للاقتصاد، وهي الفئة التي استحوذت على «التوكيلات الكبرى» في قطاعات النفط والغاز والخدمات والاستيراد والتصدير والسلع المعيشية الأساسية. الأمر الذي خلق إقصاء اجتماعيا واضحا تمثل في «احتكار القلة» الذي يعد أبرز سمة يوصف بها القطاع الخاص في عُمان. أما في اليمن، فقد ظهرت هيمنة برجوازية تجارية مرتبطة برأس السلطة –مع تطبيق برامج التكييف الهيكلي تركزت كل المشروعات في أيدي أسر تجارية محدودة جميعها مرتبطة بطريقة ما بالنظام.

وهو الأمر الذي انتهي لوجود ما يسمي برأسمالية المحاسيب، حيث تتركز الثروة في يد فئات قليلة، والتي أدت إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمنافسة بين الفاعلين الاقتصاديين، مما يؤدي إلى تهميش الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يؤدي لتعطيل عملية الابتكار وتبني حلول

تكنولوجية جديدة ترفع من إنتاجية العمل وتعزز تنافسية الشركات.[82]

وبالتالي كان من الطبيعي أن تقوم تلك الطبقات بمعاداة الحراك في الدول المختلفة والذي كانت العدالة الاجتماعية في القلب منه. وذلك لكونه يهدد بقاء شبكات المصالح والعلاقات التي تضمن لهم توزيع وإعادة توزيع الموارد بالصورة التي تزيد من ثرائهم وسيطرتهم وتعود على المواطنين بالمزيد من الإفقار والتهميش بمختلف أشكاله.

هناك أيضا إشكالية ترتبط ارتباطا وثيقا بالاحتكار وما يترتب عليه من انعدام لعدالة التوزيع وهي المرتبطة بإمكانية الوصول للموارد البيئية وإداراتها.[83] والتي تجلت مظاهرها ما قبل الثورات ولكنها بقيت أيضا مستمرة بعدها خاصة بعد أن شعرت القوى المهيمنة والمسيطرة على الموارد بالتهديد وبالتالي فقد بذلت كل جهدها لتحاول حصاد المزيد من السيطرة والذي يمكنها ليس فقط من إعادة توزيع الموارد وفقا لمتغيرات شبكات المصالح ولكن أيضا لمجابهة أي حراك وتغيير حقيقي يطالب بتحقق العدالة والمساواة وتقليص التفاوتات الاجتماعية.

وهو ما أدى لتعميق التفاوتات الاجتماعية القائمة بالفعل بل وخلق طبقات جديدة من خلال تلك الممارسات الاقتصادية الاحتكارية تعلن ولائها لتلك الأنظمة التي تكونت بعد الثورات وتساهم في خلق واقع جديد يؤدي لدحض مطالب المواطنين بالعدالة الاجتماعية وتعرضهم للمزيد من الإفقار والإقصاء.

حيث تعد الفوارق الاجتماعية والاقتصادية المتنامية من أهم المؤشرات على فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية في توزيع الثروات على المجتمع، بكافة فئاته، سواء من جانب الدين أو العرق أو النوع

82- المحددات الهيكلية لتعميق الفوارق والفجوات الاجتماعية في المنطقة العربية، ضمن «الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية»، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2017.

83 - المرجع السابق.

الاجتماعي، أو المكان الجغرافي أو حتى الفئة العمرية.[84]

ب) أزمة التوزيع وتهديد الشرعية:

ليست السياسات الاقتصادية مجرد مشروعا اقتصاديا لكنها أيضا مشروعا سياسيا، فالسلطة الاقتصادية تتحول إلى سلطة سياسية لحماية مصالحها وسواء كانت تمارس هذه السلطة مباشرة أو عبر وسطاء، كما أن التزاوج بين الثروة والسلطة في مجتمعاتنا العربية مرتكزا لا يمكن تجاهله أو تجاوزه.

وقد كان اندلاع الثورات العربية تعبيرا مباشرا عن فقدان تلك النظم لشرعيتها بصورة كاملة وقد كانت المطالب المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية تمثل جوهرا لتلك الاحتجاجات بالطبع إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية وهو ما تم محاولة مقاومته من خلال تجاهل طبيعة هذه الحراكات ومحاولة إضفاء صبغات معينة على الخطابات المناهضة لها لجعل الحديث يتمحور حول قضايا الهوية كما حدث في تونس ومصر، أو حصره في فكرة وجود صراع سياسي بين قبائل وطوائف محددة كما حدث في اليمن على سبيل المثال.

ولكن على الناحية الأخرى، بقيت المطالب الاقتصادية والاجتماعية في جوهر الاحتجاجات وقد تجلى هذا في الحراك في كل من العراق ولبنان في 2015، حيث قدم هذا الحراك نموذجا جديدا لتطور الحراك الاجتماعي المرتكز بشكل مباشر على المطالب الاقتصادية والاجتماعية.

بدأ الحراك في لبنان مع أزمة النفايات ولم يتوقف عند هذا الحد بل امتد إلى مسألة علاقة البلديات بالمالية العامة، وتطور هذا المستوى

84 – هبة خليل، نحو منهجية لدراسة الفوارق الاجتماعية بمصر، ضمن «الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية «، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2017.

ليشمل ملفات أخرى كالكهرباء أو الأملاك البحرية وغيرها من المطالب القديمة أيضا كموضوع الرواتب.[85] وفي هذا السياق يمكن قراءة الحراك المدني على أنه نتيجة طبيعية لتردي الوضع الاجتماعي للشعب اللبناني حيث تتآكل الطبقة الوسطى وتتسع شريحة الطبقة الفقيرة على صعيد مساحة لبنان كله. وبرز الحراك المدني في مواجهة ملف النفايات في لحظة تعزز فيها الانتماء الطائفي بسبب هيمنة الأحزاب الطائفية على كل القطاعات في الدولة حيث لم تعد إدارة تسير أو يتم أي توظيف فيها أو إقرار لأي مشروع أو مؤسسة إلا بموافقة منها، أو يتم تجميده إلى حين التوافق عليه وتقاسم عمولته.[86]

وكان قد تزامن مع الحراك في لبنان عام 2015، انطلاق حراك آخر في بغداد ومحافظات جنوبي العراق مظاهرات حاشدة استجابة لدعوات التيار المدني للاحتجاج على الفساد وتردي الخدمات وعدم توفر الوظائف. حيث طالب المتظاهرون بإجراءات حقيقية وفاعلة لمحاربة الفساد وتحسين مستوى الخدمات ومحاكمة المسؤولين الفاسدين في البلاد، وعمت المظاهرات الشعبية وسط العاصمة العراقية ومدنا أخرى، منها كربلاء والحلة والنجف والناصرية والبصرة والديوانية للجمعة الثالثة على التوالي رغم الإجراءات الأمنية المشددة، للمطالبة بإصلاح المؤسسات القضائية، وإبعاد مؤسسات الحكومة عن المحاصصة الطائفية.[87] وفي الحالتين نجد تركيز المواطنين على إضفاء الصفة المدنية والشعبية على الحراك في سياق يتسم بالطائفية والمذهبية، والإصرار على عدم الفصل بين جملة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبين مطالب

85 – سامر فرنجية، عن مستويات الحراك في لبنان، الحياة، 15 سبتمبر 2015، http://goo.gl/LjJmof

86 – تداعيات الحراك الاجتماعي في لبنان وأبعاد الفراغ، 16 أكتوبر 2015، https://is.gd/UDmjzj

87 – مظاهرات العراق الحاشدة تطالب بالإصلاحات، الجزيرة، 22 أغسطس، 2015، http://goo.gl/fhPk9R

التغيير السياسي. وتعبر كلا الحالتين أيضا عن الارتباط الوثيق بين أزمتي التوزيع وإعادة التوزيع غير العادل للموارد وبين احتفاظ النظم بشرعيتها في الحكم.

ج) أزمة التوزيع وعلاقتها بالعنف المتصاعد:

من ناحية هناك علاقة بين حدة اللامساواة والفوارق الطبقية وبين خلق بيئة حاضنة للعنف بمختلف صوره في دول المنطقة العربية، كما كان الحال في نماذج من بعض دول أمريكا اللاتينية، والتي أدت الفوارق الطبقية والاجتماعية العميقة فيها للجوء المواطنين للعنف في بعض الأحيان، ولكن أيضا تجدر الإشارة إلى أن معدلات العنف بدأت في التراجع عندما تم تبني سياسات اقتصادية واجتماعية مغايرة.

وبالتالي فإن الفوارق الاجتماعية تهدد تماسك المجتمع، أي قدرة المجتمع على ضمان العيش الكريم لكل أفراده وتقليل التفاوتات والاستقطاب الاجتماعي داخله، خاصة في غياب أنظمة للحماية الاجتماعية فعالة، مما يخلق الشعور بعدم الأمن والإقصاء عند الفقراء والتهميش بمختلف صوره وهو ما يعزز من اللجوء للعنف، مهددة بذلك الاستقرار الاجتماعي. فعلى سبيل المثال لا الحصر في الحالة المغربية صرح المندوب العام المغربي لإدارة السجون، أن «أكثر من 80 في المئة من السجناء يقل مستواهم الدراسي عن الصف الإعدادي، بالإضافة إلى أن أكثر من 70 في المئة إما عاطلون أو يمتهنون حرفا ومهنا بسيطة لا تكفل الاستقرار المادي والاجتماعي.[88]

على الناحية الأخرى فإن التصاعد غير المسبوق للعنف الناتج عن الصراعات والحروب، يكبد العديد من دول المنطقة قدر كبير من

88 – المحددات الهيكلية لتعميق الفوارق والفجوات الاجتماعية في المنطقة العربية، ضمن «الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية»، مرجع سابق.

الخسائر على المستوى البشري والاقتصادي والمادي، حيث كان من شأن هذه النزاعات الإضرار بالفوارق بين الطبقات والفئات الاجتماعية على نحو لا يخدم الطبقات الأضعف. فوفقا لتقرير المرصد الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أكتوبر 2016 الصادر عن البنك الدولي، نجد أنه في ضوء انخفاض أسعار البترول على المستوى العالمي فإن 4 من الدول النامية المصدرة له في المنطقة وهي سوريا واليمن والعراق وليبيا تشهد صراعات وحروب أهلية واسعة، وهو ما يجعل اقتصاديات هذه البلد في حالة حرجة بفعل انخفاض أسعار البترول وما يتطلبه ذلك من تنويع للبنية الاقتصادية، وكذلك التدمير المستمر والواسع النطاق للبنية التحتية والاقتصادية لهذه البلاد والذي يساهم في مزيد من الإفقار.

ففي الحالة اليمنية، كان للحرب التي تشهدها اليمن منذ 2014، دورا في تعقيد الأوضاع الاجتماعية والمعيشية، فإلى جانب سقوط عشرات الآلاف من القتلى والجرحى واضطرار ما يقرب من ثلاثة مليون مواطن مغادرة منازلهم في مناطق القتال، وانهيار وتدمير البنية التحتية التي كانت ضعيفة حتى قبل الحرب، نشأ مع الحرب وبسببها ما يمكن أن يطلق عليه «اقتصاد حرب» تلعب فيه مافيات السوق السوداء وزعماء الحرب والميليشيات المسلحة الدور الرئيسي، وبينما تجمع هذه العصابات الثروات الخيالية نتيجة الإتجار بالنفط والمواد الضرورية في السوق السوداء، أصبح أغلب المواطنين والسكان يعيشون تحت خط الفقر وعلى وشك المجاعة، وإذا كانت الحرب هي آخر وسائل الطبقة المسيطرة للإبقاء على هيمنتها على البلاد ومقدراتها الاقتصادية، فإن نتائج هذه الحرب بالذات سترسم ولعقود طويلة قادمة لا شكل النظام السياسي للبلاد بل وطبيعة سياساته الاقتصادية والاجتماعية أيضا.

ويتشابه هذا الوضع مع الحال في سوريا كذلك، ف»اقتصاد الحرب»

يترك أثره على المؤشرات الاقتصادية فبلغ دليل التنمية البشرية 0.472 مع نهاية 2013 مقارنة بـ0.646 في العام 2010، ووصل معدل الفقر لـ82.5% مع نهاية العام 2014، كما تم تسريح أكثر من 85 ألف عامل خلال عام الثورة الأول فقط، وعطل عمل كثير من المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وأوقف الخطط والمشروعات التي كانت في طريق التنفيذ، إلى جانب القصف الذي طال مدنا وقرى كثيرة، تم بفعلها تهجير ملايين السكان ودمار كلي أو جزئي للبنية التحتية إضافة لما تم تدميره من مؤسسات ومعامل في محيط المدن وخاصة في ريفي دمشق وحلب، حيث تتمركز آلاف المؤسسات الصناعية والحرفية ومشروعات الإنتاج الزراعي والحيواني. وتمّ تخصيص القسم الرئيس من الاستهلاك النفطي والموارد المالية لصالح الآلة العسكرية، وبهذا توقفت المشروعات والأنشطة الخاصة بمؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات الإنتاجية نتيجة نقص الوقود وتوقف المواصلات، وهو ما ترك أثره على استفحال الغلاء والتضخّم والبطالة والنزوح للمواطنين، وقد تزامن معه ارتفاع كبير في الأسعار حتى المقدمة من المؤسسات الحكومية، مثل ارتفاع أسعار الأسمدة والأدوية والاتصالات والوقود بنسبة فاقت 100%. في الوقت نفسه، انتشرت عمليات الغش في نوعية السلع بشكل لم يسبق له مثل مع ضعف الرقابة.

وهو لا يختلف كثيرا عن الحالة الليبية، والتي تشهد انخفاضا لمعدل إنتاج البترول –المورد الرئيسي– من 800 ألف برميل يوميا إلى حوالي 250 ألف برميل كحد أعلى، وهو ما لا يكفي الاستهلاك المحلي، إلى جانب تركز جزء كبير من النفقات على المليشيات المقاتلة، وبالتالي ارتفاع أسعار المواد التموينية والمواد الأساسية وندرتها في السوق، فهناك نقص، وربما غياب هائل للخدمات الأساسية الصحية والطبية منها والخدمات الأساسية أيضا، مثل نقص غاز الطبخ والكيروسين للتدفئة،

النقص الكبير في الأدوية والمعدات الطبية التي تعاني منها المستشفيات والصيدليات.[89]

وبالتالي يمكننا القول إن العلاقة بين أزمات التوزيع وبين العنف لا تسير في اتجاه واحد فتفاقم أزمات التوزيع وإعادة التوزيع من شأنه أن يخلق بيئة حاضنة للعنف خاصة في ظل غياب مشاركة المواطنين تماما عن عمليات صنع السياسات والذي يتيح للفئات المهيمنة أن تصيغ الواقع وفقا لما يتفق مع تعاظم مصالحها ومكاسبها مع الإبقاء على إقصاء وتهميش الفئات الأخرى اقتصاديا واجتماعيا. وعلى الناحية الأخرى فتصاعد معدلات العنف كما أشرنا تخلق فئات تتربح من ورائها إلى جانب أنها تدمر البنى الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول وتزيد من معدلات الفقر وأزمات انعدام اللامساواة.

89 - المرجع السابق.

خاتمة:

من خلال التناول السابق، يمكننا استخلاص عدد من الاستنتاجات حول أصول ومظاهر أزمات التوزيع وإعادة التوزيع في المنطقة. لعبت بنية الدولة العربية دورا واضحا في خلق أزمات التوزيع من البداية وظهر ذلك في مراحل تطورها التاريخية المختلفة ويعود هذا الدور لعدد من العوامل أهمها هو الطبيعة التي نشأت بها الدولة القائمة على الموائمات السياسية والقبلية وأيضا الفوقية سواء في خلق الطبقات الاجتماعية أو في صنع السياسات والقرارات.

إلى جانب بنية الدولة والدور الذي لعبته، أدى أيضا تبني السياسات النيوليبرالية في الكثير من دول المنطقة منذ ثمانينيات القرن الماضي إلى تفاقم أزمات التوزيع وإعادة التوزيع بما فرضته تلك السياسات من تخلي الدولة عن دورها في توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وتحول الحقوق لسلع خاضعة لميكانزمات الأسواق العالمية وما نتج عن ذلك من المزيد من الإفقار للمواطنين وتزامن ذلك أيضا مع تزايد معدلات الفساد وغياب للشفافية والمساءلة.

وما عظم من أثر تلك السياسات هو الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين في الترويج لتلك السياسات ودعم الدول العربية لتنفيذها وربط المساعدات المالية بتطبيق برامج اقتصادية، ما أدى في النهاية لإحداث اختلالات اقتصادية نتج عنها تعميق الفوارق الاجتماعية وانعدام العدالة في توزيع الموارد وأيضا انعدام العدالة في توزيع الأعباء الناتجة عن تلك الاختلالات الاقتصادية.

لعله من أبرز مظاهر أزمات التوزيع وإعادة التوزيع في المنطقة خلال السبع سنوات الماضية هو استمرار الأسباب التي أدت لقيام الثورات ومن أهمها استمرار تركز الثروات والموارد في أيدي فئة قليلة تحكم سيطرتها على كافة المناحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دول

المنطقة العربية وما ترتب على ذلك من اتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وتفاقم التفاوتات فيما بينهم بشكل ملحوظ.

وعلى الناحية الأخرى، أدى استمرار أزمات التوزيع وإعادة التوزيع إلى خلق أزمات متجددة على النواحي الأخرى، فاستمرار الاحتجاجات المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية يعبر عن فقدان النظم القائمة لشرعيتها إلى جانب استمرار تلك النظم في مواجهة الاحتجاجات بالقمع وغياب قنوات المشاركة في صنع القرارات والسياسات يعبر عن مدى ارتباط أزمات التوزيع بأزمتي الشرعية والمشاركة وأن العلاقة بينهم متداخلة ولا يمكن مواجهة أزمة دون مواجهة الأخرى بمعنى أنه لا يمكن تبني سياسات إعادة توزيع فوقية دون أن تكون مشفوعة بإجراءات وسياسات تعزز من مشاركة المواطنين في تحديد احتياجاتهم وفي صنع قرارهم.

على الناحية الأخرى وكما سبق وأشرنا فإن هناك علاقة متداخلة بين أزمات التوزيع وبين العنف فتفاقم أزمات التوزيع من شأنه أن يساهم في خلق بيئة حاضنة للعنف خاصة مع الإبقاء على تهميش الفئات الأخرى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وعلى الناحية الأخرى يلعب تصاعد معدلات العنف دورا في تدمير البنى الاقتصادية والاجتماعية بما يترتب عليه من تزايد في معدلات الفقر.

الفصل الخامس:

المشاركة السياسية كمحور من محاور التنمية

ياسمين أيمن[1]

1- راجع الورقة: د. نادين عبد الله

مثلت حقبة الستينيات فترة هامة في تاريخ الوطن العربي حيث انتهى الاستعمار بشكله التقليدي داخل عدد كبير من الدول، ومن حينها بدأت الدول في اتباع خطوات حثيثة لتحقيق التنمية، تمثلت تلك الخطوات في بناء اقتصاديات تتشابه مع اقتصاديات الدول الغربية الناجحة، فحاولت الدول الاتجاه نحو بناء الاقتصاديات الصناعية لتحل محل الزراعية، كما عملت على تطوير الخدمات الصحية والتعليمية آخذة بالنموذج الغربي التنموي، مما تسبب في تعثر الدول ماليا؛ والبدء في مساهمة المؤسسات الدولية التنموية والمالية بشكل عيني أو نقدي لوضع الدول على طريق التنمية، والتي بدورها قد فرضت نمطا معينا من الإصلاحات السياسية والاقتصادية وجب على الدول اتباعها مقابل الحصول على مساعدات مالية ومعنوية.[90]

ونتيجة لذلك اتجه القادة لتكثيف دعواتهم للمواطنين للمشاركة في تحقيق التنمية، حيث أنه كلما استطاعت السلطات تسخير جهود وموارد الشعب حققت قدرا أكبر من التنمية؛ فعلى سبيل المثال: تساهم عملية المشاركة في صنع القرارات في إمداد المخططين بالمعلومات الكافية وزيادة وعيهم بما يحتاجه أفراد الشعب، وبالتالي تتمكن السلطات من اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق خطوات واسعة في إنجاح عملية التنمية، كما تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي؛ ويمكن تفسير ذلك كالآتي؛ تأتي مصالح الأسرة والقبيلة والدين والحزب في المقام الأول داخل بعض الدول كما الحال في بعض الدول العربية،

90 – بول هاريسون، «العالم الثالث غدا»، مصطفى أبو الخير عبد الرزاق (ترجمة)، (القاهرة: كتاب صادر عن الهيئة العامة للكتاب، 1992)، ص 23-24.

ويتم النظر للحكومة على أنها وسيلة لتقدمهم لو اتفقت رؤيتها مع باقي الرؤى، ولكن لو اختلفت ينظر لها على أنها العدو الأكبر والمعيق لمصالحهم، فيحدث حالة من حالات العصيان الشعبي وعدم الرضا عن أداء الحكومة وبالتالي غياب الاستقرار السياسي، لذا فإشراك الجماهير في عملية التصويت على اتخاذ القرارات، وإسهامهم في رسم رؤى استراتيجية تنموية للدولة يساهم في تقبلهم لاستراتيجيات وقرارات الحكومة، بل ويساهم في دفعهم للعمل على إنجاحها، ومن ناحية أخرى فالإفراط في إشراك الشعوب له سلبيات عدة، وخاصة في حالة انتشار الفقر والجهل وغياب الحد الأدنى من الثقافة.[91]

وبالنظر للمشهد العربي الحالي الذي يضج بالصراعات الطائفية والحروب الأهلية، واستبداد السلطات في بعض الدول، والتدخل الأجنبي في دول أخرى وإن كان بطرق ملتوية غير تقليدية، تعد قياس عملية المشاركة السياسية داخل الدول العربية أمرا هاما، لنبني بناء على تلك القياسات التنبؤات المستقبلية والدور الذي قد يلعبه المواطن لتشكيل نظام الحكم داخل الدول، وفي خضم ما جاء ذكره يمكننا أن نتطرق للإشكالية الرئيسية التي تسعى تلك الورقة للإجابة عنها، وهي: **ما هي طبيعة عملية المشاركة السياسية في الوطن العربي؟** وسيتم الإجابة عن ذلك التساؤل من خلال عدة محاور وهي:

1- كيفية تبلور مفهوم المشاركة السياسية عبر الزمن.

2- أشكال المشاركة السياسية المختلفة.

3- المشاركة السياسية ما بين قبضة الحكومات وطموح المواطنين.

أولا: كيفية تبلور مفهوم المشاركة السياسية عبر الزمن

ظلت المشاركة السياسية حتى بداية عصر النهضة قاصرة على طبقة

91 - المرجع السابق، ص 24-34.

معينة وهم أثرياء القوم والأشخاص المقربين منهم، بينما حرم عامة الشعب من حق المشاركة، ومنذ القرن السابع عشر بدأ الاتجاه يزداد نحو مزيدا من المشاركة وخاصة مع ظهور الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، ويمكن إرجاع ذلك الاهتمام المتزايد بالمشاركة لعدة أسباب ومنها:

- ظهور الجماعات المثقفة والمفكرين الذين تناولوا مسألة الحقوق والحريات.
- ظهور أصحاب الحرف والتجار الذين أرادوا تحسين أوضاعهم عن طريق مساهمتهم في رسم نظام الحكم.
- تطور وسائل النقل والمواصلات وسرعة انتشار المعلومات والأفكار.
- التدخل الحكومي في نواحي الحياة المختلفة الأمر الذي دفع الناس للمطالبة بالمشاركة لحماية أنفسهم من التوغل الحكومي في شئونهم.
- التناحر بين القيادات وسعيها لكسب التأييد الشعبي.

كل ما جاء ذكره ساهم في بدأ تبلور مفهوم المشاركة السياسية ورسم أبعاده عبر الزمن.[92] ويوجد عدة تعريفات خاصة بلفظة المشاركة السياسية ومنها:

المشاركة السياسية ''تعنى تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها''، وأيضا هي ''العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم هذه المشاركة

92- السيد عليوة ومنى محمود، «مفهوم المشاركة السياسية»، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 22 ديسمبر 2008، https://goo.gl/SQjhAR

من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة".[93] **ووفقا لتعريف الأمم المتحدة** فالمشاركة السياسية هي حرية التعبير عن الرأي والتمثيل والارتباط، وهي القدرة على أخذ دورا في تولي الشئون العامة، وامتلاك الفرصة للترشح وشن الحملات الانتخابية وتولي المناصب على كافة المستويات الحكومية، وعلى صعيد الوثائق الدولية فهناك مساواة بين الرجل والمرأة في حق المشاركة السياسية ولكن الواقع الفعلي يعكس رؤية مغايرة خاصة في الدول التي تعاني من الصراعات.[94]

ثانيا: أشكال المشاركة السياسية المختلفة

تتنوع أشكال المشاركة بتنوع أفكار الكتاب وتصنيفهم لها، فعند كونواي تنقسم المشاركة للنشاط الإيجابي مقابل السلبي وضربت عنهم أمثلة متنوعة؛ فالأول يتضمن عمليات التصويت وكتابة الخطابات الحكومية، بينما يتضمن الثاني متابعة العمليات السياسية وحضور اللقاءات المدعومة من الحكومة، ومن تلك الأمثلة صاغت شكلين آخرين للمشاركة وهما المشاركة التقليدية وتضم الأنشطة التي تكون بمباركة حكومية، والغير تقليدية التي قد تتوافق مع الحكومة وقد تختلف كما في عملية إحراق مباني الدولة تعبيرا عن الاعتراضات أو عرقلة مصالح المواطنين ومنعهم من الإدلاء بأصواتهم.[95]

ووفقا للكاتب إبراهيم إبراش فالمشاركة السياسية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مستويات وهي:

1. "مشاركة مستقلة": يتمتع فيها المواطن بالحرية المطلقة في المشاركة

93- المرجع السابق.

94 - United Nations, "Chapter 3: Political Participation", accessed date: 05/12/2017, https://goo.gl/7BSWVB

95- سامية خضر صالح، «المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا»، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التربية، 2005)، ص 28-30، https://goo.gl/xr68b9

أو عدمها وفي تحديد نوعية المشاركة والدرجة التي يريدها.

2. "**مشاركة منظمة**": وهي التي تتم عن طريق المؤسسات والمنظمات القائمة كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والاتحادات العمالية، حيث تقوم تلك المؤسسات بتجميع رغبات المواطنين وآرائهم المختلفة وبلورتها في صورة برامج محددة لتساهم في صنع الخيارات السياسات المختلفة.
3. "**مشاركة ظرفية**": يضم ذلك النوع من المشاركة المواطنين الغير مؤطرين سياسيا والغير ناشطين؛ أي بمعنى أوضح عامة الشعب الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات أو الاستفتاءات المختلفة، أي أنها تكون مشاركة مبنية على وجود مناسبات معينة.[96]

ولتوضيح صور المشاركة السياسية؛ يمكننا أن نلقي نظرة عن نسب التصويت الانتخابية في الانتخابات البرلمانية داخل بعض الدول والتي تمثل مؤشر من مؤشرات المشاركة السياسية في حال عرفناها بأنها التصويت في الانتخابات. والذي يمثل المشاركة الإيجابية وفقا لكونواي أو الظرفية وفقا لتقسيم إبراهيم إبراش. والدول على الترتيب هي: مصر وتونس والمغرب والأردن، وسيتم عرض النتائج بدءا من عام 2000 وصولا لآخر انتخابات برلمانية تمت في الدول الأربعة، ولعلنا ركزنا في التحليل على أن نقارن بين دولتين تعرضتا لثورات ألا وهما مصر وتونس، ودولتين لم يشهدا ثورات بالمعنى الواسع وإن تعرضوا لقدر من الاحتجاجات وهما المغرب والأردن، وقمنا بالتركيز على الانتخابات البرلمانية لأن دولتي المغرب والأردن يتخذون نظام الحكم الملكي، لذا لن نكون قادرين على المقارنة بينهم وبين مصر وتونس في حالة اختبرنا الانتخابات الرئاسية.

96- لعجال أعجال محمد لمين، «إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم»، مجلة العلوم الإنسانية: جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2007، العدد الثاني عشر، ص 245، https://goo.gl/GfMsqb

أ- مصر.

يوضح الرسم البياني نسبة المشاركة الانتخابية خلال الانتخابات البرلمانية ابتداء من انتخابات عام 2000 حتى عام 2015.

(تم تجميع البيانات بواسطة الباحث من: مجلة مصر المعاصرة، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، BBC عربي، منتدى البدائل العربي للدراسات)

نلاحظ من الرسم البياني ارتفاع نسبة المشاركة تدريجيا منذ عام 2000 حيث اجتاحت موجات الديمقراطية العالم بأكمله، وبدأ بروز دور المنظمات الدولية التي ربطت تقديم مساعداتها بتحقيق الديمقراطية وبعقد انتخابات دورية، واستمرت النسبة في الارتفاع إلى أن بلغت أقصاها في عام 2012 وهي الانتخابات البرلمانية التي تلت ثورة الخامس والعشرين من يناير، مما يعني مزيدا من الثقة والرغبة في تحقيق أهداف معينة، ولكن تراجعت النسبة مرة أخرى في عام 2015 مما يدل تراجع الإيمان بأهمية الانتخابات.

ويمكننا التعويل على الأسباب التالية لتفسير نسب المشاركة في مصر؛ فالتعنت السلطوي لنظم الحكم المتتالية في مصر، والتضييق على

منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، وكذا التضييق على اليسار والأحزاب السياسية بصورة تمنع من تواجدها على الأرض ومن ثم قدرتها على الحشد الشعبي لتحقيق المشاركة، وكذلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي ركزت هم المواطنين الأكبر على كسب عيش الحياة، غير مباليين بالعملية السياسية برمتها، وخطايا القوى السياسية ما بين عامي 2011 و2013 التي وعدت بتحقيق ديمقراطية شاملة وباحترام لحقوق الإنسان ولكنها فشلت في تحقيق ذلك.[97] ساهمت في التأثير على مفهوم المواطنة لدى الشعب ومن ثم التأثير على عملية المشاركة السياسية والتصويت بالانتخابات.

ب- تونس.

وفيما يلي رسم بياني عن الانتخابات البرلمانية في عام 2004، 2009، 2011، 2014.

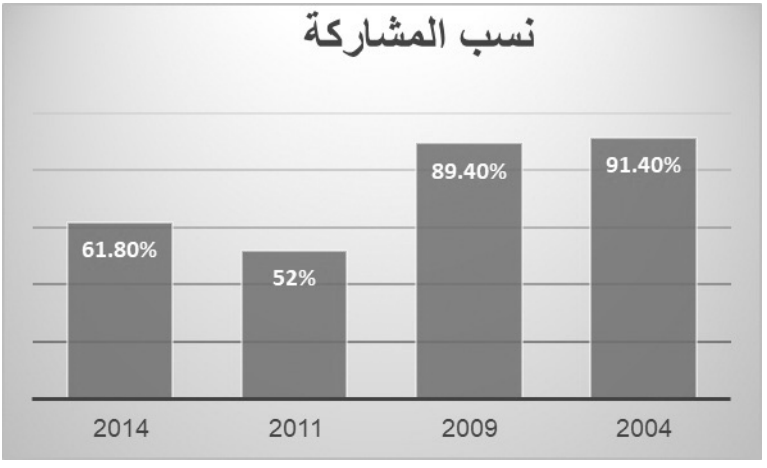

(تم تجميع البيانات بواسطة الباحث من: CNN بالعربي، Adam Carr's، UNDP Election Archive)

97 – عمرو حمزاوي، «بلاد العرب ـ معوقات الديمقراطية بعيدا عن الحكومات السلطوية ومصالح الغرب»، الشروق، 11 مايو 2018، https://goo.gl/qfBhaA

تشير المصادر الرسمية التونسية إلى أن نسبة المشاركة في عام 2004 و2009 قد بلغت 91.40% و89.40% على الترتيب؛ وهي النسبة التي لم تتحقق في أعتى الدول الديمقراطية على مستوى العالم، مما يدل على أنه كان هناك قدر كبير من التزوير من قبل السلطات الرسمية في الدولة، ونجد أن النسبة قد انخفضت في عام 2011 وهو العام الذي تلى الثورة التونسية، ولكن مقارنة بالنسب الطبيعة للمشاركة عبر مستوى العالم فقد تكون تلك النسبة أعلى من نظيراتها في عامي 2004 و2009 لو عرضت الحكومة النسب الحقيقية، وارتفعت النسبة مرة أخرى في عام 2014.

ولتفسير نسب المشاركة في تونس يمكننا الارتكاز على نظرية ''الحرمان النسبي'' والتي أدت لبروز الحركات الاحتجاجية في تونس بسبب الشعور بالحرمان من قبل الأفراد، ولمسهم لقدر التناقض بين الآمال والواقع المحبط، علاوة على الشعور بعدم المساواة بينهم وبين غيرهم من الأفراد، فظهرت الحركات الاحتجاجية التي تستقطب الشباب العاطل عن العمل والمحرومين من تحقيق آمالهم، والتي سبقت الثورة التونسية في 2010 مثل: انتفاضة ''الحوض المنجمي'' بتونس 2008، فقد شهدت تونس عدة احتجاجات بسبب ارتفاع الأسعار وارتفاع نسبة البطالة، فعززت من مفهوم المواطنة عند المواطنين، وكسرت حاجز الخوف حتى قامت الثورة التونسية، التي دفعت الشباب الموجودين بالساحات للمشاركة السياسية، وخلقت قوى سياسية براجماتية تسعى للاستفادة من ''الفرص السياسية'' التي تلت لحظات الانفتاح التي نتجت عن الثورة التونسية، ولذلك اتجه الشباب والمواطنون للمشاركة السياسية بدافع التغيير وتحقيق الآمال المنشودة.[98]

98 – محرز الدّريسي، «حركات الاحتجاج المغَاربية: السّياسة بين المركَز والتُّخوم»، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، 20 ديسمبر 2017، https://goo.gl/1kCPTP

ج–المغرب.

وفيما يلي رسم بياني عن نسب المشاركة الانتخابية في انتخابات عام 2002، 2007، 2011، 2016.

(تم تجميع البيانات بواسطة الباحث من: الجزيرة، المعهد الديمقراطي الوطني، فرانس 24)

ارتفعت نسبة المشاركة في عام 2002 مع تزايد موجات الديمقراطية، لتعاود الانخفاض في عام 2007، ثم ارتفعت مرة أخرى في عام 2011 وعاودت الانخفاض في عام 2016، ومن الجدير بالذكر أن المغرب لم تشهد ما شهدته مصر وتونس من ثورات، وإن كانت قد شهدت موجات من الحركات الاحتجاجية، لذا يمكن تفسير ارتفاع النسبة مجددا لحالة العدوى التي ثرت بين مواطني الوطن العربي، حيث رغبتهم في الحصول على حقوقهم المختلفة.

شهد عام 2000 داخل المغرب مجموعة من الحركات الاحتجاجية الإسلامية والأمازيغية، فبدأت الحركات الإسلامية بدروس الوعظ داخل المساجد، والتي تحولت لحركات احتجاجية اعتراضا على الظروف الاقتصادية، ثم تحولت لاحتجاجات سياسية وأخلاقية، ثم أتت

الحركات الاحتجاجية الأمازيغية والتي تلونت بلون ثقافي ونزلت للشارع بعد انعزال دام لفترات طويلة، مما أدى لتدخل النظام عن طريق إعادة رسم جغرافية الأماكن العامة في الدار البيضاء لتتحول من ممرات وأزقة، لمناطق واسعة يسهل السيطرة عليها، أما عن الحركات الاحتجاجية التي تخرج في المغرب حديثا، فهي تتسم بالطابع العفوي وبعدم اتباع الشباب لنموذج سياسي أو تنظيم حزبي ينظم مسيرتهم، ولكن تلك الاحتجاجات تأتي اعتراضا على قرار اتخذته الحكومة من حين لآخر، وقد يتم استخدام العنف بها أحيانا.[99]

ولعل القرارات الاقتصادية النيوليبرالية التي اتبعتها الدول العربية المختلفة ومن بينها المغرب، قد تسببت في تغول السوق، وفي عرقلة حياة الملايين من الشعوب، الأمر الذي جرد الدولة من دورها الأساسي في الحفاظ على العدالة الاجتماعية، وحماية المواطنين من القرارات الاقتصادية وتداعياتها، لذا أصبحت عملية المشاركة السياسية فاقدة لجدواها بدرجة ما، وتحولت الحركات الاحتجاجية لنوع من أنواع الثأر بعد أن تحولت المجتمعات المدنية لكيانات مستقلة، بعد أن كانت مكملة لدور الدولة داخل المجتمع،[100] في سياق ما جاء يمكننا أن نلمس الأسباب التي أثرت على المشاركة السياسية ونسبتها على الأعوام المختلفة.

99 – عمرو الشوبكي، «الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: (مصر– المغرب– لبنان– البحرين)»، مجلة المستقبل العربي، العدد 384، شباط 2011، ص ص 8-9.

100– عبد المطلب أعمير، «الحركات الاحتجاجية.. أزمة وساطة أم أزمة الدولة الاجتماعية؟»، هسبريس، 12 يونية 2017، https://goo.gl/qtUP9F

د- الأردن.

وفيما يلي رسم بياني عن نسب المشاركة الانتخابية في انتخابات عام 2003، 2007، 2010، 2013، 2016.

(تم تجميع البيانات بواسطة الباحث من: مركز القدس للدراسات السياسية- مرصد البرلمان الأردني، إيلاف، العربية، الغد الأردني)

بلغت نسب المشاركة أقصاها في عام 2003 ثم بدأت في التراجع تدريجيا في عامي 2007 و2010، وارتفعت نسبيا في عام 2013 أي بعد ثورات الوطن العربي، ثم عاودت الانخفاض في عام 2016.

شهدت دولة الأردن موجات من الحركات الاحتجاجية الاجتماعية قبل أن تتحول لسياسية خلال فترة الألفيات، وتعود تلك الاحتجاجات للطبيعة الاجتماعية العشائرية في دولة الأردن، ونتيجة لتركز السلطة في يد القوات المسلحة والإعلام، وعدم ترك المجال بصورة مفتوحة لمشاركة منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وضمت الحركات الاحتجاجية فئات مختلفة مثل العمال والشباب والعسكريين المتقاعدين والتي بدأت منذ عام 2009، وبعد عام 2011 حدث حراك شعبي

كبير وتغير السياق الذي دارت فيه الحركات الاحتجاجية؛ حيث تحولت لحركات احتجاجية غير مؤسساتية خاصة بعد إصابة أعضائها بالإحباط من الأحزاب السياسية والحكومة في قدرتهم على تمثيل الشعب، وتقديم المساعدة له في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، فمثلا ارتفع عدد الوقفات الاحتجاجية إلى 1318 فعالية تضم كافة الحركات الأردنية في الشهور الثلاثة الأولى لعام 2012، وفي الشهور التالية صاحبت تلك الاحتجاجات أحداث عنف وتخريب اعتراضا على رفع الدعم الحكومي عن الوقود، وكل ما سبق ساهم في التأثير على أوضاع الطبقة الوسطى، ومن ثم التأثير على الاستقرار السياسي داخل الدولة،[101] ومؤخرا في عام 2018 شهدت الأردن موجات عارمة من الاحتجاجات الشعبية بالتعاون مع مجلس اتحادات النقابات المهنية اعتراضا على رفع أسعار الوقود ومشروع قانون ضريبة الدخل والمبيعات، كما طالبوا بتعديل قوانين الخدمة المدنية والبدء بخطوات إصلاح اقتصادي، وحدث تصادمات بين الشرطة والمواطنين مما تسبب في وقوع مصابين في غمار الأحداث، وتراجعت الحكومة عن قانون الضرائب التي كانت ستفرضه ووعدت بإعادة النظر به، ويجدر الإشارة أن ذلك القانون كان من شروط القرض الذي تلقته الحكومة من صندوق النقد الدولي في عام 2016.[102] كل ما سبق يمكنه أن يوضح حقيقة المشاركة السياسية داخل الأردن، وطبيعة الأرقام المذكورة بالرسم البياني.

101- رضوان محمود المحالي، «أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي»، دفاتر السياسة والقانون، جانفي 2015، العدد الثاني عشر، ص 54-58.

102- BBC عربي، "النقابات في الأردن ماضية في التصعيد ضد قانون الضرائب"، 6 يونية 2018، https://goo.gl/QVLz5u

ثالثا: المشاركة السياسية ما بين قبضة الحكومات وطموح المواطنين

يسعى المواطنون لتحقيق آمالهم المنشودة سواء كانت حرية أو عدالة اجتماعية وشفافية وإصلاحات اقتصادية، ويعبرون عن مطالبهم بشتى الطرق، ولكن كثيرا ما تقف الحكومات كحجر عثرة في طريق المواطنين، فتتأزم الأمور، وتظهر ما تسمى بالأزمة السياسية أو أزمة المشاركة السياسية، وفي خضم ما سبق؛ لزاما علينا أن نستهل تلك الفقرة بتوضيح مفهوم الأزمة السياسية بشكل عام كالتالي وهي: «حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي إيجاد قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله»،[103] ومن هنا سنحاول أن نوضح أزمة المشاركة السياسية كما يلي؛ وفقا لبعض الأدبيات السياسية، فتوجه المواطنين للإدلاء بأصواتهم الانتخابية أو مقاطعة حدث سياسي ما، أو التوقيع على وثيقة معارضة، هي الأشكال التقليدية الرسمية للمشاركة السياسية، والتي تتم من خلال المؤسسات الرسمية للدولة أو المنظمات السياسية المختلفة كمؤسسات المجتمع المدني أو الأحزاب، وبالتالي فالدولة في حاجة لتوسيع المجال السياسي والمؤسسات التي يتم من خلالها المشاركة السياسية، لتجنب عزوف المواطنين عن أداء الممارسات السابقة، فشرعية النظم السياسية تكتسب من خلال قبول المواطنين للنظام والاشتراك في مراسمه الرسمية، وبالتالي فالعزوف عن المشاركة تفقد النظام مصداقيته وشرعيته وتضعه أمام أزمة فعلية.[104]

---

103 - مريم مخلوف، «مفهوم الأزمة الدولية – The Concept Of The International Crisis، الموسوعة السياسية، https://goo.gl/L7q455

104 - Sadiya Akram, David Marsh and Brendan McCaffrie, "A Crisis of Participation", David Richards (eds.), Institutional Crisis in 21st-Century Britain (London; Palgrave Macmillan, 2014), pp 4243-.

وجاء مفهوم أزمة المشاركة السياسية في كتاب دكتور مصطفى كامل السيد كالآتي: «تلبية المطالب المترابطة بالمشاركة في النظام السياسي من قبل شرائح متوسعة من المواطنين، ومما يدعو إلى نمو المطالب الخاصة بالمشاركة ارتفاع مستوى تطلعات الجماهير التي تنتج —من بين عوامل أخرى- مما يسمى بثورة التطلعات المتزايدة Revolution of rising expectations والتي تنجم عن عملية التعبئة الاجتماعية social mobilization بما تتضمنه من ارتفاع مستويات التعليم وسكنى الحضر والتصنيع".[105]

والمشاركة وفقا للمعنى المعروض لها صورتين وهما:

1. وجود مؤسسات وقنوات التي تمكن المواطنين من التأثير على عملية صنع القرار على كافة المستويات سواء كانت القومية أو المحلية، وبغض النظر عن الطريقة الخاصة بالمشاركة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.
2. دفع المواطنين وإثارة حماستهم للمشاركة في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتواجه عملية المشاركة في بلدان العالم الثالث مشكلة أساسية تتمثل في غياب القنوات التي تمكن المواطنين من المشاركة الفعالة، والتي في حال توافرها تكون غير مجدية، وتفتقد للمصداقية أو للقدرة على التأثير على عملية صنع القرار.[106]

وتعد الأحزاب السياسية وممارستها لدورها داخل الدولة أحد قنوات المشاركة السياسية للمواطنين، ويوجد نوعان للأحزاب السياسية في الوطن العربي وهما الأحزاب المدنية والأحزاب الهوياتية، ولكن كلا منهما يتصف بصفات ما، فالأحزاب المدنية والتي منها الأحزاب الليبرالية

105- مصطفى كامل السيد، «قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث»، كتاب صادر عن بروفيشنال للإعلام والنشر، القاهرة، 1986، ص 97.

106- المرجع السابق، ص 97.

كالوفد في مصر، والأحزاب اليسارية كالجبهة الشعبية في تونس، تعاني من التشرذم داخل التيار الواحد ومن الضعف المؤسسي، كما أنها تتسم «بالشخصنة وغياب الديمقراطية الداخلية»، و»محدودية القدرة على الحشد والتأثير»؛ حيث أنها غالبا ما تتواجد داخل المدن الكبرى ولا تستطيع الانتشار جغرافيا لنقص التمويل فتفقد قدرتها على تعبئة الجماهير، كما إنها أحيانا ما يتم استخدامها من قبل الدولة لمواجهة الجماعات الراديكالية، وعلى الجانب الآخر نجد أن الأحزاب الهوياتية أي الطائفية كحزب الله وحركة أمل في لبنان، أو العقائدية كجماعات الإخوان المسلمين، تعاني من القوة المفرطة ومن انفصالها التام عن الدولة، وأحيانا ما تتحول لميلشيات مسلحة وحركات انفصالية داخل الدول الفاشلة أو الهشة، كما أنها تخلط بين مفهوم الحزب والجماعة، وتتميز بقوة التقسيم الداخلي لها، وتتبع منهج الحشد الشعبي بناء على الهوية سواء كانت الدينية أو الطائفية وهو الأمر الذي يسبب صدامات داخل الدولة الواحدة، ويعزز من فرص قيام نظم سلطوية.[107] وبناء على ما سبق نلاحظ أن هناك مشكلة في طبيعة الأحزاب ومناهج ممارستها للسياسة في الوطن العربي وهو الأمر الذي يتسبب في التأثير على المشاركة السياسية بشكل عام.

علاوة على الأحزاب السياسية نجد أن هناك عوامل أخرى تؤثر على عمليات المشاركة السياسية، وسنقوم بتوضيح بعضها كما يلي:

1. مدى تحقق المواطنة:

الدافع الرئيسي لمشاركة المواطنين في الحياة السياسية ينبع من عمق الشعور بالواجب الوطني وبقدرتهم على التغيير وعلى الحصول على

107- دينا شحاتة، «الأحزاب الهوياتية في مواجهة الأحزاب المدنية في العالم العربي»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 21 مارس 2018، https://goo.gl/Etc7P7

حقوقهم ورد المظالم إذا حدثت، وفي الدول العربية الحديثة نجد أن نشأتها قد اختلفت كثيرا عن النشأة القومية للدول الأوروبية والتي قامت على إعلاء قيمة المواطن، وعلى تفعيل مشاركته من أسفل لأعلى، فحصلوا على حقوقهم المدنية ثم تلتها الحقوق السياسية، ولكن في الدول العربية مثل بلاد الشام بنيت المواطنة بناء على رغبة القوى الاستعمارية، فقامت بطريقة تدار من أعلى لأسفل بمعنى تحرك المواطنين لتحقيق مصلحة الحاكم، وبالتالي هناك حالة من الهزال في تحقيق فكرة المواطنة داخل دول الوطن العربي، فحتى كل التغييرات الدستورية التي تمت بعد الثورات لم تسهم في تغيير الوضع بصورة كافية حيث ظلت التغييرات شكلية في دول عدة.[108] وهناك عدة حقوق للمواطنة وقد قسمها مارشال عام 1950 في دراسته «المواطنة والطبقة الاجتماعية» إلى ثلاثة عناصر وهي: الحقوق المدنية والتي تدور حول الحق في التعبير عن الرأي والتملك والعقيدة والمساواة مع الآخرين، الحقوق السياسية والتي تتمحور حول حق الفرد في ممارسة السياسة بصفته عضوا داخل الهيئة التي منحته السلطة السياسية أو ناخبا لأفراد تلك الهيئة، الحقوق الاجتماعية والمتمثلة في حق الفرد في يعيش ككائن متحضر وفقا لمعايير وتقاليد المجتمع الذين يحيا به، وكذلك الحصول على مقدار من الرفاهة والأمن.[109] وعند انتقاص تلك الحقوق يؤثر ذلك على رغبة المواطنين في المشاركة.

ولمزيد من التفصيل نأخذ السودان كنموذج، ففي يونية 2017 أتم النظام السوداني الحاكم ثمان وعشرين عاما، فمنذ أن وصل إلى الحكم عن طريق انقلاب عسكري وهو ينتهج سياسات براغماتية تمكنه من

108- محمد العجاتي، «المواطنة والحراك العربي: بين الدساتير والواقع»، الشروق، 1 يناير 2015، https://goo.gl/2Kf5fy

109- إسلام حجازي، «قراءة في توجهات قطاع من الشباب الجامعي تجاه حقوق المواطنة والمشاركة السياسية»، سلسة قضايا وهي صادرة عن المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ص 13-14.

التكيف مع الواقع، كما أنه يعمل على تدجين المواطنين وغزو مختلف المناطق وتفضيل قبائل عن الأخرى، وساهمت سياسات النظام في حدوث أزمات اقتصادية وفرض عقوبات دولية على السودان، كل تلك الأمور وفقا لرأي البعض تعيق استمرار النظام على رأس السلطة ولكن نتيجة لضعف المعارضة داخل الدولة، وهشاشة قدرتها على الحشد الشعبي إلى جانب تحالف الجيش وقوات الأمن مع رأس النظام الحاكم، فالقدرة على التغيير الداخلي ضعيفة لقدر كبير، وحتى المظاهرات التي شهدتها السودان في سبتمبر 2013؛ استطاع النظام أن يخمدها في اليوم الثاني مستخدما الرصاص الحي، كذلك استطاع التغلب على العصيان المدني الذي انطلقت ماهيته من مواقع التواصل الاجتماعي بفرضه عقوبات على الطلاب والموظفين والعمال المتغيبين، وإجمالا «فعصبية الجيش» للنظام علاوة على وجود حزب وراءه يضم كوادر ومثقفين سياسيين تثبت دعائم النظام وتجهض أي محاولة للتغيير.[110] وكل ما سبق يمثل انتهاكات النظام لحقوق المواطنين وبالتالي محاولته للتأثير على مشاركتهم السياسية بشتى الطرق.

2. عدم الثقة في طبيعة العملية السياسية ونتائجها:

مسألة العزوف السياسي ظاهرة ترتبط بمواطني الجزائر لدرجة كبيرة؛ حيث أنهم فقدوا ثقتهم بقدرة الانتخابات على تغيير الأمر القائم، علاوة على وهن ''صلاحيات المجالس البلدية'' مما يجعلها غير قادرة على حشد المواطنين وترغبيهم في المشاركة الانتخابية، ويشير أحد المحللين إلى أن الصراع الدائر في الحكم بين السلطة والعسكر يفقد المواطنين ثقتهم في القدرة على التغيير، ويجعلهم واقعين في المنتصف بين

110- العربي الجديد، «28 عاما على النظام السوداني: مسيرة من الإخفاقات والتبدلات»، 1 يوليو 2017، https://goo.gl/Pag6mw

القوات المتصارعة، فضلا عن أن إقصاء الشخصيات السياسية المؤثرة يقطع سبل الوصال بين الشباب والسياسة، ومقارنة بالأوضاع السياسية الجزائرية قبل عام 1992 حيث تدخل الجيش لتغيير المسار الانتخابي وساهم في إشعال الحرب الأهلية؛ فنسبة المشاركة كانت كبيرة لإيمانهم بقدرتهم على إحداث فوارق، ولكن الآن أصبح المشهد السياسي مرسوم سلفا من قبل السلطات الفاعلة، فأصبحت المشاركة غير مجدية من وجهة نظر المواطنين.[111]

وبالولوج للحالة العراقية نستطيع أن نلمس نفس المشكلة، المتمثلة في غياب الثقة في العملية السياسية برمتها وفي الحكومات المتعاقبة، ويرجع ذلك لعوامل عدة منها ما هو تاريخي حيث حكم العراق المستعمرون العثمانيون والبريطانيون والصفويون، ثم تلاهم الحكم الملكي الذي نهب ثروات العراق وموارد شعبها، وتخلل تلك الفترة انقلابات عسكرية وأزمات سياسية كبرى، أتت بحكومة استبدادية تربعت على عرش السلطة قرابة الأربعين عاما، فعملت تلك الحكومة على الحفاظ على بقائها في السلطة أكثر من جهدها للعمل على تحقيق مصالح المواطنين وإشباع احتياجاتهم، علاوة على ذلك فهناك الخلافات الحزبية بين الكتل السياسية المختلفة وهو الأمر الذي انعكس بدوره على المستوى الخدمي الذي يرضي المواطنين.[112] والآن يواجه سنة العراق مأزق كبير خاصة بعد سقوط تنظيم داعش، فيرجح بعض المحللين أن العرب السنة سيميلون للأيدولوجيات العلمانية الوطنية، حيث سيتراجع دور التكتلات الطائفية تاركة المجال لصعود التكتلات الوطنية، ولكن تختلف ميول السياسيين عن ميول العشائر السنة، حيث أن السياسيين

111- عبد الحميد بن محمد، «العزوف: معضلة الانتخابات البلدية القائمة بالجزائر»، الجزيرة، 31 أكتوبر 2017، https://goo.gl/yTtCpu

112- ناجي الغزي، «أزمة الثقة بين المواطن العراقي والمؤسسة السياسية والادارية»، الحوار المتمدن، 12 مايو 2009، العدد: 2644، https://goo.gl/cHg5L6

يعلون من دور الدولة والممارسة السياسية الحصصية في حين يتمسك أبناء العشائر بضرورة وجود القيادات السنية، وعلى مستوى المواطنين البسطاء فثقتهم تكاد تكون معدومة بالأحزاب السياسية، وينصب اهتمامهم الرئيسي على تحقيق الأمن وتوفير احتياجاتهم الأساسية، كما يظهر دور الولايات المتحدة في محاولتها لرسم خريطة سياسية في العراق تتمثل في تحجيم دور الإسلاميين باعتبارهم امتداد للنفوذ الإيراني بها، مما يدفع الإسلاميين لنشر أنفسهم في مختلف الأصعدة للحفاظ على قدرتهم على المشاركة السياسية.[113] ولعل ما سبق يمثل عوامل تذبذب من قدرة المواطنين على الاختيار الصحيح وفي حال تم اختيار فاعل خطأ فذلك من شأنه أن يفقدهم الرغبة الكلية عن المشاركة مرة أخرى.

3. أسباب اقتصادية واجتماعية:

للعوامل الاقتصادية والاجتماعية دورا في دفع المواطنين للمشاركة السياسية أو تنفيرهم منها، فيشير دكتور جلبير الأشقر في مقال له إلى الآتي: تساهم الأنظمة الرأسمالية التي تتمركز أنشطتها في المدن في إثراء طبقات رجال الحكم؛ حيث تتراكم ثرواتهم نتيجة مشاركتهم في الحفاظ على برجوازية السوق، وفي المقابل يستشرى الفقر في الأرياف والمدن البعيدة عن المركز، وتسبب ذلك في أن نحو 30% من السكان قد أصبحوا تحت مستوى خط الفقر، ولذلك تنتشر الثورات من المدن الريفية إلى المدينة، وكذلك تساهم تلك المناطق في خروج بعض المتطرفين.[114] لذا فطرق توزيع الثروة وكذلك العوامل الاجتماعية تلعب دورا بارزا في التأثير على المشاركة السياسية للمواطنين.

113- سلام الشماع، «سنة العراق يواجهون إشكالية تمثيلهم سياسيا في مرحلة ما بعد داعش»، العرب، 23 يونية 2017، العدد: 10672، ص 3، https://goo.gl/JZpB3a

114- هيفاء أحمد الجندي، «جلبير أشقر المثقف المتمرد الذي عرف الشرق الملتهب»، العرب، تاريخ النشر: 30 أغسطس 2015، العدد: 10023، ص 8، https://goo.gl/qt1Fxf

بعد أن تم إجهاض حلم الثورة المغربية التي كانت ستقودها حركة 20 فبراير، بسبب تعديل الدستور في 2011 خوفا من تبعات ثورات الربيع العربي، انطلق الحراك الشعبي من الريف اعتراضا على سوء الأحوال الاقتصادية وغياب العدالة الاجتماعية في الريف المغربي، وخاصة بعد اتباع السياسات النيوليبرالية وتقليص دور الدولة في حماية حقوق المواطنين من توغل السوق، ومثلت احتجاجات الريف المغربي التي انطلقت بقوة من 2016 وتضخمت في عام 2017 حراك شعبي قوي كان لابد من استيعابه من قبل السلطات التي وصفت المحتجين بمجموعة من المتمردين الذين يرغبون في زعزعة الأمن الوطني وإسقاط الدولة، عوضا عن النظر إليهم كفئات مهمشة يجب استيعابها والنظر في أمورها خوفا من تأزم الأمور مستقبلا.[115] وأتت الاحتجاجات على خلفية حادث أودى بحياة «بائع السمك محسن فكري في مدينة الحسيمة عاصمة المنطقة. لكن زخمها تراجع بعد اعتقال عدد من قادتها في نيسان/ أبريل الماضي.»[116] وهذا يؤكد على أثر الأسباب الاقتصادية والاجتماعية على المشاركة السياسية وطبيعتها من حيث وصفها بالإيجابية أو السلبية كما ذكرنا سابقا داخل الدولة.

ولفهم توابع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المختلة داخل البلاد يمكننا أن نأخذ السودان كمثال آخر، ففي 16 يناير 2018 خرجت المظاهرات عن بكرة أبيها في الخرطوم احتجاجا على قرارات الحكومة السودانية بتعويم الجنيه السوداني ورفع سعر الخبز، وذلك بعد أن أقر البرلمان السوداني في ديسمبر 2017 الميزانية الجديدة، والتي تضمنت تعويم الجنيه وإجراء إصلاحات اقتصادية تتمثل في رفع الدعم عن بعض

115- «الحراك الاحتجاجي بالريف المغربي: الأسباب والمآلات»، ورقة بحثية صادرة عن مركز برق لدراسات المستقبل، 1 يونية 2017، https://goo.gl/wU8wti

116- DW، "المغرب- استمرار محاكمة ناشطي حراك الريف والاستماع لأقوال أحد قادته"، 2 أبريل 2018، https://goo.gl/dfrUDa

السلع كالخبز،[117] وفي خضم التظاهرات التي دعا لها «الحزب الشيوعي السوداني» المعارض للحكومة؛ ألقت قوات الأمن السودانية القبض على عدد من القيادات السياسية الحزبية، إلى جانب اعتقال عدد من الشباب السودانيين، واستخدام كافة أشكال العنف لتفرقة المظاهرات، خوفا من تكرار سيناريوهات العنف والاضطرابات التي طالت البلاد في عام 2013 عقب رفع أسعار الوقود، وتعود الأحوال الاقتصادية المتردية في السودان إلى انفصال دولة جنوب السودان في 2011 والتي تحوي معظم الثروات النفطية.[118] كل ذلك يبين عدم رغبة النظام في إشراك المواطنين في صنع السياسات العامة السودانية، وفي محاولتها لتحجيم دوره بكافة السبل وانتهاك حقه الطبيعي بالتعبير عن رأيه، كما أنه يؤكد على الدور الاقتصادي لدفع المواطنين للمشاركة السياسية.

4. ممارسات النظم المختلفة:

النهج المتبع في إدارة مقاليد الحكم له عظيم الأثر على المشاركة السياسية، ففي السعودية طوال فترة السبعينيات والثمانينيات استخدمت أسرة آل سعود عائدات النفط لإحكام قبضتها على الحكم حيث عملت على مد شبكات الولاءات القبلية لها داخل الدولة، وهيمنت المؤسسة الدينية الوهابية على المجتمع السعودي، وعلى مدار عقود طويلة عانت الأقليات وخاصة الطائفة الشيعية من تمييز وحركات ازدراء وكراهية، كما أن السياسة السعودية تعتبر حكرا على الأمراء ممن ينتمون للأسرة المالكة وحلفائهم، غير أنه في السنوات الأخيرة وخاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر بدأ مجموعة من «الإصلاحيين–الليبراليين»

117- The Washington Post, "Hundreds of Sudanese protest hike in bread prices", 16 January 2018, https://goo.gl/11TrRx

118- BBC عربي، "اعتقال زعيم الحزب الشيوعي السوداني عقب احتجاجات ضد غلاء الأسعار"، 17 يناير 2018، https://goo.gl/pt246G

بالمطالبة بالحرية السياسية والمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، ولكن قوبلت تلك المطالب بردود فعل عنيفة من جانب السلطات السعودية والمؤسسات الدينية ذات الأذرع المتغلغلة في الدولة وتم إلقاء القبض على عدد كبير منهم وزجوا في السجون.[119]

وأعيد صياغة الواقع السعودي منذ تولي الملك سلمان الحكم بصورة تثير الاضطراب والقلق عند الكثيرين، فيوما بعد الآخر يقوم الأمير محمد بن سلمان بإصدار قرارات جديدة ضاربة بعرض الحائط بالثوابت التي قامت عليها السعودية لسنوات مديدة، حيث قام بتحجيم دور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي لعبت دورا على مدى عقود، وسمح للمرأة بقيادة السيارة بعد عقود من تهميش دورها، وساهم في إنشاء هيئة الترفيه الوطنية، وعمل على مكافحة الفساد والمطالبة بنشر إسلام وسطي معتدل، كما أنه منذ أن تولي سلمان الحكم في 2015؛ وعمليات الإطاحة بأعمدة المؤسسات الراسخة مستمرة، وحساب رجال الأعمال الذين راكموا الثروات من التهرب الضريبي والفساد متأجج، وتلك القرارات جملة تأتي فجأة مما يحدث اضطرابا في المشهد السياسي من الداخل حيث يتم تحجيم دور البعض مما يجعل عملية المشاركة السياسية صعبة المنال أيضا.[120]

119- عمرو حمزاوي، «المتاهة السعودية: هل من انفتاح سياسي؟»، مارينا أوتاوي وخوليا شقير (تحرير)، «ما يتعدى الواجهة: الإصلاح السياسي في العالم العربي»، كتاب صادر عن مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي بالتعاون مع دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص 237-244.

120- معتز سلامة، «المداخل الثلاثة الحاكمة لتفسير ما يجري في المملكة العربية السعودية»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 16 نوفمبر 2017، https://goo.gl/4EPqKV

خاتمة:

بناء على ما سبق ذكره في تلك الورقة يمكننا أن نستخلص وجود مشكلات في فكرة المشاركة السياسية في بعض الدول العربية والتي سبق التعرض لها، تدور تلك المشكلات في اتجاهين؛ الاتجاه الأول يتمثل في عزوف المواطنين عن المشاركة أحيانا نتيجة عدم وضوح الرؤية بالنسبة لما يدور حولهم من آليات صنع القرارات، أما الاتجاه الثاني فيتمثل في تهميش المواطنين من جانب السلطات الرسمية ومحاولة إثنائهم عن المشاركة للتعبير عن رأيهم كما جاء في حالة السودان على سبيل المثال، وهناك دول تغيب فيها مفهوم المشاركة السياسية بشكل واضح حيث أن المواطنين غير معنيين بالعملية السياسية كما في حالة السعودية، كما يمكننا أن نلاحظ أن البعد الاقتصادي دافع رئيسي لزيادة أو تقليل معدل المشاركة السياسية، فاضطراب الأوضاع الاقتصادية يدفع المواطنين للمشاركة والتعبير عن رأيهم، بينما استقرار الأوضاع الاقتصادية كما في حالة دول الخليج العربي يقلل من رغبة المواطنين للاشتراك في صنع القرارات، علاوة على ما سبق فإقحام الدين أو الطائفية في العملية السياسية قد يزيد من الدمج السياسي للمواطنين أو يقلل منها ويتباين ذلك بتباين ظروف البيئة.